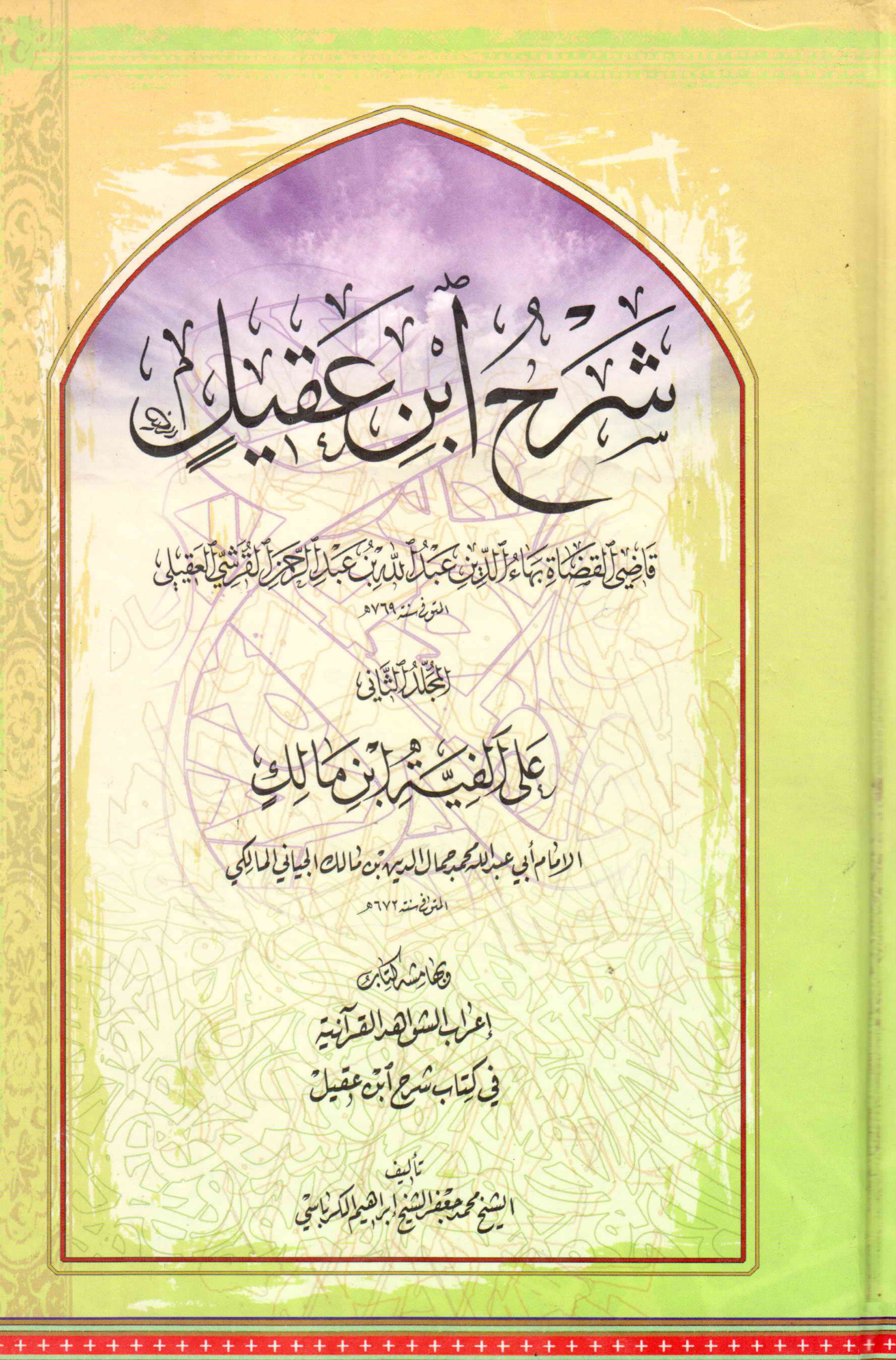


شرح ابن عقيل
قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي
المتوفى سنة ٧٦٩هـ
المجلد الثاني
على ألفية ابن مالك
الإمام أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الجياني المالكي
المتوفى سنة ٦٧٢هـ
وبهامشه كتاب
إعراب الشواهد القرآنية
في كتاب شرح ابن عقيل
تأليف
الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي



شرح ابن عقيل
٢



إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ اللَّهِ
وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً
يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ

ايران قم المقدسه ارم ٤ پلاك ١٣٥

٠٠٩٨٢٥١ ٢٩٣٦٣٥٢ ـ ٠٠٩٨٢٥١ ٧٧١٩٦٥٧

◆ شرح ابن عقيل ج ٢
◇ تأليف ابن عقيل
◆ انتشارات جلال الدين
◇ چاپخانه امیران
◆ چاپ اول ١٤٢٨ — ٢٠٠٠ عدد
◇ قيمت دوره — ٦٠٠٠ تومان
◆ شابك — ٩٧٨ـ٩٦٤ـ٨٤١٠ـ٥٥ـ٦



شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي

المتوفى سنة ٧٦٩ هـ

المجلد الثاني

على ألفية ابن مالك

الإمام أبي محمد عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الجياني المالكي

المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

وبهامشه كتاب

إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل

تأليف

الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي

حُرُوفُ الْجَرِّ

هَـاكَ حُـرُوفَ الْـجَـرِّ، وَهْـيَ: مِـنْ، إِلَـى،
حَتَّى، خَلاَ، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى
مُـذْ، مُـنْـذُ، رُبَّ، الـلاَّمُ، كَـيْ، وَاوٌ، وَتَـا
وَالْـكَـافُ، وَالْـبَـاءُ، وَلَـعَـلَّ، وَمَـتَـى

هذه الحروف العشرون كلُّها مختَصَّةٌ بالأسماء، وهي تَعْمل فيها الْجَرَّ، وتَقَدَّمَ الكلامُ، على «خَلاَ، وحَاشَا، وعَدَا» في الاستثناء، وقَلَّ مَنْ ذكر «كَيْ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى» في حروف الجر.

فأما «كي» فتكون حَرْفَ جَرٍّ في موضعين:

أحدهما: إذا دَخَلَتْ على «ما» الاستفهامية، نحو «كَيْمَهْ؟» أي: لِمَهْ؟ فـ«ـما» استفهامية مجرورة بـ«كي»، وحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول خرف الْجَرِّ عليها، وجيء بالهاء للسكت.

الثاني: قولك: «جِئْتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيْداً» فـ«أُكْرِمَ»: فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ«أَنْ» بعد «كي»، وأَنْ» والفعلُ مُقَدَّرَان بمصدرٍ مجرورٍ بـ«كي» والتقدير: «جئت (كَيْ إكْرَامِ زَيْدٍ، أي) لإكرام زيد.

وأما «لَعَلَّ» فَالْجرُّ بها لغة عُقَيْلٍ ومنه قوله:

١٩٦ - * لَـعَـلَّ أَبِـى الـمِـغْـوَارِ مِـنْـكَ قَـرِيـبُ *

وقولُه:

١٩٧ - لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا
بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

فـ«أبي المغوار»، والإسم الكريم: مبتدآن، و«قَرِيبٌ»، و«فَضَّلَكُمْ» خَبَرانِ، و«لَعَلَّ» حرفُ جَرّ زَائدٌ دخل على المبتدأ؛ فهو كالباء في «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ».

وقد رُوِي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى؛ فتقولُ «عَلَّ» بفتح اللام وكسرها.

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ»، يريدون «مِنْ كمه» ومنه قولُه:

١٩٨ - شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها.

ولم يَعُدَّ المصنفُ في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر، وذَكَرَهَا في غيره.

ومذهبُ سيبويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجرُّ إلا المضمر؛ فتقول: «لَوْلاَيَ، وَلَوْلاَكَ، وَلَوْلاَهُ» فالياء، والكاف، والهاء ـ عند سيبويه ـ مجروراتٌ بـ«لَوْلاَ».

وزعم الأَخْفَشُ أنها في موضع رفع بالابتداء، ووُضِعَ ضميرُ الجر موضع ضمير الرفع؛ فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: «لَوْلاَ زيدٌ لأَتَيْتُكَ».

وزعم المبرد أن هذا التركيب ـ أعني «لَوْلاَكَ» ونحوه ـ لم يَرِدْ من لسان العرب، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم، كقوله:

١٩٩ - أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا
وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقوله:

٢٠٠ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

بِالظَّاهِرِ ٱخْصُصْ: مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى
وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا
وَٱخْصُصْ بِمُذْ ومُنْذُ وَقْتاً، وَبِرُبّ
مُنَكَّراً، وَالتَّاءُ لله، وَرُبّ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رُبَّهُ فَتَى»
نَزْرٌ، كَذَا «كَهَا» وَنَحْوُهُ أَتَى

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهِرَ، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول؛ فلا تقول «مُنْذُهُ، ولا مُذْهُ» وكذا الباقي.

ولا تجر «منذ، ومذ» من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى «فِي» نحو: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا» أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى «مِنْ» نحو: «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الجمعة» أي: من يوم الجمعة، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قوله: «اخْصُصْ بمذ ومنذ وقتاً».

وأما «حتى» فسيأتي الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنف له، وقد شذّ جَرُّها للضمير، كقوله:

٢٠١ - فَلاَ واللهِ لاَ يُلْفِي أُنَاسٌ
فَتىً حَتَّاكَ يَا ٱبْنَ أَبِي زِيَادِ

ولا يُقَاسُ على ذلك، خلافاً لبعضهم، ولغة هُذَيْلٍ إبدالُ حائها عيناً، وقرأ ابن مسعود (فَتَربَّصُوا بِهِ عَتَّى حِينٍ).

وأما الواو فمختصة بالقَسَم، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القَسَم معهما؛ فلا تقول «أقسمُ واللهِ» ولَا «أُقْسِمُ تاللهِ».

ولا تجر التاء إلا لفظ «الله»: فتقول: «تاللهِ لأفْعَلَنّ» وقد سُمِعَ جَرُّها

لـ«رَبِّ» مضافاً إلى «الكعبة»، قالوا: «تربِّ الكعبةِ» وهذا معنى قوله: «والتاء لله وَرَبّ» وسُمع أيضاً «تالرحمن»، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا «تحَيَاتِكَ» وهذا غريبٌ.

ولا تجر «رُبَّ» إلا نكرة، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ» وهذا معنى قوله: وَبِرُبَّ منكراً» أي: وَاخْصُص بربَّ النكرَةَ، وقد شذ جرها ضميرَ الغيبةِ، كقوله:

٢٠٢ - وَاهٍ رَأَيْتُ وَشِيكَا صَدْعَ أَعْظُمِهِ
وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

كما شَذّ جَرُّ الكافِ له، كقوله:

٢٠٣ - خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا
وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقوله:

٢٠٤ - وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ
كَهُ ولاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ

وهذا معنى قوله: «وما رَوَوْا ـ البيتَ» أي: والذي رُوِيَ من جر «رُبَّ» المضمَرَ نحو «ربه فتى» قليلٌ، وكذلك جر الكَاف المضمَرَ نحو «كَهَا».

* * *

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِىء فِي الأَمْكِنَهْ بِمِنْ، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

وزِيدَ فِي نَفْيٍ وشِبْهِهِ فَجَرْ نَكِرَةً: كَـ«مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ»

تجيء «مِنْ» للتبعيض، ولبيان الجنس، ولابتداء الغاية: في غير الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلاً، وزائدةً.

فمثالُهَا للتبعيض قولُكَ: «أخذت من الدراهم» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ

النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ ﴾[1]

ومثالُهَا لبيان الجنس قولُه تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[2]

ومثالُهَا لابتداء الغاية في المكان قولُه تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾[3]

ومثالُهَا لابتداء الغاية في الزمان قولُه تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى

---

(1) سورة البقرة الآية ٨.

(ومن الناس) الواو حرف استئنائية، من الناس الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (مَن) نكرة وموصوفة في محل رفع مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره استئنافية لا محل لها من الإعراب. (يقول) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لها وهي مع (من) أو صلة إذا كانت موصولة. (آمنا) آمن فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. نا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل الفاعل في محل نصب مقول القول. (بالله) الجار والمجرور متعلقان (بآمنا). (وباليوم) الواو حرف عطف، اليوم اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور معطوفان على الجار والمجرور السابق.

(2) سورة الحج الآية ٣٠.

الفاء واقعة في جواب شرط. (اجتنبوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الرجس) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الظاهرة على آخره. (من الأوثان) جار ومجرور متعلقان باجتنبوا.

(3) سورة الاسراء الآية ١.

(سبحان) مفعول مطلق لفعل محذوف وهو مضاف و(الذي) مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. و(أسرى) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (بعبده) جار ومجرور متعلقان بالفعل أسرى وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (ليلاً) ظرف زمان مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وشبه الجملة متعلق بأسرى. (من المسجد) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف أسرى. (الحرام) نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (إلى المسجد الأقصى) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف أسرى (الأقصى) نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره..

﴿ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [1] وقولُ الشاعر:

٢٠٥ - تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ
إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثالُ الزائدة: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ» ولا تزاد - عند جمهور البصريين - إلا بشرطين:

أحدُهما: أن يكون المجرورُ بها نكرةً (فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ).

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بِشِبْهِ النَّفْيِ: النَّهْيُ. نحو «لا تضرب مِنْ أَحَدٍ»، والاستفهامُ، نحو «هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟».

ولا تزاد في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة؛ فلا تقول: «جَاءَني من زيد» خلافاً للأخفش، وجَعَلَ منه قولَه تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [2]

---

(١) سورة التوبة الآية ١٠٨.

(اللام) لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (مسجد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (أسس) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو. وجملة أسس في محلّ صفة لمسجد. (على التقوى) الجار والمجرور متعلقان بـ(أسس)، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره. (من أول) جار ومجرور متعلقان بـ(أسس) وهو مضاف. (يوم) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (أحقُّ) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (أن) حرف مصدري ونصب. (تقوم) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والجملة صلة الموصول الحرفي والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

(٢) سورة الأحقاف الآية ٣١.

(يغفر) فعل مضارع مجزوم بالأمر المتقدم وعلامة جزمه السكون الظاهر في آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (لكم) جار ومجرور متعلقان بـ يغفر. (من ذنوبكم) من حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب و(ذنوب) اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال أو متعلقان بـ يغفر.

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: «قد كان مِنْ مَطرٍ» أي قد كان مطرٌ.

* * *

لِلانْتِهَا: حَتَّى، وَلامٌ، وَإِلَى، وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا

يَدُلُّ على انتهاء الغاية «إلَى»، وحَتَّى، «وَالأمُ»؛ والأصلُ من هذه الثلاثة «إلى» فلذلك تجر الأخِرَ وَغَيْرَهُ، نحو: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إلَى آخِرِ اللَّيْلِ، أوْ إلَى نِصْفِهِ» ولا تجر «حتى» إلا ما كان آخراً أو مُتَّصِلاً بالآخر، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ ولا تجرُّ غَيْرَهما؛ فلا تقول: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ». واستعمالُ اللامِ للانتهاء قليلٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[1]

ويستعمل «مِنْ» والباء، بمعنى «بَدَل»؛ فَمن استعمال «مِنْ» بمعنى «بَدَل» قولُه عزّ وجل: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[2]، أي: بَدَلَ الآخرة. وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ۝٦٠﴾[3] أي: بدلكم، وقولُ الشاعر:

---

(1) سورة الرعد الآية ٢.

(كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (يجري) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها الثقيلة. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال. (لأجل) جار ومجرور متعلقان بـ الفعل يجري. (مسمى) صفة مجرور وعلامة جرها الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

(2) سورة التوبة الآية ٣٨.

(أرضيتم) الهمزة للاستفهام الإنكاري والتوبيخ المقترنين بالتعجب. و(رضيتم) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. (بالحياة) الجار والمجرور متعلقان بـ رضيتم. (الدنيا) صفة مجرور وعلامة جرها الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (من الآخرة) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال أي بديلا من الآخرة.

(3) سورة الزخرف الآية ٦٠.

(الواو) اعتراضية. (لو) حرف امتناع لامتناع حرف شرط غير جازم. (نشاء) فعل مضارع مرفوع =

٢٠٦ ـ جَـارِيَـةٌ لَـمْ تَـأْكُـلِ الـمُـرَقّـقَـا
وَلَمْ تَـذُقْ مِـنَ الْـبُـقُـولِ الْـفُـسْـتُـقَـا

أي: بَدَلَ البقولِ، ومن استعمال الباء بمعنى «بدل» ما ورد في الحديث «مَا يَسُرُّنِي بها حُمْرُ النَّعم» أي: بَدَلَهَا، وقولُ الشاعر:

فَـلَـيْـتَ لـي بِـهِـمُ قَـوماً إذا رَكِـبـوا   شَـنُّـوا الإغَـارَة فُـرْسَـانـاً ورُكْـبَـانَـا

* * *

والـلاَّمُ لِـلْـمِـلْـك وشِـبْـهِـهِ، وفِـي   تَـعْـدِيَـةٍ ـ أيـضـاً ـ وتَـعْـلِـيـلٍ قُـفِـي
وزِيـدَ، والـظَّـرْفِـيَّـةَ اسْـتَـبِـنْ بِـبَـا   و«فِـي» وقَـدْ يُـبَـيِّـنَـانِ الـسَّـبَـبَـا

تقدم أن اللام تكون للانتهاء، وذكر هنا أنها تكون للمِلْكِ، نحو ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1] و«المالُ لزيدٍ»، ولشبه الملك، نحو: «الْجُلّ للفَرَسِ، والبابُ للدَّارِ»، وللتَّعْدِية، نحو «وهَبْتُ لزيدٍ مالاً» ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾[2]،

وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن. (لجعلنا) اللام واقعة في جواب الشرط. جعلنا فعل ماضٍ مبني على السكون، ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب مفعول ثان. (ملائكة) مفعول أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (في الأرض) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة للملائكة. (يخلفون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة. والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وجملة لو نشاء اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(1) سورة البقرة الآية ٢٨٤.
(لله) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، (في السموات) جار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول. (وما) الواو حرف عطف، ما اسم موصول معطوف على ما الأولى. (في الأرض) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول.

(2) سورة مريم الآية ٦٥.
(الفاء) رابطة. (هب) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (لي) جار ومجرور متعلقان بـ هب. (من) حرف جر. (لدنك) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة =

وللتعليل، نحو «جِئْتُكَ لإكْرَامِكَ»، وقوله:

٢٠٧ - وإنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كمـا انْـتَـفَـضَ الـعُـصْـفُـورُ بـلَّـلَـهُ الـقَـطْـر

وزائدة: قياساً، نحو «لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ» ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1] وسَمَاعاً، نحو «ضَرَبْتُ لزيد».

وأشار بقوله: «والظرفية اسْتَبِنْ - إلى آخره» إلى معنى الباء و«في»؛ فذكَر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية، والسببية؛ فمثالُ الباء للظرفية قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالَّيْلِ﴾[2]، أي: وفي الليل،

الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (وليا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (يرثني) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والنون للوقاية. والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لـ ولياً منصوبة. (ويرث) الواو حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يرث) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (من آل) جار ومجرور متعلقان بيرث وآل مضاف. (يعقوب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة والجملة معطوفة.

(١) سورة يوسف الآية ٤٣.

(إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (كنتم) كان فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط (تم) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كان والميم علامة الجمع (للرؤيا) اللام حرف جر مؤكد زائد. (الرؤيا) مجرور لفظاً منصوب محلاً مفعول به مقدم وعلامة الجر الكسرة المقدرة. (تعبرون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون الواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان وجملة كنتم تعبرون لا محل لها استئنافية وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله أي إن كنتم فافتوني.

(٢) سورة الصافات الآية ١٣٧.

الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (إنكم) إن حرف توكيد ونصب. والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن والميم علامة الجمع. (لَتمرون) اللام لام المزحلقة. تمرون فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في =

ومثالُها للسببية قولُه تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾[1]؛ ومثالُ «في» للظرفية قولُكَ «زَيْدٌ في المَسْجِدِ» وهو الكثير فيها، ومثالُهَا للسببية قولُهﷺ: «دخلت امرأة النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا؛ فَلاَ هِيَ أَطعَمَتْهَا، وَلاَ هِيَ تَرَكَتْهَا تَأكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ».

* * *

بِـالْـبَـا اسْـتَـعِـنْ، وَعَـدِّ، عَـوِّضْ، أَلْـصِـقِ
وَمِـثْـلَ «مَـعْ» و«مِـنْ» و«عَـنْ» بِـهَـا انْـطِـقِ

تقدم أن الباء تكون للظرفية وللسببية، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة، نحو «كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين» وللتعدية، نحو «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» ومنه قولُه

محل رفع خبر إن. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بـ تمرون. (مصبحين) حال منصوبة وعلامة نصبها الياء. (وبالليل) حرف عطف، بالليل جار ومجرور معطوف. (فلا يعقلون) الهمزة للاستفهام للتوبيخ. الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تعقلون) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون. والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(1) سورة النساء الآية ١٦٠.

(الفاء) حرف استئناف والكلام مستأنف مسوق لبيان ما حرم عليهم بسبب ظلمهم من الطيبات. (الباء) حرف جر. (ظلم) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بحرمنا والباء سببية وقدمت على عاملها تنبيهاً على مدى قبح سبب التحريم. (من الذين) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لظلم. (هادوا) فعل ماضٍ مبني على الضم الواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (حرمنا) فعل ماضٍ مبني على السكون و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (عليهم) الجار والمجرور متعلقان بحرمنا. (طيبات) مفعول به منصوب بالكسرة بدل الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. (أحلت) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح والتاء حرف دال على التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. (لهم) جار ومجرور متعلقان بـ أحلت (وبصدهم) الواو حرف عطف على قوله فبظلم. (عن سبيل الله) الجار والمجرور متعلقان بـ صد. (كثيراً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. ويجوز أن تعربه ظرفاً أي مراراً. ويجوز أن تعربه مفعول به بمعنى جمعاً كثيراً.

تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[1] وللتعويض، نحو: «اشتريت الفرس بألف درهم» ومنه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾[2] وللإلصاق، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» وبمعنى «مع» نحو «بعتك الثوبَ بِطِرَازِه» أي: مع طرازه، وبمعنى «من» كقوله:

* شَــرِبْــنَ بِــمَــاءِ الْــبَــحْــرِ *

أي: من ماء البحر، وبمعنى «عن» نحو﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ①﴾[3] أي: عن عذاب، وتكون الباء ـ أيضاً ـ للمصاحبة، نحو﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ⑨⑧﴾[4] (أي: مصاحباً حَمْدَ ربك).

* * *

(1) سورة البقرة الآية ١٧.
(ذهب) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بنورهم) الباء حرف جر. (نور) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف. و(هم) ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع.

(2) سورة البقرة الآية ٨٦.
(أولئك) اسم إشارة مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب. (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع خبر. (اشتروا) فعل ماضٍ مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (الحياة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (الدنيا) صفة للحياة منصوبة بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (بـ الآخرة) الجار والمجرور متعلقان بـ اشتروا.

(3) سورة المعارج الآية ١.
(سأل) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (سائل) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بعذاب) الباء حرف جر (عذاب) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بـ سأل. (واقع) نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

(4) سورة الحجر الآية ٩٨.
(فسبح) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر. سبح فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (بحمد) الباء حرف جر. حمد اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل سبح أي مشتملاً أو مصحوباً بحمد ربك. =

عَلَى لِلاِسْتِعْلاَ، وَمَعْنَى «في» و«عَنْ»
بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعِ «بَعْدِ» وَ«عَلَى»
كَمَا «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلاَ

تستعمل «على» للاستعلاء كثيراً، نحو «زَيْدٌ عَلَى السَّطحِ» ويمعنى «في» نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[1] أي: في حين غفلة، وتستعمل «عن» للمجاوزة كثيراً، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عن القَوْسِ» وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾[2] أي: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله:

٢٠٨ - لاهِ ٱبْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ
عَنِّي، ولاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي: لا أفْضَلْتَ في حسبٍ عليّ، كما استعملت «عَلَى» بمعنى «عَنْ»

= (ربك) رب مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الفتح مضاف إليه الواو حرف عطف. (كن) فعل أمر ناقص مبني على السكون واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (من الساجدين) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر كن. وجملة (سبح) في محل جزم جواب شرط مقدر أي ضاق صدرك فسبح.

(1) سورة القصص الآية ١٥.

(ودخل) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. دخل فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (المدينة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وجملة دخل المدينة لا محل لها معطوفة على جملة الاستئناف. (على حين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل دخل وهو مضاف. (غفلة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (من أهلها) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعت لغفلة. (أهل) مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

(2) سورة الانشقاق الآية ١٩.

(لتركبن) اللام لام القسم. تركبن فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي النونات، ثم التقى ساكنان الواو والنون الأولى من نون التوكيد، فحذفت الواو وهي الفاعل وبقيت الضمة دليلاً على حذف الواو والنون نون التوكيد لا محل لها من الإعراب. (طبقاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (عن طبق) جار ومجرور متعلقان بـ تركبن.

في قوله:

٢٠٩ - إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ
لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي: إذا رضيت عني.

* * *

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

تأتي الكاف للتشبيه كثيراً، كقولك: «زَيْدٌ كالأسد»، وقد تأتي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[1] أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2] أي ليس مثلُه شيء، ومما زيدت فيه قولُ رؤبة:

٢١٠ - * لَوَاحِقُ الأقْرَابِ فِيهَا كالْمَقَقْ *

أي: فيها المَقَقُ، أي: الطُّولُ، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقِطَ؟ فقال: كَهَيِّنٍ، أي: هَيناً.

---

(١) سورة البقرة الآية ١٩٨.

(الواو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (اذكروه) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (كما) الكاف حرف جر. (ما) حرف مصدري وهو مع خبرها أو مجرورها في محل نصب مفعول مطلق. أو حال أي (اذكروه ذكراً حسناً) أو اذكروه مثل هداية آباكم. (هداكم) هدى فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به وجملة هداكم صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

(٢) سورة الشورى الآية ١١.

(ليس) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (كمثله) الكاف حرف جر زائد مؤكد. (مثل) خبر ليس مقدم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد والهاء مضاف إليه في محل جر. (شيء) اسم ليس مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والجملة من ليس واسمها وخبرها استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وٱسْتُعْمِلَ ٱسْماً، وكَذَا «عَنْ» و«عَلَى»
مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ

ٱسْتُعْمِلَ الكافُ إسماً قليلاً، كقوله:

٢١١ - أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزّيفُ والفُتُلِ

فالكاف: اسم مرفوعٌ على الفاعلية، والعامل فيه «يَنْهَى»، والتقدير: ولَنْ ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن، واستعملت «على، وعن» اسمين عند دخول «مِنْ» عليهما، وتكون «على» بمعنى «فوق» و«عن» بمعنى «جانب»، ومنه قوله:

٢١٢ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ، وعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاء مَجْهَلِ

أي: غَدَتْ من فَوْقِهِ، وقولُه:

٢١٣ - ولَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً
مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي

أي: مِنْ جانب يميني.

* * *

و«مُذْ، ومُنْذُ» ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا
أو أوليا الْفِعْلَ: كَـ«جِئْتُ مُذْدَعَا»
وإنْ يَجُرَّا فـي مُضِيٍّ فَكَمِنْ
هما، وفي الْحُضُورِ مَعْنَى «في» ٱسْتَبِنْ

تُستعمل «مذ، ومنذ» إسمين إذا وقع بعدهما الإسمُ مرفوعاً، أو وقع بعدهما فعلٌ؛ فمثال الأول «ما رأيته مذ يَوْمُ الجمعة» أو «مُذْ شَهْرُنَا» فـ«مذ»: (اسْمٌ) مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك «مُنْذُ»، وجوَّزَ بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما، ومثالُ الثاني «جئت مذ دَعَا» فـ«مُذْ»: اسمٌ منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه «جئت».

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حَرْفَا جر: بمعنى «مِنْ» إن كان المجرور ماضياً، نحو «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أي: من يوم الجمعة، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، نحو «ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا» أي: في يومنا.

* * *

وَبَعْدَ «مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ» زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

تزاد «ما» بعد «مِنْ، وعَنْ» والباء؛ فلا تكفُّها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[1] وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾[2] وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[3]

* * *

---

(1) سورة نوح الآية ٢٥.

(مما) من حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ما) حرف زائد. (خطئاتهم) اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف (وهم) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه والجار والمجرور متعلقان بـ(أغرقوا). (أغرقوا) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعلٍ والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(2) سورة المؤمنون الآية ٤٠.

(عما) عن حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ما) زائدة للتوكيد. (قليل) اسم مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بـ نادمين. (ليصبحن) اللام لام القسم (يصبحن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي النونات والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين مبني على السكون في محل رفع اسم يصبح والنون حرف توكيد. (نادمين) خبر يصبح منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

(3) سورة آل عمران الآية ١٥٩.

(فبما) الفاء حرف استئناف والباء حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ما) ما زائدة أو مؤكدة. (رحمة) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بـ لنت. (من الله) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ رحمة. (لنت) لان فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (لهم) جار ومجرور متعلقان بـ لنت. والجملة مستأنفة مسوقة لتقرير ما يجب سلوكه لتأليف الناس وترغيبهم في الخير.

وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ، وَالْكَافِ» فَكَفْ   وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

تزاد «ما» بعد «الكاف، ورُبَّ» فتكفُّهما عن العمل، كقوله:

٢١٤ - فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا

كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

وقوله:

٢١٥ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وقد تزاد بعدهما ولا تكفُّهما عن العمل، وهو قليل، كقوله:

٢١٦ - مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ

شَعْوَاءَ، كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وقوله:

٢١٧ - وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

* * *

وَحُذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ»

وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

لا يجوز حذفُ حرفِ الجر وإبقاء عمله، إلا في «رُبَّ» بعد الواو، وفيما سنذكره، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء، و«بَلْ» قليلاً؛ فمثالُه بعد الواو. قولُه:

*وَقَاتِمِ الأَعْمَاقه خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ *

ومثالُه بعد الفاء قولُه:

٢١٨ - فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومثالُه بعد «بَلْ» قولُه:

٢١٩ ـ بَـلْ بَـلَـدٍ مِـلْءُ الْـفِـجَـاجِ قَـتَـمُـهْ
لاَ يُـشْـتَـرَى كَـتَّـانُـهُ وَجَـهْـرَمُـهْ

والشائع من ذلك حَذْفُها بعد الواو، وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ«رُبَّ» محذوفَة من غير أن يتقدمها شيء، كقوله:

٢٢٠ ـ رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فـي طَـلَـلِـهْ
كِـدْتُ أقْـضِـي الْحَـيَـاةَ مِـنْ جَـلَـلِـهْ

* * *

وَقَـدْ يُـجَـرُّ بِـسِـوَى رُبَّ، لَـدَى حَـذْفٍ، وَبَـعْـضُـهُ يُـرَى مُـطَّـرِدَا

الجرُّ بغير «رُبَّ» محذوفاً على قسمين: مُطَّرِدٍ، وغير مطرد.

فغير المطرد، كقول رؤبة لمن قال له «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟»: «خَيْرٍ والْحَمْدُ لله التقدير: على خَيْرٍ وقول الشاعر:

٢٢١ ـ إِذَا قِـيـلَ: أيُّ الـنَّـاسِ شَـرُّ قَـبِـيـلَـةٍ؟
أَشَـارَتْ كُـلَيْبٍ بِـالأَكُـفِّ الأَصَـابِـعُ

أي: أشارت إلى كُلَيْب، وقوله:

٢٢٢ ـ وَكَـرِيـمَـةٍ مِـنْ آلِ قَـيْـسٍ أَلِـفْـتُـهُ
حَـتَّـى تَـبَـذَّخَ فَـارْتَـقَـى الأَعْـلاَمِ

أي: فارتقى إلى الأعلام.

والمُطَّرِد كقولك: «بِكَمْ دِرْهَم اشْتَرَيْتَ هذَا؟» فدرهم: مجرور بِمِنْ محذوفَةً عند سيبويه والخليل، وبالإضافةِ عند الزجّاج؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقي عمله، وهذا مُطَّرِد عندهما في مميز «كَمْ» الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ الجرّ.

* * *

الإضافَةُ

نُـونـاً تَـلِـي الإعْـرَابَ أوْ تَـنْـوِيـنَـا ... مِـمَّـا تُـضِـيـفُ ٱحْـذِفْ كَـطُـورِ سَـيـنَـا

وَالـثَّـانِـيَ ٱجْـرُرْ، وَٱنْـوِ «مِـنْ» ايـوْ «فِـي» إذَا ... لَمْ يَـصْـلُـحِ ٱلاَّ ذَاكَ، وَالأَمَ خُـذَا

لِـمَـا سِـوَى ذَيْـنِـكَ، وَاخْـصُـصْ أوَّلاَ ... أَوْ أَعْـطِـهِ الـتَّـعْـرِيـفَ بِـالَّـذِي تَـلاَ

إذا أُرِيدَ إضَافَةُ اسم إلى آخَرَ حُذِف ما في المضاف: من نونٍ تلي الإعراب ـ وهي نونُ التثنيةَ، أو نونُ الجمع، وكذا ما ألحق بهما ـ أو تنوينٍ، وجُرَّ المضَافُ إليه؛ فتقول: «هَذَانِ غُلاَمَا زَيْدٍ، وهؤلاء بَنُوهُ، وهذا صَاحبُهُ».

واختلف في الجارّ للمضاف إليه؛ فقيل: هو مجرور بحرفٍ مقدرٍ ـ وهو اللام، أو «مِنْ»، أو «في» ـ وقيل: هو مجرور بالمضاف (وهو الصحيح من هذه الأقوال).

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضُهم أنها تكون أيضاً بمعنى «مِنْ» أو «في»، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: «وانْوِ من أوْ في ـ إلى آخره».

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير «مِنْ» أو «في» فالإضافة بمعنى ما تعيَّن تقديرُهُ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير «مِنْ» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو «هذَا ثوبُ خَزٍّ، وخاتمُ حديدٍ» والتقديرُ: هذا ثوبٌ من خز، وخاتم من حديد.

ويتعين تقدير «في» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضافُ، نحو «أعجبني ضَرْبُ الْيَوْم زَيْداً» أي: ضربُ زيدٍ في اليوم، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[2]

فإن لم يتعين تقدير «مِنْ» أو «في» فالإضافة بمعنى اللام، نحو «هذا غلامُ زيدٍ، وهذه يدُ عمرو» أي: غلامٌ لزيد، ويَدٌ لعمرو.

وأشار بقوله: «اخصص أولاً - إلى آخره» إلى أن الإضافة على قسمين: مَحْضَة، وغير مَحْضَة.

فالمحضة هي: غيرُ إضافة الوصف المُشَابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضة هي: إضافة الوصف المذكور، كما سنذكره بعدُ، وهذه لا تفيد الإسْمَ (الأوَّلَ) تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبين.

والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الإسم الأول: تخصيصاً إن كان المضافُ إليه نكرةً، نحو «هذا غلامُ امرأةٍ»، وتعريفاً إن كان المضاف إليه

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٦.

(للذين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (يؤلون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (من نسائهم) جار ومجرور متعلقان بـ يؤلون. وحق تعدية فعل الابلاء بـ(على) ولكنه ضمنه معنى البعد لأن المقسمين يبعدون عن نسائهم. (ونساء) مضاف. (وهم) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه (تربص) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف .(أربعة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف (أشهر) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والكلام مستأنف لا محل له من الإعراب.

(٢) سورة سبأ الآية ٣٣.

(بل) حرف عطف للإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (مكر) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف (والليل) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (والنهار) الواو حرف عطف. النهار معطوف على الليل مجرور وعلامة جره الكسرة والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول القول.

معرفة، نحو «هذا غلامُ زيدٍ».

* * *

وَإنْ يُشَابِهِ المُضَافُ «يَفْعَلُ» وَصْفاً، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْذَلُ
كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأملِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ
وَذِي الإضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّه

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي الإضافة، وهو غير المحضة؛ وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفاً يشبه «يَفْعَلُ» - أي: الفِعْلَ المضارِعَ - وهو كل اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة (ولا تكون إلا بمعنى الحال).

فمثالُ اسم الفاعل: «هذا ضاربُ زيدٍ، الآن أو غداً، وهذا رَاجِينَا».

ومثالُ اسم المفعول: «هذا مَضْرُوبُ الأبِ، وهذا مُرَوَّعُ الْقَلْبِ».

ومثالُ الصفة المشبهة: «هذا حَسَنُ ٱلْوَجْهِ، وقليلُ الحِيَلِ، وعَظِيمُ الأملِ».

فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ؛ فالإضافة محضةٌ: كالمصدرِ، نحو «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ» واسمِ الفاعلِ بمعنى الماضي، نحو «هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ».

وَأشار بقوله: «فعن تنكيره لا يُعْذَلُ» إلى أن هذا القسم من الإضافة - أعني غير المحضةِ - لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً؛ ولذلك تدخل «رُبَّ» عليه، وإن كان مضافاً لمعرفة، نحو «رُبَّ راجينا» وتوصف به النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[1] وإنما يفيد التخفيف؛ وفائدته ترجع إلى

---

(١) سورة المائدة الآية ٩٥.

(هدياً) حال منصوبة من جزاء وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، أو منصوبة على المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف أي (يهديه هدياً) أو منصوب على التميز والأوجه الثلاثة متساوية الرجحان.
(بالغ) صفة لهدياً منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها وهو مضاف. (الكعبة) مضاف إليه لأن هذه الإضافة غير محضة.

اللفظ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية.

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً، كما تقدم؛ فلذلك سميت الإضافة فيه مَعْنَوِية، وسميت مَحْضَة أيضاً؛ لأنها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة؛ فإنها على تقدير الانفصال، تقول: «هذا ضَاربُ زيدٍ الآنَ» على تقدير «هذا ضاربٌ زيداً» ومعناهما مُتَّحِدٌ، وإنما أضيف طلباً للخفة.

* * *

وَوَصْلُ «أَلْ» بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ

إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ: كَـ«الجَعْدِ الشَّعَرْ»

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي: كَـ«زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي»

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافَتُه مَحْضَةٌ؛ فلا تقول: «هذا الغلامُ رَجُلٍ» لأن الإضافة مُنَافية للألف واللام؛ فلا يُجْمَع بينهما.

وأما ما كانت إضافته غيرَ مَحْضَةٍ ـ وهو المراد بقوله «بذا المضاف» ـ أي بهذا المضاف الذي تقدَّمَ الكلامُ فيه قبل هذا البيتِ ـ فكان القياسُ أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان، ولكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتُفِرَ ذلك، بشرط أن تدخل الألفُ واللام على المضاف إليه، كـ«الْجَعْدِ الشعر، والضّارِب الرَّجُلِ»، أو على ما أضيف إليه المضافُ إليه، كـ«زَيْدٌ الضّارِبُ رأسِ الجاني».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه، ولا على ما أضيف إليه (المضاف إليه)، امتنعت المسألة؛ فلا تقول: «هذا الضّارِبُ رجلٍ» (ولا: هذا الضّارِبُ زيدٍ) ولا «هذا الضاربُ رأسِ جانٍ».

هذا إذا كان المضاف غير مثنى، ولا مجموع جمعَ سَلامةٍ لمذكر، ويدخل في هذا المفردُ كما مُثّلَ، وجمعُ التكسير، نحو: «الضوارب ـ أو

الضُّرَّاب ـ الرَّجُلِ، أو غلام الرجلِ» (وجمع السلامة لمؤنث، نحو: الضاربَات الرَّجُلِ، أَوْ غُلاَمِ الرَّجُلِ).

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كَفى وجودُهَا في المضاف، ولم يُشْترط وجودُهَا في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

* * *

وَكَوْنُـهَا فِـي الْـوَصْـفِ كَـافٍ: إنْ وَقَـعْ مُـثَـنـىً، أوْ جَـمْـعَـا سَـبِـيـلَـهُ اتَّـبَـعْ

أي: وُجُودُ الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى، أو جمعاً اتَّبَعَ سبيل المثنى ـ أي: على حَدِّ المثنى، وهو جمع المذكر السالم ـ يُغْنِي عن وجودها في المضاف إليه؛ فتقول: «هَذَانِ الضاربَا زَيْدٍ، وَهَؤُلاء الضَّارِبُو زَيْدٍ» وتحذف النون للإضافة.

* * *

ولاَ يُـضَـافُ ٱسْـمٌ لِـمَـا بِـهِ اتَّـحَـدْ مَـعْـنـىً، وَأَوِّلْ مُـوهِـمـاً إِذَا وَرَدْ

المضاف يتخصَّصُ بالمضاف إليه، أو يَتَعَرَّف به؛ فلا بد من كونِهِ غَيْرَهُ؛ إذ لا يَتَخَصَّصُ الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتَّحَد في المعنى: كالمترادفين وكالموصوف وصفته؛ فلا يقال: «قَمْحُ بُرٍّ» ولا «رَجُلُ قَائِمٍ» وما ورد مُوهِماً لذلك مُؤَوَّلٌ، كقولهم «سَعِيدُ كُرْزٍ» فظاهرُ هذا أنه من إضافةَ الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرز (فيه) واحد؛ فيؤوَّلُ الأول بالمسمى، والثاني بالإسم؛ فكأنه قال: جَاءَنِي مُسَمَّى كُرْزٍ، أي: مسمى هذا الإسم، على ذلك يُؤَوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المُتَرادِفَيْنِ، كـ«يوم الخميس». وأما ما ظاهرُه إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤوَّلُ على حَذْفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة، كقولهم: «حَبَّةُ الحمقاء، وصَلاَةُ الأولى»، والأصْلُ: حَبَّةُ البَقْلَةِ الحمقاء، وصلاة السَّاعَة الأولى؛ فالحمقاء: صفة اللبقلة، لا للحبة، والأولى صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه ـ وهو البقلة، والساعة ـ وأقيمت صفتُه مُقَامَه، فصار «حبة الحمقاء،

وصلاة الأولى» فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

* * *

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ   تَأْنِيثاً أَنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

قد يكتسب المضاف المُذَكَّرُ من المؤنث المضاف إليه التأنيثَ، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحَذْفِ وإقامة المضاف إليه مُقَامَه، وَيُفْهَمُ منه ذلك المعنى، نحو «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» فصَحَّ تأنيثُ «بعض» لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث؛ لصة الاستغناء بأصابع عنه: فتقول: «قُطِعَتْ أَصَابِعُه» ومنه قوله:

٢٢٣ - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ
أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

فأَنَّثَ المرَّ لإضافته إلى الرياح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرّ بالرياح، نحو «تَسَفَّهَتِ الرِّيَاحُ».

وربما كان المضاف مؤنثاً فَاكْتَسَبَ التذكيرَ من المذكر المضاف إليه، بالشرط الذي تقدم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1] فـ«رحمة»: مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى «الله» تعالى.

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجُزِ التأنيثُ؛ فلا تقول: «خَرَجَتْ غُلاَمُ هِنْدٍ» إذ لا يقال «خرجت هند» ويفهم منه خروج الغلام.

* * *

وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

(١) سورة الأعراف الآية ٥٦.

(إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (رحمة) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه. (قريب) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (من المحسنين) جار ومجرور متعلقان بـ قريب.

من الأسماء ما يلزم الإضافة، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضَافَةَ لَفظاً وَمَعْنىً؛ فلا يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ وهو المراد بِشَطْرِ البيتِ، وذلك نحو «عِنْدَ، ولَدَى، وسِوَى، وقُصَارَى الشيء، وحُمَادَاهُ: بمعنى غايته».

والثاني: ما يلزم الإضافَةَ مَعْنىً دون لَفْظٍ، (نحو «كُلّ، وبَعْضٍ، وأيّ)؛ فيجوز أن يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ وهو المراد بقوله: «وَبَعْضُ ذَا» أي: وبعض ما لزم الإضافة (مَعْنىً) قد يستعمل مفرداً لفظاً، وسيأتي كلٌ من القسمين.

* * *

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ، وَشَذَّ إِيلاَءُ «يَدَيْ» لِلَبَّيْ

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَاف إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا، نحو «وَحْدَكَ» أي: منفرداً، و«لَبَّيْكَ» أي: إقَامَةً على إجابتك بعد إقامة، و«دَوَالَيْك» أي: إدالة بعد إدالة، و«سَعْدَيْكَ» أي: إسعاداً بعد إسعاد، وشَذَّ إضافة «لَبَّيْ» إلى ضمير الغيبة، ومنه قولُه:

٢٢٤ ـ إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي

زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

وشَذَّ إضافَةُ «لَبَّى» إلى الظاهر، أنشد سيبويه:

٢٢٥ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً

فَلَبَّى، فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

كذا ذكر المصنفُ، وَيُفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في «لَبَّيْ»، و«سَعْدَيْ».

ومذهب سيبويه أن «لبَّيْكَ» وما ذكر بعده مُثَنىً، وأنه منصوب على

المصدرية بفعلٍ محذوفٍ، وأن تثنيته المقصودُ بها التكثيرُ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ بالمثنى، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1] أي: كرَّاتٍ، فـ«كرَّتَين»: ليس المراد به مرتين فقط؛ لقوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[2] أي: مزدجراً وهو كَلِيلٌ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط؛ فتعين أن يكون المرادُ بـ«كَرَّتَينِ» التكثيرَ، لا اثنين فقط، وكذلك «لبَّيْكَ» معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم؛ فليس المراد الإثنين فقط، وكذا باقي أخواته، على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى، وأن أصله لبَّىَ، وأنه مقصور، قُلبت ألفُه ياء مع المضمر، كما قلبت ألف «لَدَى، وعَلَى» مع المضير، في «لَدَيْهِ»، و«عَلَيْهِ».

ورَدّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و«عَلَى»؛ فكما تقول: «عَلَى زَيْدٍ» و«لَدَى زَيْدٍ» كذلك كان ينبغي أن يقال: «لَبَّىَ زَيْدٍ» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء؛ فقالوا:

* فَـلَـبَّـى يَـدَيْ مِـسْـوَرِ *

فدلَّ ذلك على أنه مُثَنَّى، وليس بمقصورٍ كما زعم يونس.

---

(1) سورة الملك الآية ٤.

(ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ارجع) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (البصر) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والجملة معطوفة لا محل لها من الإعراب. (كرتين) قائم مقام المفعول المطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى أي رجعتين.

(2) سورة الملك الآية ٤.

(ينقلب) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (إليك) جار ومجرور متعلقان بـ ينقلب. (البصر) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (خاسئاً) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها. (وهو) الواو واو الحال هو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (حسير) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال ثانية.

وَأَلْـزَمُـوا إِضَـافَـةً إِلَـى الْـجُـمَـلْ ... «حَيْثُ» و«إِذْ» وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْـرَادُ إِذْ، وَمَـا كَـإِذْ مَـعْـنـىً كَـإِذْ ... أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَانِبِذْ»

من اللازم للإضافة: ما لا يُضَاف إلا إلى الجملة، وهو: «حيث، وإذْ، وإذا».

فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الإسمية، نحو «اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ» وإلى الجملة الفعلية، نحو «اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» أو «حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ» وشذّ إضافتها إلى مفرد كقوله:

٢٢٦ - أَمَـا تَـرَى حَـيْـثُ سُـهَـيْـلٍ طَـالِـعَـا

(نَـجْـمـاً يُـضِـيءُ كَـالـشِّـهَـابِ لاَمِـعَـا)

وأما «إذْ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الإسمية، نحو «جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذفُ الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[1] وهذا معنى قوله: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يحتمل إفراد إذْ» أي: وإن ينون «إذْ» يحتمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إذا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعليةٍ، نحو «آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، ولا يجوز إضافتها إلى جملة إسمية؛ فلا تقول «آتِيكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيذكرها المصنف.

وأشار بقوله: «وَمَا كَإِذْ مَعْنىً كَإِذْ» إلى أنَّ ما كان مثلَ «إِذْ» - في كونه ظرفاً ماضياً غيرَ محدودٍ - ويجوز إضافَتُهُ إلى ما تضاف إليه «إِذْ» من (الجملة وهي) الجمل الإسمية والفعلية، وذلك نحو «حين، ووقت، وزمان، ويوم»؛ فتقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتَ جَاءَ عَمْرٌو، وَزَمَانَ قَدِمَ بَكْرٌ، وَيَوْمَ خَرَجَ خَالِدٌ» وكذلك تقول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقي.

---

(١) مرَ اعرابها في الجزء الأول من الكتاب.

وإنما قال المصنف: «أَضِفْ جَوَازاً» ليعلم أن هذا النوع ـ أي ما كان مثل «إِذْ» في المعنى ـ يضاف إلى ما يضاف إليه «إِذْ» ـ وهو الجملة ـ جوازاً، لا وجوباً.

فإن كان الظرفُ غيرَ ماض، أو محدوداً، لم يُجْرَ مُجْرَى «إِذْ» بل يُعَامل غيرُ الماضي ـ وهو المستقبل ـ معاملة «إِذَا» فلا يضاف إلى الجملة الإسمية، بل إلى الفعلية؛ فتقول: «أَجِيئُكَ حين يَجِيءُ زَيْدٌ» ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو «شَهْرٍ، وحَوْلٍ» بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو شَهْر كَذَا، وحَوْل كَذَا».

* * *

وَٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

تَقَدَّمَ أن الأسماء المُضَافة إلى الجملة على قسمين: أحدهما ما يضاف إلى الجملة لزوماً، والثاني: ما يضاف إليها جوازاً.

وأشار في هذَيْنِ البيتين إلى أنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعرابُ والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرتْ بماض، أو جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو جملة إسمية، نحو «هذا يومُ جاء زيدٌ، ويومُ يقوم عمرو، أو يومُ بكرٌ قَائِمٌ». وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسيُّ والمصنفُ، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماضٍ البناءُ، وقد روي بالبناء والإعراب قولُه:

٢٢٧ ـ * عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *

بفتح نون «حين» على البناء، وكسرها على الإعراب.

وما وَقَعَ قبل فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو قبل مبتدأ، فالمختارُ فيه الإعرابُ، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: «وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا» أي: فلن يُغَلَّطَ، وقد

قرىء في السبعة: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1] بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء، هذا ما اختارهُ المصنفُ.

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو إلى جملة إسمية، إلا الإعرابُ، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماضٍ.

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً، وأما ما يضاف إليها وجوباً فَلاَزِمٌ للبناء؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحَيْثُ، وإذْ، وإذَا.

* * *

وَأَلْــزَمُــوا «إذَا» إضَــافَــةً إلَــى جُمَلِ الأفْعَالِ، كَـ«هُنْ إذَا اعْتَلَى»

وأشار في البيت إلى ما تقدَّمَ ذكره، من أن «إذا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولا تُضَافُ إلى الجملة الإسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: «أجِيئُكَ إذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وأما «أجيئك إذا زَيْدٌ قَامَ» فـ«زيد» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداء، هذا مذهب سيبويه.

وخالفه الأخفشُ، فجوَّز كونَه مبتدأ خَبَرُه الفعلُ الذي بعده.

وزعم السيرافِيُّ أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلافُ بينهما في خبره؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً، والأخفشُ يُجَوِّزُ أن يكون إسماً؛ فَيَجُوزُ في «أجيئك إذا زيد قام» جعلُ

---

(1) سورة المائدة الآية ١١٩.

(هذا) الهاء حرف تنبيه (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يوم) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وقرأت يوم ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر. (ينفع) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (الصادقين) مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم. (صدقهم) صدق فاعل ينفع مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف. هم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وجملة ينفع وفاعلها في محل جر بإضافة يوم إليها.

«زَيْدٌ» مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز «أجيئكَ إذا زيد قائمٌ» عند الأخفش فقط.

* * *

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ ـ بِلاَ تَفَرُّقٍ ـ أُضِيفَ «كِلْتَا»، و«كِلاَ»

من الأسماء المُلاَزِمة للإضافة لفظاً ومعنى: «كِلْتَا» و«كِلاَ»؛ ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفة، مثنى لفظاً ومعنى، نحو: «جَاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ، وكِلْتَا المرأَتَيْنِ» أو معنىً دون لفظ، نحو «جَاءَنِي كلاهما، وكلتاهما، ومنه قولُه:

٢٢٨ ـ إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدىً
وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

وهذا هو المراد بقوله: «المفهم اثنين معرف»، واحترز بقوله «بلا تفرق» من مُعَرَّفٍ أفهَمَ الإثنين بتفرق، فإنه لا يضاف إليه «كلا، وكلتا» فلا تقول «كلا زيد وعمرو جاء»، وقد جاء شاذاً، كقوله:

٢٢٩ ـ كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً
فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

* * *

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ «أَيّاً»، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ الأَجْزَاء، واخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَةْ مَوْصُولَةً أَيّاً، وبِالعَكْسِ الصِّفَةْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

من الأسماء الملازمة للإضافة معنىً «أيُّ» ولا تضاف إلى مفرد معرفة، إلا إذا تكررت، ومنه قولُه:

٢٣٠ ـ ألا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ
غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

أو قَصَدْتَ الأَجْزَاء، كقولك: «أيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ»؟ أي: أيُّ أجْزَاءِ زيدٍ أَحْسَنُ، ولذلك يجاب بالأجزاء، فيقال: عَيْنُه، أو أَنْفُهُ، وهذا إنما يكون

فيها إذا قصد بها الاستفهام.

وأيُّ تكون: استفهامية، وشَرْطِية، وصِفَة، ومَوْصُولة.

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة؛ فتقول: «يعجبني أيهم قائم»، وذكر غيره أنها تضاف ـ أيضاً ـ إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو «يعجبني أيُّ رَجُلَيْنِ قاما».

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صِفَةً لنكرة، أو حَالاً من معرفة، ولا تضاف إلا إلى نكرة، نحو «مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، ومررت بزيدٍ أيَّ فتىً» ومنه قولُه:

٢٣١ - فـأَوْمَـأْتُ إيـمَـاءً خَـفِـيّـاً لِـحَـبْـتَـرٍ ... فَـلِـلّـهِ عَـيْنَا حَـبْـتَـرٍ أَيَّـمَـا فَـتَـىً

وأما الشرطية والاستفهامية: فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً، أي سواء كانا مُثنيين، أو مجموعين، أو مفردين ـ إلا المفرد المعرفة؛ فإنهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية؛ فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن «أي» إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومَعْنىً، نحو «مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، وبزيدٍ أيَّ فَتىً»، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة، فهي ملازمة للإضافة معنىً لا لفظاً، نحو: «أيُّ رجلٍ عندك؟ وأيُّ عندك؟ وأيَّ رجلٍ تَضْرِبْ أضربْ، وأياً تضرب أضرب، ويُعْجِبني أيهم عندك، وأيُّ عندك» ونحو «أيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وأَيَّ رَجُلَيْنِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وأيَّ الرِّجَالِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيَّ رجَالٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيُّ الرجلين عندك؟ وأيُّ الرجال عندك؟ وَأَيُّ رجل، وَأَيُّ رجلين، وَأَيُّ رجال؟».

* * *

وَأَلْـزَمُـوا إضَـافَـةً «لَـدُنْ» فَـجَـرّْ ... وَنَـصْـبُ «غُـدْوَة» بِـهَـا عَـنْـهُـمْ نَـدَرْ

وَمَـعَ مَـعْ فِـيـهَـا قَـلِـيـلٌ، وَنُـقِـلْ ... فَـتْـحٌ وكَـسْـرٌ لِـسُـكُـونٍ يَـتَّـصِـلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة «لَدُنْ، وَمَعَ».

فأما «لَدُنْ» فلابتداء غايةٍ زمانٍ أو مكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ ـ وهو الظرفية، وابتداء الغاية ـ وعدمِ جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن، وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[2]، وقَيْسٌ تُعْرِبها، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿لينذر بأساً شديداً من لدنه﴾ لكنه أسكن الدال، وأشَمَّهَا الضم.

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قولُه:

٢٣٢ - تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ

ويجرُّ ما ولي «لَدُنْ» بالإضافة إلا «غُدْوَةً» فإنهم نصبوها بعد «لَدُنْ» كقوله:

٢٣٣ - ومَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ
لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

---

(١) سورة الكهف الآية ٦٥.

(وعلمناه) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (علم) فعل ماضٍ مبني على السكون ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. (من لدنا) من حرف جر لدن اسم مجرور وهو مضاف ونا ضمير متصل مبني على السكون مضاف إليه. (علماً) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٢) سورة الكهف الآية ٢.

(لينذر) اللام لام التعليل (ينذر) فعل مضارع منصوب بأن مضمره جوازاً بعد لام التعليل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (بأساً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظهرة على آخره. (شديداً) نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (من لدنه) من حرف جر لدن اسم مجرزر بمن مبني على السكون في محل جر وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه والجار والمجرور متعلقان بشديد.

وهي منصوبة على التميز، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «ونَصْبُ غدوة بها عنهم نَدَرْ» وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعةُ غدوةً.

ويجوز في «غدوة» الجر، وهو القياس، ونَصْبُها نادرٌ في القياس؛ فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة بعد «لدن» جاز النصبُ عطفاً على اللفظ، والجرُّ مراعاةً للأصل؛ فتقول: «لدن غدوةً وعشيَّةً، وعشيَّةٍ» ذكر ذلك الأخْفَشُ.

وحكى الكوفيون الرَّفْعَ في «غدوة» بعد «لَدُن» وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ (و«كان» تامة).

وأما «مع» فلاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وَقْتِهِ، نحو «جلس زيد مَعَ عمروٍ، وجاء زيد مَعَ بكرٍ» والمشهورُ فيها فتحُ العينِ، وهي مُعْرَبة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قولُه:

٢٣٤ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكِنَةَ العينِ حرفٌ، وادَّعى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أن ساكِنَةَ العينِ اسمٌ.

هذا حكمها إن وليها متحرك ـ أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهي لغة ربيعة ـ فإن وليها ساكِنٌ، فالذي ينصبها على الظرفية يُبْقِي فتحَها فيقول «مَعَ ابْنِكَ» والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكِنين فيقول «مَعِ ابْنِكَ».

* * *

واضْمُمْ ـ بِنَاءً ـ «غَيْراً» اْنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِياً مَا عُدِمَا

قَبْلُ كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ودُونُ، والجِهَاتُ أيضاً، وَعَلُ

وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا «قَبْلاً» ومَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

هذه الأسماء المذكورة ـ وهي: غير، وقبل، وبعد، وحَسْب، وأول، ودون، والجهات الست ـ وهي: أمامك، وخَلْفُك، وفَوْقَك، وتحتك، ويمينك، وشمالك ـ وعَلُ؛ لها أربعة أحوالٍ: تُبْنَى في حالة منها، وتُعْرَبُ في بقيتها.

فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو «أَصَبْتُ دِرْهَماً لا غَيْرَهُ، وجئت من قَبْلِ زَيْدٍ» أو حُذِفَ المضافُ إليه، نُوِيَ اللفظ، كقوله:

٢٣٥ ـ وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةً

فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنْوَ لفظُهُ معناهُ، فتكون (حينئذٍ) نكرةً، ومنه قراءةً مَنْ قرأ: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بجر «قبل، وبعد» وتنوينهما؛ وكقوله:

٢٣٦ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً

أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعْرَبُ فيها.

أما الحالة التي تُبْنَى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وَنُوِيَ مَعْنَاه دون لفظه؛ فإنها تبنى حينئذٍ على الضم، نحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1] وقوله:

٢٣٧ ـ * أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ *

وحكى أبو علي الفارسي «ٱبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّل» بضم اللام وفتحها وكسرها، فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنىً، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف إليه، لفظاً ومعنى، وإِعْرَابِهَا إعرابَ ما لا ينصرف للصفة

---

(١) سورة الروم الآية ٤.

(لله) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (الأمر) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (من قبل) من حرف جر قبل ظرف زمان مبني على الضم في محل جر. (ومن) الواو حرف عطف من حرف جر. (بعد) ظرف زمان مبني على الضم في محل جر.

ووزن الفعل، والكَسْرُ على نية المضاف إليه لفظاً.

فقولُ المصنف «واضمم بناء ـ البيتَ» إشارة إلى الحالة الرابعة.

وقوله: «ناوياً ما عدما» مُرَادُهُ أنكَ تبنيها على الضم إذا حَذَفْتَ ما تضاف إليه ونَوَيْته معنى لا لفظاً.

وأشار بقوله: «وأعربوا نصباً» إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف ٱلمضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناهُ؛ فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة.

وقوله: «نصباً» معناهُ أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دَخَلَ (عليها) جُرَّتْ، نحو «مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين ـ أعني الأولى، والثانية ـ لأن حكمهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب ـ وهو: الإعراب، وسقوط التنوين ـ كما تقدم (في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها).

* * *

وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ... عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

يُحْذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه، ويُقَامُ المضافُ إليه مُقَامه، فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[1] أي: حُبَّ العجل، وكقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2] أي: أَمْرُ رَبِّكَ،

---

(١) سورة البقرة الآية ٩٣.

(واشربوا) الواو واو الحال أو عاطفة اشربوا فعل ماض مبني للمجهول مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول وألف فارقة. (في قلوبهم) جار ومجرور متعلقان باشربوا وهو مضاف هم ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (العجل) مفعول ثانٍ منصوب على تقدير مضاف أي حب العجل. (بكفرهم) الباء حرف جر كفر اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلقان باشربوا وهو مضاف هم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

(٢) سورةالفجر الآية ٢٢.

جاء فعل ماضٍ مبني على الفتح. (ربك) رب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف =

فحذف المضاف - وَهُوَ «حُب، وأمْر» - وأعْرِبَ المُضَافُ إليهِ - وهُوَ «الْعِجْلَ، ورَبّكَ» - بإعرابه.

* * *

ورُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

قد يُحْذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً لما عليه قد عُطِفَ، كقول الشاعر:

٢٣٨ - أَكُلَّ ٱمْرِيءٍ تَحْسَبِينَ ٱمْرَأً
وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

والتقدير «وَكُلَّ نَارٍ» فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، والشرطُ موجودٌ، وهو: الْعَطْفُ عَلَى مُمَاثِلِ المحذوفِ وهو «كل» في قوله «أكُلَّ ٱمْرِيءٍ».

وقد يُحذف المضافُ ويبقى المضاف إليه على جَرِّهِ، والمحذوفُ ليس مماثلاً لِلملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٦٧﴾[1] في قراءة من جَرَّ «الآخِرَةِ» والتقدير

= والكاف ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. وذلك على حذف مضاف والتقدير (وجاء أمر ربك).

(1) سورة الأنفال الآية ٦٧.

(تريدون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (عرض) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف (الدنيا) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف. (الله) الواو حرف استئناف أو عاطفة (الله) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (يريد) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. (الآخرة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وجملة المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب. (والله) الواو حرف استئناف، الله لفظ الجلالة =

وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الآخِرَةِ» ومنهم من يقدره «وَالله يُرِيدُ عَرَضَ الآخِرَةِ» فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ (به)، والأوَّلُ أوْلَى، وكذا قَدَّره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح.

* * *

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ، إذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

يُحْذَفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحالِهِ لو كان مُضَافاً؛ فيُحْذَفُ تنوينُهُ.

وَأكثَرُ ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مُضَافٌ إلى مثلِ المحذوفِ من الإسم الأول، كقولهم: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالهَا» التقدير: قطع الله يَدَ مَنْ قالَها، وَرِجْلَ مَنْ قالهَا» فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو «مَنْ قالهَا» لدلالة ما أضيف إليه «رِجْل» عليه، ومثلُه قوله:

٢٣٩ - * سَقَى الأرَضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا *

(التقدير: سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا) فحذف ما أضيف إليه سَهْل»؛ لدلالة ما أضيف إليه «حَزْن» عليه.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وقد يُفْعل ذلك وإن لم يُعْطَفْ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول، كقوله:

ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلىً قَرَابَةً
فَمَا عَطَفَتْ مَوْلىً عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

فحذف ما أضيف إليه «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مضافاً، ولم يُعْطَفْ عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف، والتقدير: «ومن قبل ذلك» ومثلُه

مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (عزيز) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

قراءةُ مَنْ قرأ شذوذاً: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ أي: فلا خوف شيء عليهم.

وهذا الذي ذكره المصنف ـ من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور ـ هو مذهب المبرد.

ومذهبُ سيبويه أن الأصل «قَطَعَ الله يَدَ مَنْ قالهَا ورِجْلَ مَنْ قالهَا» فحذف ما أضيف إليه «رِجْل» فصار «قَطَعَ ٱللَّهُ يَدَ مَنْ قالهَا وَرِجْلَ» ثم أُقْحِم قوله «ورجل» بين المضاف ـ وهو «يَدَ» ـ والمضاف إليه ـ الذي هو «مَنْ قَالهَا» ـ فصار «قطع الله يَدَ ورِجْلَ مَن قالهَا».

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني، لا من: الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعضُ شُرَّاح الكتاب: وعند الفَرَّاء يكون الإسمان مُضَافَيْنِ إلى «مَنْ قَالهَا» ولا حَذْفَ في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

* * *

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولاً أوْ ظَرْفاً أجِزْ، وَلَم يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَاراً وُجِدَا: ... بِأجْنَبِيٍّ، أوْ بِنَعْتٍ، أو نِدَا

أجاز المصنف أن يُفْصَلَ ـ في الاختيار ـ بين المضاف الذي هو شِبْهُ الفعل ـ والمرادُ به المصدرُ، واسمُ الفاعِلِ، والمضافِ إليه، بما نَصَبَهُ المُضَافُ: من مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو شبهِهِ.

فمثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعولِ المضافِ قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1] في قراءة ابن

(١) سورة الأنعام الآية ١٣٧.

(وكذلك) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (كذلك) جار ومجرور في محل نصب نعت لمصدر محذوف. (زين) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (لكثير) جار ومجرور متعلقان بـ زين. (من المشركين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لكثير. (قتل) مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (أولادهم) مضاف إليه مجرور =

عامر، بنصب «أولاد» وجر الشركاء.

ومثالُ ما فُصِل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نَصَبه المضافُ الذي هو مصدرٌ، مَا حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوثَقُ بعربيته، «تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وهَوَاهَا، سَعْيٌ لهَا في رَدَاهَا».

ومثال ما فُصِلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعل قراءةُ بعض السلف ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِۦٓ﴾[1] بنصب «وعد» وجر «رُسُل».

ومثالُ الفصل بشبه الظرف قولُهﷺ في حديث أبي الدَّرْدَاءَ: «هل أنتم تارِكُو لِي صاحِبِي» وهذا معنى قوله «فَصْلَ مضاف ـ إلى آخره».

وجاءَ الفصلُ أيضاً في الاختيار بالْقَسَم، حكى الكسائي: «هذا غلامُ والله زيدٍ» ولهذا قال المصنف: «ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ».

وأشار بقوله: «واضطراراً وُجِدَا» إلى أنه قد جاء الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداءِ.

= وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (شركاؤهم) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

(١) سورة ابراهيم الآية ٤٧.

الفاء رابطة لجواب شرط محذوف. (لا) حرف نهي وجزم. (تحسبن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بـ لا الناهية والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (الله) لفظ الجلالة مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (مخلف) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف و. (وعده) مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر مضاف إليه. (رسله) مفعول به أول لاسم فاعل مخلف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف إلى مفعوله الثاني وعد إذا تعدى مخلف إلى واحد فإن رسل يكون مفعولاً للمصدر وعد وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

فمثالُ الأجنبيِّ قولُه:

٢٤٠ - كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْماً
يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففَصَل بـ«يوماً» بين «كف» و«يهودي» وهو أجنبي من «كف»؛ لأنه معمول لـ«خُطَّ».

ومثالُ النعت قولُه:

٢٤١ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ
مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

الأصل «من ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح» وقوله:

٢٤٢ - وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ
بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

الأصلُ «بيمين مُقْسِمٍ أصْدَقَ من يمينك».

ومثالُ النداء قولُه:

٢٤٣ - وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ
تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ

وقولُه:

٢٤٤ - كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ
زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

الأصلُ «وِفَاقُ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ» وكأنَّ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يا أَبَا عِصَامٍ».

* * *

المُضَافُ إلى يَاءِ المُتَكَلِّم

آخِرَ ما أُضِيفَ لِليَا اكْسِرْ، إذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلاً: كَرَامِ، وَقَذَى
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينِ؛ فَذِي ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي
وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ ... معا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
وَأَلِفاً سَلِّمْ، وَفِي المَقْصُورِ ـ عَنْ ... هُذَيْلٍ ـ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

يُكْسَرُ آخِرُ المضافِ إلى ياء المتكلم، إن لم يكن مقصوراً، ولا منقوصاً، ولا مثنى، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ، كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين، وجمع السلامة للمؤنث، والمعتل الجاري مجرى الصحيح، نحو «غُلاَمِي، وَغِلْمَانِي، وفَتَيَاتي، ودَلْوِي، وظَبْيِي».

وإن كان معتلاً؛ فإما أن يكون مقصوراً أو منقوصاً، فإن كان منقوصاً أدغمت ياؤه في ياء المتكلم، وفُتِحَتْ ياء المتكلم؛ فتقول: «قَاضِيَّ» رفعاً ونصباً وجرّاً، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب؛ فتقول: «رأيتُ غُلاَمَيَّ وَزَيْدِيَّ» و«مَرَرْتُ بِغُلاَمَيَّ وَزَيْدِيَّ» والأصْلُ: بغلامَيْنِ لي وزَيْدِينَ لي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم.

وأما جمع المذكر السالم ـ في حالة الرفع ـ فتقول فيه أيضاً: «جَاءَ زَيْدِيَّ»، كما تقول في حالة النصب والجر، والأصْلُ: زَيْدُويَ، اجتمعت الواو والياء وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتَصِحَّ الياء؛ فصار اللفظ: زَيْدِيَّ.

وأما المثنى - في حالة الرفعِ - فتَسْلم ألفُهُ وتُفْتَح ياءُ المتكلم بعده؛ فتقول: «زَيْدَعيَ، وغُلاَمَايَ» عند جميع العرب.

وأما المقصود فالمشهور في لغة العرب جَعْلُه كالمثنى المرفوع؛ فتقول «عَصَايَ، وفَتَايَ».

وهُذَيْل تقلب أَلِفَهُ ياء وتَدْغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم؛ فتقول: «عَصَيَّ» ومنه قولُه:

٢٤٥ - سَبَقُوا هَوَيَّ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ

فَتُخُرِّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ؟

(فالحاصلُ: أن يا المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص: كـ«رَامِيَّ»، والمقصور: كـ«عَصَايَ» والمثنى: كـ«غُلاَمَايَ» رَفْعاً، و«غُلاَمَيَّ» نصباً وجرّاً، وجمع المذكر السالم: كـ«زَيْدِيَّ» رفعاً ونصباً وجرّاً).

وهذا معنى قوله: «فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتذِي».

وأشار بقوله: «تدغم» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى، تدغم في ياء المتكلم.

وأشار بقوله: «وإنْ ما قبل واو ضُمّ» إلى أن ما قبل واو الجمع: إن انْضَمَّ عند وجود الواو يجب كسرهُ عند قلبها ياء لتسلم الياء، فإن لم ينضم - بل انْفَتَح - بقي على فتحه، نحو «مُصْطَفَوْن»؛ فتقول: «مُصْطَفَيَّ».

وأشار بقوله: «وألفاً سَلِّم» إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمثنى والمقصور، لا تقلب ألفُهُ ياءً، بل تَسْلَمُ، نحو «غُلاَمَايَ» و«عَصَايَ».

وأشار بقوله: «وفي المقصور» إلى أن هُذَيْلاً تقلب ألف المقصور خاصة؛ فتقول: «عَصَيَّ».

وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه: الفتح، والتسكين؛ فتقول: «غُلاَمِيَ، وغُلاَمِي».

إعْمَالُ المَصْدَرِ

بفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ: مُضَافاً، أَوْ مُجَرَّداً، أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلّ مَحَلَّهُ، وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يعمل المصدرُ عَمَلَ الفعلِ في موضعين:

أحدهما: أن يكون نائباً مَنَابَ الفعل، نحو: «ضَرْباً زَيْداً» فـ«زيداً» منصوبٌ بـ«ضرباً» لنيابته مَنَابَ «اضْرِبْ» وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «اَضْرِبْ» وقد تقدم ذلك في باب المصدر.

والموضع الثاني: أن يكون المصدر مُقَدّراً بـ«أَنْ» والفعل، أو بـ«مَا» والفعلِ، وهو المراد بهذا الفصل؛ فيقدرُ بـ«أَنْ» إذا أريد المضيُّ أو الاستقبالُ، نحو «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً ـ أَمْس، أو غداً» والتقديرُ: من أَنْ ضَرَبْتَ زيداً أَمْسِ، أو من أَنْ تَضْرِبَ زيداً غداً، ويقدر بـ«ما» إذا أُريد به الحالُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً الآن» التقديرُ: ممَّا تضربُ زيداً الآن.

وهذا المصدر الْمُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، نحو «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً» ومجرداً عن الإضافة وأل ـ وهو المنون ـ نحو: «عجبت من ضَرْبٍ زيداً» ومُحَلّىً بالألف واللام، نحو «عجبت من الضَّرْبِ زيداً».

وإعمالُ المضاف أَكْثَرُ من إعمال المنون، وإعمالُ المنونِ أَكْثَرُ من إعمال المحلى بـ«أل»، ولهذا بَدَأَ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرَّد، ثم المحلَّى.

ومن إعمال المنون قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾[1] فـ«يتيماً» منصوبٌ بـ«إطعام»، وقول الشاعر:

٢٤٦ - بِـضَـرْبٍ بـالـسُّـيُـوفِ رُؤُوسَ قَـوْمٍ
أَزَلْـنَـا هَـامَـهُـنَّ عَـنِ الْمَقِـيـلِ

فـ«رُؤُوسَ» منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ».

ومن إعماله وهو مُحَلّىً بـ«أل» قولُه:

٢٤٧ - ضَـعِـيـفُ الـنِّـكَـايَـةِ أَعْـدَاءَهُ
يَـخَـالُ الْـفِـرَارَ يُـرَاخِـي الأَجَـلْ

وقوله:

٢٤٨ - فَـإِنَّـكَ وَالـتَّـأْبِـيـنَ عُـرْوَةَ بَـعْـدَمَـا
دَعَـاكَ وَأَيْـدِيـنَـا إِلَيْهِ شَـوَارِعُ

وقولُه:

٢٤٩ - لَـقَـدْ عَـلِـمَـتْ أُولَـى الـمُـغِـيـرَةِ أَنَّـنِـي
كَـرَرْتُ فَـلَـمْ أَنْـكُـلْ عَـنِ الـضَّـرْبِ مِـسْـمَـعَـا

فـ«أَعْدَاءَهُ»: منصوبٌ بـ«النِّكَايَةِ»، و«عُرْوَةَ» منصوب بـ«التَّأْبِينَ» و«مِسْمَعَا منصوبٌ بـ«الضَّرْب».

* * *

وأشار بقوله: «ولاسم مَصْدَرٍ عمل» إلى أنْ اسم المصدر قد يعمل عَمَل

---

(١) سورة البلد الآية ١٤.

(أو) حرف عطف. (إطعام) اسم معطوف مرفوع. (في يوم) الجار والمجرور متعلقان بـ إطعام. (ذي) نعت ليوم مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف. (مسغبة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة على آخره. (يتيماً) مفعول به لإطعام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. فعمل المصدر المنون بمفعوله.

الفعل، والمراد باسم المصدر: ما سَاوَى المَصْدَرَ في الدلالة على معناه، وخَالَفَهُ بخُلُوِّهِ ـ لفظاً وتقديراً ـ من بعض ما في فعله دون تعويض: كَعَطَاءٍ؛ فإنه مُسَاوٍ لإعْطَاء مَعْنىً، ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يُعَوَّض عنها شيء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديراً؛ فإنه لا يكون اسْمَ مَصْدَرٍ، بل يكون مصدراً، وذلك نحو: «قِتَالٍ» فإنه مصدرُ «قَاتَلَ» وقد خلا من الألف التي قبل التاءِ في الفعل، لكن خلا منها لفظاً، ولم يَخْلُ منها تقديراً، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: «قَاتَلَ قِيتَالا، وضارَبَ ضِيرَابا» لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله «دون تعويض» مما خلا من بعض ما فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض عنه شيء، فإنه لا يكون اسمَ مصدر، بل هو مصدرٌ، وذلك نحو عِدَةٍ؛ فإنه مصدر «وَعَدَ» وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض عنها بالتاءِ.

وزعم ابن المصنف أن «عَطَاءَ» مصدرٌ، وأن همزته حذفت تخفيفاً، وهو خلاف ما صَرَّحَ به غَيْرُهُ من النحويين.

ومن إعمال اسم المصدر قولُه:

٢٥٠ ـ أَكُـفْـرا بَـعْـدَ رَدِّ الـمَـوْتِ عَـنِّـي
وَبَـعْـدَ عَـطَـائِـكَ المائَـةَ الـرِّتَـاعَـا

فـ«المائَةَ» منصوبٌ بـ«عَطَائك» ومنه حديثُ المُوَطَّأ: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»، فـ«امرأتَهُ» منصوبٌ بـ«قُبْلَة» وقولُه:

٢٥١ ـ إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ
عَـسِـيـراً مِـنَ الآمَـالِ إلاَّ مُـيَـسَّـرَا

وقوله:

٢٥٢ - بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ
فَلاَ تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أَلُوفَا

وإعمالُ اسمِ المَصْدَرِ قَلِيلٌ، وَمَن ادَّعَى الإجماعَ على جواز إعماله فقد وَهِمَ؛ فإن الخلافَ في ذلك مشهور، وقال الصيمريّ: إعماله شاذ، وأنشد: * أكفرا ـ البيت * وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط: ولا يبعد أن ما قام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

* * *

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يُضعَّفُ المصدرُ إلى الفاعِلِ فيجره؛ ثم يَنْصِب المفعولَ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ شُرْب زَيْدٍ العَسَلَ» وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ»، ومنه قولُه:

٢٥٣ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وَجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1]، فأعرب

---

[1] سورة آل عمران الآية ٩٧.

(ولله) الواو حرف استئناف والجملة مستأنفة لغرض الحج.(لله) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (على الناس) جار ومجرور متعلقان بما تعلق به الخبر وهو لله. (حج) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف. (البيت) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (ومن) اسم موصول في محل جر بدل من الناس بدل بعض من كل أو اشتمال. والضمير محذوف أي منهم وأعربها بعضهم فاعلاً بـ حج وفيه نظر. (استطاع) فعل ماض مبني على الفتح والفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة استطاع صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. و(إليه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال لأنه كان في الأصل صفة لـ سبيلاً فلما تقدمت عليه أعربت حالاً.

«مَنْ» فاعلاً بحج، ورُدَّ بأنه يصيرُ المعنى: ولله على جميع الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ، وليس كذلك؛ فـ«مَنْ» بدلٌ من «الناس»، والتقدير: ولله على الناس مستطيعهِمْ حجُ البيت، وقيل: «مَنْ» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعليه ذلك.

ويُضاف المَصْدَرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: «عَجِبْتُ مِنح ضَرْبِ اليومِ زَيْدٌ عَمْراً».

* * *

وَجُـرَّ مَـا يَـتْـبَـعُ مَـا جُـرَّ، ومَـنْ   رَاعَـى فـي الاتْـبَـاعِ الـمَـحَـلَّ فَـحَـسَـنْ

إذا أضيف المصدَرُ إلى الفاعل ففاعِلُه يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً؛ فيجوز في تابعه ـ من الصفة، والعَطْف، وغيرهما ـ مراعاةُ اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع؛ فتقول: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الظريفِ، والظريفُ».

ومن إتباعه (على) المحلّ قولُه:

٢٥٤ ـ حَتَّى تَـهَـجَّرَ فِـي الـرَّوَاحِ وَهَـاجَـهَـا

طَـلَـبَ الْمُعَـقِّـبِ حَـقَّـهُ المَظْـلُـومُ

فرفع «المظلوم» لكونه نعتاً لـ«لمعقب» على المحل.

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً؛ فيجوز ـ أيضاً ـ في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحلّ قولُه:

٢٥٥ ـ قَـدْ كُـنْـتُ دَايِـنْـتُ بِـهَـا حَـسَّـانَـا

مَخَـافَـةَ الإفْـلاَسِ والـلَّـيَّانَـا

فـ«اللَّيَّانا»، معطوف على محل «الإفلاس».

* * *

إعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ في الْعَمَلِ إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

لا يخلو اسمُ الفاعل من أن يكون معرفاً بأل، أو مجرداً.

فإن كان مجرداً عَمِلَ فعلِهِ، من الرفع والنصب، إن كان مستقبلاً أو حَالاً، نحو «هذا ضاربٌ زَيْداً ـ الآنَ، أو غداً»، وإنما عمل لجريانِه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جَرَيانه عليه: أنه مُوَافق له في الحركات والسكنات؛ لموافقة «ضارب» لـ«يَضْرِبُ»؛ فهو مُشْبِه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه؛ فهو مُشْبِه له معنى، لا لفظاً؛ فلا تقول: «هذا ضاربٌ زيداً أمْسِ»، بل يجب إضافته، فتقول: «هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ»، وأجاز الكسائيُّ إعماله، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[1] فـ«ذراعيه» منصوب بـ«باسط»، وهو ماضٍ، وَخَرَّجَه غير على أنه حكايةُ حالٍ ماضيةَ.

(1) سورة الكهف الآية ١٨.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (كلبهم) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع .(باسط) خبر كلب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (ذراعيه) مفعول منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (بالوصيد) جار ومجرور متعلقان بـ باسط.

وَوَلِـيَ ٱسْـتِـفْـهَـامـاً، أَوْ حَـرْفَ بِـدَا،   أَوْ نَـفْـيـاً، أَوْ جـاصِـفَـةً، أَوْ مُـسْـنَـدَاً

أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله، كأن يقع بعد **الاستفهام**، نحو «أضَارِبٌ زيدٌ عمراً»، أو **حرف النداء**، نحو «يا طَالِعاً جَبَلاً» أو **النفي**، نحو «ما ضاربٌ زيدٌ عمراً»، أو يقع **نعتاً**، نحو «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً» أو **حالاً**، نحو «جاء زيد راكباً فَرَساً» ويشمل هذين (النوعَيْنِ) **قولُه**: «أو جاصفة» وقوله: «أو مسنداً» معناه أنه يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خَبَرَ المبتدأ، نحو «زيدٌ ضاربٌ عَمْراً» وخَبَر ناسخه أو مفعولَهُ، نحو «كان زيد ضارباً عمراً، وَإِنَّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، وَأَعْلَمْتُ زيداً عمراً ضارباً بكراً».

* * *

وَقَـدْ يـكُـونُ نَـعْـتَ مَـحْـذُوفٍ عُـرِفْ   فَـيَـسْـتَـحِـقُّ الْـعَـمَـلَ الّـذِي وُصِـفْ

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ فيعمل عَمَلَ فعلهِ، كما لو اعتمد على مذكورٍ، ومنه قولُه:

٢٥٦ ـ وَكَـمْ مَـالِـيءٍ عَـيْـنَـيْـهِ مِـنْ شَـيْءٍ غَـيْـرِهِ

إِذَا رَاحَ نَـحْـوَ الْجَـمْـرَةِ الْـبِـيـضُ كَـالـدُّمـى

فـ«عَيْنَيْهِ»: منصوبٌ بـ«مالِيءٍ» و«مالِيءٍ»: صفة لموصوف محذوف، وتقديره: وكم شخص مالِيءٍ، ومثلُه قولُه:

٢٥٧ ـ كـنَـاطِـحٍ صَـخْـرَةً يَـوْمـاً لِـيُـوهِـنَـهَـا

فَـلَـمْ يَـضِـرْهَـا وَأَوْهَـى قَـرْنَـهُ الْـوَعِـلُ

التقدير: كوعْلٍ ناطحٍ صخرةً.

* * *

وَإِنْ يَـكُـنْ صِـلَـةَ أَلْ فَـفِـي الـمُـضِـي   وَغَـيْـرِهِ إِعْـمَـالُـهُ قَـدِ ٱرْتُـضِـي

إذا وقع اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً،

وحالاً؛ لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ؛ إذ حَقُّ الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْداً ـ الآنَ، أو غداً، أو أمسِ».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعةٌ من النحويين ـ منهم الرُّمَّانِي ـ أنه إذا وقع صِلَةً لألْ لا يعمل إلا ماضياً، (ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً) وزَعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ في التسهيل، وزعم آبْنُهُ بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً؛ باتفاقٍ، وقال بعد هذا أيضاً: ارتضى جميعُ النحويين إعْمَالَه، يعني إذا كان صلة لأل.

* * *

فَعَّالٌ أوْ مِفْعَالٌ أوْ فَعُولُ ـ في كَثْرَةٍ ـ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

يُصَاغُ للكثرةِ: فَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِيلٌ، وفَعِلٌ؛ فيعمل عَمَلَ الفعلِ على حَدِّ اسم الفاعل، وإعمالُ الثلاثة الأول أكثرُ من إعمال فَعِيلٍ وَفَعِلٍ، وإعمالُ فَعِيلٍ أكْثَرُ من إعمال فَعِلٍ.

فمن إعمال فَعَّال ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: «أما العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»، وقول الشاعر:

٢٥٨ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا
وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أعْقَلاَ

فـ«العَسَلَ» منصوبٌ بـ«شَرَّاب»، و«جِلاَلَهَا» منصوبٌ بـ«لَبَّاس».

ومن إعمال مِفْعالٍ قولُ بعض العرب: «إنَّه لمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» فـ«بَوَائكَهَا» منصوبٌ بـ«مِنْحَار».

ومن إعمال فَعُولٍ قولُ الشاعر:

٢٥٩ ـ عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ
بِدُومَةَ، تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ

فَلعى دِينَهُ، وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إِنَّهَا
عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

فـ«إِخْوَانَ» منصوبٌ بـ«هَيُوج».

ومن إعمال فَعِيلٍ قولُ بعضِ العرب: «إن الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ» فـ«دُعَاءَ» منصوبٌ بـ«سَمِيع».

ومن إعمال فَعِلٍ ما أنشده سيبويه:

٢٦٠ ـ حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ، وَآمِنٌ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

وقولُه:

٢٦١ ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَعزِقُونَ عِرْضِي
جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فـ«أُمُوراً» منصوبٌ بـ«حَذِر»، و«عِرْضِي» منصوبٌ بـ«مَزِقٍ».

* * *

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع ـ نحو: الضَّارِبَيْنِ، والضَّارِبَتَيْنِ، وَالضَّارِبِينَ، والضُّرَّاب، والضصوَارِب، وَالضَّارِبَات ـ فحكمها حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط؛ فتقول: «هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْداً، وَهؤُلاَءِ القَاتِلُونَ بَكْراً»، وكذلك الباقي، ومنه قولُه:

٢٦٢ ـ * أَوَ الِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي *

يُرِيْدُ الْحَمَامِ وقولُه:

٢٦٣ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ

عُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

* * *

وَٱنْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً، وَٱخْفِضِ، وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يجوز في اسم الفاعلِ العاملِ إِضَافَتُه إلى ما يليه من مفعول، وَنَصْبُه له؛ فتقول: «هَذا ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبٌ زَيْداً» فإن كان له مفعولانِ وأَضَفْتَهُ إلى أحدهما وجب نَصْبُ الآخر؛ فتقول: «هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَماً، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْداً».

* * *

وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي ٱنْخَفَضْ

كَـ«مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ»

يجوز في تابع معمولِ اسم الفاعلِ المجرور بالإضافة: الجرُّ، والنصبُ، نحو «هذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَعَمْراً»؛ فالجر مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فِعْلٍ - وهو الصحيح - والتقدير «ويضرب عمراً» أو مراعاةً لمحلِّ المخفوض، وهو المشهور، وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه:

٢٦٤ - الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

عُوذاً تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

بنصب «عَبْدَ» وجره، وقال الآخر:

٢٦٥ - هَلْ أَنْتَ بَاعِث دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

بنصب «عَبْد» عَطْفاً على محل «دينار» أو على إضمار فعل، التقدير: «أو تبعث عَبْدَ رَبٍّ».

* * *

وكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لاِسْـمِ فَـاعِـلِ   يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي   مَعْنَاهُ كَـ«الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي»

جميعُ ما تَقَدَّمَ في اسم الفاعل ـ من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً ـ يَثْبُتُ لاسم المفعول؛ فتقول: «أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ ـ الآنَ، أو غَداً»، أو «جَاءَ المَضْرُوبُ أَبُوهُمَا ـ الآنَ، أو غداً، أو أمسِ».

وحكمه في المعنى والعملِ حُكْمُ الفعلِ الْمَبْنِيِّ للمفعول؛ فيرفع المفعولَ كما يرفعه فِعْلُهُ؛ فكما تقول: «ضُرِبَ الزَّيْدَانِ» تقول: «أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ؟» وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا ونُصِبَ الآخَرُ، نحو الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي» فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مَقَامَ الفاعل، و«كَفَافاً»: المفعول الثاني.

* * *

وَقَـدْ يُـضَـافُ ذَا إِلَـى اسْـمٍ مُـرْتَـفِـعْ   مَعْنىً، كَـ«مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ»

يجوز في اسم المفعولِ أن يُضَافَ إلى ما كان مرفوعاً به؛ فتقولُ في قولك «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ» فتضيف اسمَ المفعولِ إلى ما كان مرفوعاً به، ومِثْلُهُ «الْوَرِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ»، والأصل: «الْوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ» ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل؛ فلا تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الأبِ زَيْداً» تريد «ضَارِبٍ أَبُوهُ زيداً».

* * *

أبنيةُ المَصَادِرِ

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ، كَـ«رَدَّ رَدًّا»

الفعلُ الثلاثي (المتعدّي) يجيء مَصْدَرُهُ على «فَعْل» قياساً مُطَّرِداً، نَصَّ على ذلك سيبويه في مواضع؛ فتقول: ردّ ردّاً، وضَرَبَ ضَرْباً، وفَهِمَ فَهْماً، وزعم بعضهم أنه لا ينقاسُ، وهو غير سديد.

* * *

وفَعِلَ اللازمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ، وَكَجَوىً، وَكَشَلَلْ

أي: يجيء مصدر فَعِلَ اللازم على فَعَلٍ قياساً، كَفَرِحَ فَرَحاً، وَجَوِيَ جَوىً، وَشَلَّتْ يَدُه شَلَلاً.

* * *

وَفَعَلَ اللاّزِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ، كَغَدَا

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوجِباً: فِعَالاَ، أَوْ فَعَلاَنَا - فَادْرِ - أَوْ فُعَالاَ

فَأَوَّلٌ لِلَّذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى، وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمِلْ سَيْراً وَصَوْتاً الفَعِيلُ كَصَهَلْ

يأتي مصدر فَعَل اللازمِ على فُعُول قياساً؛ فتقول: «قَعَدَ قُعُوداً، وغَدَا غُدُوّاً، وبَكَرَ بُكُوراً».

وأشار بقوله: «ما لم يكن مستوجباً فِعَالا - إلى آخره» إلى أنه إنما يأتي مصدرُهُ على فُعُول، إذا لم يستحقَّ أن يكون مصدرهُ على: فِعَال، أو فَعَلاَن، أو فُعَالٍ.

فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعَال هو: كل فعلٍ دلَّ على امتناعٍ، كأبى إباء، ونَفَرَ نِفَاراً، وَشَرَدَ شِرَاداً، و(هذا) هو المراد بقوله: «فأوّلُ لذي امتناع».

والذي استحق أن يكون مصدَرُهُ على فَعَلاَن هو: كلُّ فعلٍ دَلَّ على تَقلُّبٍ؛ نحو: «طاف طَوَفَاناً، وَجَالَ جَوَلاَناً، وَنَزَا نَزَوَاناً»، وهذا معنى قوله: «الثان للذي اقتضى تقلباً».

والذي استحق أن يكون مصدرُهُ على فُعَال هو: كلُّ فعلٍ دَلَّ على داء، أو صوت؛ فمثالُ الأول: سَعَلَ سُعالاً، وزُكِمَ زُكاماً، ومَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً. ومثالُ الثاني: نَعَبَ الغراب نُعَاباً، ونَعَقَ الراعي نُعَاقاً، وَأَزَتِ القدر أُزازاً، وهذا المرادُ بقوله: «للدَّا فُعَال أو لصوت».

وأشار بقوله: «وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ» إلى أن فَعِيلاً يأتي مصدراً لما دلَّ على سَيْر، ولما دل على صَوْت؛ فمثالُ الأولِ: ذَمَلَ ذَمِيلا، وَرَحَلَ رَحِيلا، ومثال الثاني: نَعَبَ نَعِيباً، وَنَعَقَ نَعِيقاً (وَأَزَتِ القِدْرُ أَزيزاً، وَصَهَلتِ الخيلُ صَهِيلاً).

* * *

فُـعُـولَـةٌ فَـعَـالَـةٌ لِـفَـعُـلاَ   كَـسَـهُـلَ الأمْـرُ، وَزَيْـدٌ جَـزُلاَ

إذا كان الفعل على فَعُلَ ـ (ولا يكون إلا لازماً) ـ يكون مصدره عَلَى فُعُولَةٍ، أوْ عَلَى فَعَالة؛ فمثالُ الأولِ: سَهُلَ سُهُولَةً، وَصَعُبَ صُعُوبَةً، وَعَذُبَ عُذُوبَةً، ومثالُ الثاني: جَزُلَ جَزَالةً، وَفَصُحَ فَصَاحة، وَضَخُمَ ضَخَامَةً.

* * *

وَمَـا أَتَـى مُـخَـالِـفـاً لِـمَـا مَـضَـى   فَـبَـابُـهُ الـنَّـقْـلُ، كَـسُـخْـطٍ وَرِضَـى

يعني أن ما سبق ذِكْرُهُ في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقِيس، بل يُقْتَصَرُ فيه على

السماع، نحو: سَخِطَ سُخْطاً، ورَضِيَ رِضاً، وذَهَبَ ذَهَاباً، وشَكَرَ شُكْراً، وعَظُمَ عَظَمَة.

* * *

وَغَـيْـرُ ذِي ثَـلاَثَـةٍ مَـقِـيـسُ مَـصْـدَرِهِ كَـقُـدِّسِ الـتَّـقْـدِيـسُ

وَزَكِّـهِ تَـزْكِـيَـةً، وَأَجْـمِـلاَ إِجْـمَـالَ مَـنْ تَـجَـمُّـلاً تَـجَـمُّـلاَ

وَاسْـتَـعِـذِ اسْـتِـعَـاذَةً، ثُـمَّ أَقِـمْ إِقَـامَـةً، وَغَـالِـبـاً، ذَا الـتَّـا لَـزِمْ

وَمَـا يَـلِـي الآخِـرُ مُـدَّ وَافْـتَـحَـا مَعْ كَسْرِ تَلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بِهَمْزِ وَصْلٍ: كَاصْطَفَى، وَضُمَّ مَا يَـرْبَـعُ فِـي أَمْـثَـالِ قَـدْ تَـلَـمْـلَـمَـا

ذَكَرَ في هذه الأبيات مَصَادِرَ غير الثلاثي، وهي مقيسة كلها.

فما كان على وزن فَعَّلَ، فإما أن يكون صحيحاً أو مُعتلاً؛ فإن كان صحيحاً فمصدَرُهُ على تَفْعِيل، نحو «قَدَّسَ تَقْدِيساً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾[1] ويأتي - أيضاً - على (وزن) فِعَّالٍ، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾[2] ويأتي على فِعَالٍ بتخفيف العين، وقد قُرِيء ﴿وكذبوا بآياتنا كذاباً﴾ بتخفيف الدال، وإن كان معتلاً فمصْدَرُهُ كذلك، لكن تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها التاء؛ فيصير

---

(١) سورةالنساء الآية ١٦٤.

(وكلم) الواو حرف عطف، كلم فعل ماضٍ مبني على الفتحز. (اللّه) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (موسى) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (تكليماً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢)سورة النبأ الآية ٢٨.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (كذبوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (بآياتنا) الباء حرف جر آياتنا اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (كذاباً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

مَصْدَرُه على تَفْعِلَةٍ، نحو «زَكَّى تَزْكِيَة» ونَدَرَ مجيئه على تَفْعِيل، كقوله:
٢٦٦ ـ بَـاتَـتْ تُـنَـزِّى دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيَـاً

كَـمَـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيَّـا

وإن كان مهموزاً ـ ولم يذكره المصنف هنا ـ فمصْدَرُه على تَفْعِيل، وعلى تَفْعِلَة، نحو: خَطَّأَ تَخْطِيئاً وَتَخْطِئَةً، وَجَزَّأَ تَجْزِيئاً وَتَجْزِئَةً، وَنَبَّأَ تَنْبِيئاً وَتَنْبِئَةً.

وإن كان على «أفْعَلَ» فقياسُ مصدرهِ على إفْعَالٍ، نحو: أكرم إكْرَاماً، وَأَجْمَلَ إجْمَالاً، وأَعْطَى إعْطَاءَ.

هذا إذا لم يكن معتلَّ العين؛ فإن كان مُعْتَلَّ العينِ نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاءِ الكلمة وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث غالباً، نحو: أقام إقَامَة، والأصلُ: إقْوَاماً، فنقلت حركة الواو إلى القاف، وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث، فصار إقامة.

وهذا هو المراد بقوله: «ثم أقم إقامة»، وقولُه: «وغالباً ذا التا لزم» إشارة إلى ما ذكرناهُ مِنْ أنَّ التاء تُعَوِّضُ غالباً، وقَدْ جاء حَذْفُها، كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[1]

وإن كان على وزن تَفَعَّلَ، فقياسُ مَصْدَره تَفَعُّلٌ ـ بضم العين ـ نحو: تَجَلَ تَجَمُّلاً، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً، وتَكَرَّمَ تَكَرُّماً.

وإن كان في أوله همزةُ وصلٍ كُسِرَ ثالثُه، وزيد ألفٌ قبل آخره، سواء كان على وزن انْفَعَلَ، أو افْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، نحو: انْطَلَقَ انْطِلاَقاً، واصْطَفعى اصْطِفَاءَ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً، وهذا معنى قوله: «وما يلي الآخِرُ مُدَّ وافتحا».

فإن كان استفعل معتلَّ العينِ نُقِلت حركةُ عينه إلى فاء الكلمة،

---

(١) مرَ اعرابها في الجزء الاول من الكتاب .

وحذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث لزوماً، نحو: اسْتعَاذ اسْتِعَاذَةً، والأصل اسْتِعْوَاذاً، فنقلت حركة الواو إلى العين ـ وهي فاء الكلمة ـ و(حذفت) وعُوِّض عنها التاء، فصار اسْتِعَاذة، وهذا معنى قوله «واستعذ استعاذة».

ومعنى قوله: «وضُمَّ ما يَرْبَعُ في أمثال قد تَلَمْلَما» أنه إن كان الفعل على وزن «تَفَعْلَلَ» يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعْلُل ـ بضم رابعه ـ نحو «تَلَمْلَم تَلَمْلُماً، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً».

* * *

فِـعْـلاَلٌ أوْ فَـعْـلَـلَـةٌ ـ لِـفَـعْـلَـلاَ، وَاجْـعَـلْ مَـقِـيـسـاً ثَـانِـيـاً لا أَوَّلاَ

يأتي مَصْدَرُ فَعْلَلَ على فِعْلاَلٍ: كَدَحْرَجَ دِحْرَاجاً، وسَرْهَفَ سِرْهَافاً، وعلى فَعلَلة ـ وهو المَقِيسُ فيه ـ نحو «دَحْرَجَ دَحْرجة، وبَهْرَجَ بَهْرَجَة، وسَرْهَفَ سَرْهَفَة».

* * *

لِـفَـاعَـلَ: الـفِـعَـالُ، وَالـمُـفَـاعَـلَـهْ، وَغَـيْـرُ مَـا مَـرَّ الـسَّـمَـاعُ عَـادَلَـهْ

كلُّ فعل على وزن فَاعَلَ فَمَصْدرُه الْفِعَالُ وَالمُفَاعَلَة، نحو «ضَارَبَ ضِرَاباً ومُضَارَبَة، وقاتل قِتَالاً ومقاتَلَة، وخَاصَمَ خِصَاماً ومُخَاصَمَة».

وأشار بقوله: «وَغَيْرُ ما مَرَّ ـ إلخ» إلى أن ما ورد من مَصَادِرِ غير الثلاثي على خلاف ما مَرَّ يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، ومعنى قوله «عادلَهُ» كان السماعُ له عديلاً، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثبت، كقولهم ـ في مصدر فعَّلَ المعتل ـ تفعيلاً، نحو:

* بـاتَـتْ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيـاً *

والقياسُ تَنْزِية، وقولهم في مصدر حوقل حِيقَالا، وقياسُه حَوْقَلة ـ نحو «دَحْرَج دَحْرَجَة» ـ ومن ورود «حِيقَال» قولُه:

٢٦٧ ـ يَـا قَـوْمِ قَـدْ حَـوْقَـلْـتُ أوْ دَنَـوْتُ

وَشَــرُّ حِــيــقَــالِ الــرِّجَــالِ المَوْتُ

وقولهم ـ في مصدر تَفَعَّلَ ـ تِفِعَّالا، نحو: تملّقَ تِمِلاّقا، والقياسُ نفعل تَفَعُّلا، نحو: تملّقَ تملّقاً.

* * *

وفَـعْـلَـةٌ لِـمَـرَّة كَـجَـلْـسَـهْ وَفِـعْـلَـةٌ لِـهَـيْـئَـةٍ كَـجِـلْـسَـهْ

إذا أريدَ بيانُ المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فَعْلة ـ بفتح الفاء ـ نحو ضربته ضَرْبَةً، وقتلته قَتْلَةً.

هذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ على تاء التأنيث، فإن بُنِي عليها وُصِفَ بما يدل على الوَحْدَة نحو: نَعْمَة، ورَحْمَة، فإذا أريد المرة وصف بواحدة.

وإن أريد بيانُ الهيئة منه قيل: فِعْلَةٌ ـ بكسر الفاء ـ نحو جَلَسَ جِلْسَة حسنة، وقَعَدَ قِعْدَةً، ومات مِيتَةً.

* * *

فـي غَـيْـرِ الـثّـلاَث بِـالـتَّـا الـمَـرَّهْ وَشَـذّ فِـيـهِ هَـيْـئَـةٌ كَـالْـخُـمْـرَهْ

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرفٍ زيد على المصدر تاء التأنيث، نحو أكرمته إكرَامَةً، ودحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً.

وَشَذَّ بناء فِعْلَة للهيئة من غير الثّلاثيّ، كقولهم: هي حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ، فَبَنَوْا فِعْلَة من «اختمر» و«هو حسنُ العِمَّة» فبنوا فِعْلَة من «تَعَمَّمَ».

* * *

أبنيةُ أسماء الفاعِلينَ والمفعولِينَ
(والصفاتِ المشبهاتِ بها)

كَفَاعِلٍ صُغْ اسمَ فَاعِلٍ إذا   مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ، كَغَذَا

إذا أريد بناءُ اسم الفاعلِ من الفعل الثلاثي جِيءَ به على مثال «فَاعِل» وذلك مَقِيسق في كل فعل كان على وزن فَعَلَ ـ بفتح العين ـ متعدّياً كان أو لازماً، نحو ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب، وغَذَا فهو غاذٍ، فإن كان الفعلُ على وزن فَعِلَ ـ بكسر العين ـ فإما أن يكون متعدياً، أو لازماً؛ فإن كان متعدياً فقياسُه أيضاً أن يأتي اسمُ فاعِله على فاعِلٍ، نحو رَكِبَ فهو راكب، وَعَلِمَ فهو عالم، وإن كان لازماً، أو كان الثلاثيُّ على فَعُلَ ـ بضم العين ـ فلا يقالُ في اسم الفاعِل منهما فاعل إلا سماعاً، وهذا هو المراد بقوله:

* * *

وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ   غَيْرَ مُعَدّىً، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وَأَفْعَلٌ، نَحْوُ أَشِرٍ،   وَنَحْوُ صَدْيَانَ، وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

أي: إتْيَانُ اسم الفاعل على وزن فاعِلٍ قليلٌ في فَعُلَ ـ بضم العين ـ كقولهم: حَمُضَ فهو حَامِضٌ، وفي فَعِلَ ـ بكسر العين ـ غير متعدٍّ، نحو: أَمِنَ فهو آمِنٌ (وسَلِمَ فهو سَالِمٌ، وعَقِرَتِ المرأة فهي عَاقِر)، بل قياسُ اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ ـ بكسر العين ـ نحو «نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ» أو على

فَعْلاَنَ، نحو «عَطِشَ فهو عَطْشَان، وصَدِيَ فهو صَدْيَان» أو على أفْعَلَ، نحو: «سَوِدَ فهو أَسْوَد، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ».

* * *

وَفَـعْـلٌ اوْلَـى، وَفَـعِـيـلٌ بِـفَـعُـلْ ... كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمُلْ

وَأَفْـعَـلٌ فِـيـهِ قَـلِـيـلٌ وَفَـعَـلْ، ... وبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

إذا كان الفعلُ على وزنِ فَعُلَ ـ بضم العين ـ كثر مجيءُ اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ كـ«ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُم فهو شَهْمٌ» وعلى فعيل، نحو: «جَمُلَ فهو جَمِيل، وشَرُفَ فهو شَرِيف»، ويقلُّ مجيء اسم فاعله على أفعَلَ نحو «خَطُب فهو أَخْطَب» وعلى فَعَلٍ نحو «بَطُل فهو بَطَل».

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلاً، نحو: طابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشَابَ فهو أشْيَبُ، وهذا معنى قوله: «وَبِسِوى الْفَاعِلِ قَدْ يغنى فعَلْ».

* * *

وَزِنَـةُ الـمُـضَـارِعِ اسْـمُ فَـاعِـلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِلِ

مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا ... وَضَـمِّ مِـيـمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَـقَـا

وَإِنْ فَـتَـحْـتَ مِـنْـهُ مَـا كَـانَ انْـكَـسَـرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المنْتَظَرْ

يقول: زِنَةُ اسْم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً: أي سواء كان مكسوراً من المضارع أم مفتوحاً؛ فتقول: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وواصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ، وتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجَ فهو مُتَدَحْرِجٌ، وَتَعَلّم يَتَعلّم فهو مُتَعَلِّمٌ».

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به

على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً ـ وهو ما قبل الآخر ـ نحو: مُضَارَب، ومُقَاتَل، ومُنتَظَر.

* * *

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ مَعَدْ

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة «مفعول» قياساً مطرداً نحو: «قَصَدْتَهُ فهو مَقْصُود، وضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوب، مَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُور بِهِ».

* * *

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ ... نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتىً كَحِيلِ

ينوب «فَعِيل» عن «مفعول» في الدلالة على معناه نحو «مَرَرْتُ بِرَجُل جَرِيح، وامْرَأَة جَرِيح، وفَتَاة كحيل، وفَتىً كحيل، وامْرَأَة قَتِيل، ورَجُل قَتِيل» فناب جريح وكحيل وقتيل، عن: مجروح، ومكحول، ومقتول.

ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقْتَصر فيه على السماع، وهذا معنى قوله: «وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ».

وزعم ابنُ المصنف أن نيابة «فعيل» عن «مفعول» كثيرة، وليست مقيسة، بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر؛ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مَقِيسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنُبْ قياساً كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث، وصَوْغُ فَعِيل بمعنى مفعول على كثرتِهِ غيرُ مقيس، فجزم بأَصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

وقد يُعْتذر عن ابن المصنف بأَنه ادّعى الإجماع على أن فعيلاً لا ينوب عن مفعول، يعني نيابة مطلقة، أي من كل فعل، وهو كذلك، بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصُّه بالفعل

الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل.

ونَبَّهَ المصنفُ بقوله: نحو: «فَتَاةٍ أوْ فَتىً كحيل» على أن فَعِيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكّرُ والمؤنثُ، وستأتي هذه المسألة مُبَيَّنَة في باب التأنيث، إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في التسهيل أن فَعِيلاً ينوب عن مفعول: في الدلالة على معناه، لا في العمل؛ فعلى هذا لا تقول: «مَررتُ بِرَجل جَرِيح عَبْدُهُ» فترفع «عبده» بجريح، وقد صَرَّحَ غَيْرُهُ بجواز هذه المسألة.

* * *

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ   مَعْنىً بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دَلَّ على معنىً وذاتٍ، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامَة الصفةِ المشبهة استحسانُ جَرِّ فاعلها بها، نحو: «حَسَن الْوَجْهِ، ومُنْطَلق اللِّسَان، وطَاهِر الْقَلْبِ» والأَصْلُ: حَسَنٌ وَجْهُهُ، ومُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ، وطَاهِرٌ قَلْبُهُ؛ فوجهه: مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه: مرفوع بمنطلق، وقلبه: مرفوع بطاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات؛ فلا تقول: «زَيْدٌ ضَارِبُ الأبِ عمراً» تريد ضارب أبو عمراً، ولا «زَيْدٌ قَائِم الأب غَداً» تريد زيد قَائمٌ أبوه غداً، وقد تَقَدَّمَ أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأبِ» وهو حينئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصفة المشبهة.

* * *

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ   كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

يعني أن الصفة المشبهة لا تُصَاغ من فعل مُتَعَدٍّ؛ فلا (تقول: «زَيْدٌ قَاتِلُ الأبِ بَكراً» تريد قاتلٌ أبوه بكراً، بل لا) تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: «طَاهِرِ القَلْبِ، وجَمِيلِ الظَّاهِرِ» ولا تكون إلا للحال، وهو المراد بقوله: «الحاضر»؛ فلا قول: «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجهِ ـ غَداً، أو أَمس».

وَنَبَّه بقوله: «كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ» على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين؛ أحدهما: ما وَازَنَ المضارعَ، نحو: «طاهر القلب» وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يُوَازنه، وهو الكثير، نحو «جميل الظاهر، وحَسَن الوجه، وكَرِيم الأبِ» وإن كانت من غير ثلاثي وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارعَ، نحو «مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ».

* * *

وَعَـمَـلُ اسْـمِ فَـاعِـلِ الـمُـعَـدَّى لَـهَـا، عَـلَـى الْـحَـدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

أي: يثبتُ لهذه الصفة عَمَلُ اسْمِ الفاعلِ المُتَعَدِّى، وهو: الرفع، والنصب نحو «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهَ» ففي «حسن» ضمير مرفوع هو الفاعل، و«الوَجْهَ» منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن «حسناً» شبيه بِضَارِبٍ فعملَ عملَهُ، وأشار بقوله: «عَلَى الْحَدِّ الذي قد حُدَّا» إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها، كما أنه لا بد من اعتماده.

* * *

وَسَبْـقُ مَـا تَـعْـمَـلُ فِـيـهِ مُـجْـتَـنَـبْ وَكَـوْنُـهُ ذَا سَـبَـبِـيَّـةٍ وَجَـبْ

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه؛ فلم يجز تقديمُ مَعْمولِهَا عليها، كما جاز في اسم الفاعل؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ» كما تقول: «زَيْدٌ عَمْراً ضَارِبٌ» ولم تعمل إلا في سببي، نحو «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تعمل في أجنبي؛ فلا تقول «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً» واسم الفاعل يعمل في السببي، والأجنبي، نحو «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ، وَضَارِبٌ عَمْراً».

* * *

فَـارْفَـعْ بِـهَـا، وَانْـصِـبْ، وَجُـرَّ ـ مَـعَ أَلْ
وَدُونَ أَلْ ـ مَـصْـحُـوبَ أَلْ، وَمَـا اتَّـصَـلْ

بِـهَـا: مُـضَـافـاً، أوْ مُـجَـرَّداً، وَلاَ
تَجْـرُرْ بِهَـا - مَـعَ أَلْ - مِـنْ أَلْ خَـلاَ

وَمِـنْ إِضَـافَـةٍ لِـتَـالِـيـهَـا، وَمَـا لَـمْ يَـخْـلُ فَـهْـوَ بِـالْـجَـوَازِ وُسِـمَـا

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو «الحسن» أو مجردة عنهما، نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال سِتَّة:

الأول: أن يكون المعمول بأل، نحو «الحسن الوجه، وحسن الوجه».

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو «الحسن وَجْهِ الأبِ، وحَسَن وَجْهِ الأبِ».

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو «مررت بالرَّجل الحَسَنِ وَجْهُهُ، وبرَجُل حَسَن وَجْهُهُ».

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. نحو «مررت بالرَّجل الحسنِ وَجْهُ غُلاَمِهِ، وبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلاَمِهِ».

الخامس: أن يكون مجرداً من أَلْ دون الإضافة، نحو «الحَسَنُ وَجْهُ أبٍ، وحَسَن وَجْهُ أبٍ».

السادس: أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة، نحو «الحسن وَجْهاً، وحَسَن وَجْهاً».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجر.

فيتحصَّلُ حينئذٍ وثلاثون صورةً.

وإلى هذا أشار بقوله «فارفع بها» أي: بالصفة المشبهة، «وانصب، وجر، مع أل» أي: إذا كانت الصفة بأل، نحو «الحسن» و«دون أل» أي: إذا كانت الصفة بغير أل، نحو «حسن» «مصحوبَ أل» المعمول المصاحِبَ لأل، نحو «الوجه» «وما اتصل بها: مضافاً، أو مجرداً» أي: والمعمولَ المتصلَ بها

ـ أي: بالصفة ـ إذا كان المعمولُ مضافاً، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت قوله: «مضافاً» المعمولُ المضافُ إلى ما فيه أل، نحو «وجه الأب» والمضافُ إلى ضمير الموصوف، نحو «وجهه» والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو «وجه غلامِهِ» والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو «وجه أبٍ».

وأشار بقوله: «ولا تَجْرُرْ بها مع أل ـ إلى آخره» إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها ـ إذا كانت الصفة بأَل ـ أربعُ مسائل:

الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو «الحسن وَجْهِهِ».

الثانية: جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو «الحسنِ وجْهِ غُلاَمِهِ».

الثالثة: جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو «الحسن وَجْهِ أبٍ».

الرابعة: جر المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو «الحسن وَجْهٍ».

فمعنى كلامه «ولا تجرر بها» أي بالصفة المشبهة، إذا كانت الصفة مع ألْ، إسماً خَلاَ من أل أو خَلاَ من الإضافة لما فيه أل، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّهُ كما يجوز رفعه ونصبه؛ كالحسن الْوَجْهِ، والحسن وَجْهِ الأبِ، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال.

* * *

التَّعَجُّبُ

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبَا ... أَوْ جِيءْ بِـ«أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ: كَـ«مَا» ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقْ بِهِمَا

للتعجب صيغتان: إحداهما «ما أفْعَلَهُ» والثانية «أفعِلْ بِهِ» وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انطِقْ بأفْعَلَ بعد «ما» للتعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زيداً، وما أوْفَى خُلِيلَيْنَا» أو جيء بأفْعِلْ قبل مجرور ببا، نحو: «أَحْسِنْ بالزَّيْدَيْنِ، وأَصْدِقْ بهما».

فما: مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه، و«أَحْسَنَ» فعلٌ ماضٍ، فَاعِلُه ضميرٌ مستتر عائد على «ما» و«زيداً» مفعولُ أحْسَنَ، والجملة خبر عن «ما»، والتقدير «شيءٌ أحْسَنَ زيداً» أي جَعَلَه حسناً، وكذلك «مَا أوْفَى خَلِيلَيْنَا».

وأما أفْعِلْ ففعل أمر ومعناه التعجب، لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.

واستدل على فعلية أفْعَلَ بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياءُ المتكلم، نحو: «ما أفْقَرَنِي إلى عَفْوِ الله» وعلى فعلية «أفْعِلْ» بدخول نون التوكيد عليه في قوله:

٢٦٨ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً

فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

أراد «وَأَحْرِيَنْ» بنون التوكيد الخفيفة، فأبْدَلها ألفاً في الوقف.

وأشار بقوله: «وتلو أفعَلَ» إلى أن تالىَ «أفْعَلَ» يُنْصَبُ لكونه مفعولاً، نحو «مَا أوْفَى خليلينا».

ثم مَثَّلَ بقوله: «وَأَصْدِقْ بهما» للصيغة الثانية.

وما قدمناه من أن «ما» نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خَبَرٌ عنها، والتقدير: «شيء أحْسَن زَيداً» أي جعله حسناً، وذهب الأخفشُ إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتُها، والخبر محذوف، والتقدير: «الّذِي أَحْسَنَ زَيْداً شَيء عَظِيم» وذهب بعضُهم إلى أنها استفهامية، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: «أيُّ شَيءٍ أَحْسَنَ زيداً؟» وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: «شيء أَحْسَنَ زيداً عظيم».

* * *

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إنْ كَانَ عِنْدَ الْحذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يجوز حذفُ المتعجَّبِ منه، وهو المنصوب بعد أفْعَلَ والمجرورُ بالباء بعد أفعِلْ، إذا دَلَّ عليه دليلٌ؛ فمثالُ الأول قولُه:

٢٦٩ - أَرَى أَمَّ عَمْرٍو، دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

التقدير: «وما كان أَصْبَرَهَا» فحذف الضميرَ وهو مفعول أفْعَلَ؛ للدلالة عليه بما تقدم، ومثالُ الثاني قولُه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] التقديرُ - والله أعلم - وأبصر بهم، فحذف «بهم» لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر:

---

(١)سورة مريم الآية ٣٨.

(اسمع) فعل ماض جاء على صورة الأمر مبني على السكون ويراد به التعجب. (بهم) الباء حرف جر زائد والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل. الواو حرف عطف. (ابصر) فعل ماض جاء على صورة الأمر مبني على السكون يراد به التعجب والفاعل محذوف دل عليه دليل بحذفه.

٢٧٠ ـ فَـذَلِـكَ إِنْ يَـلْـقَ الـمَـنِـيَّـةَ يَـلْـقَـهَـا
حَـمِـيـداً، وَإِنْ يَـسْـتَـغْـنِ يَـوْمـاً فَـأَجْـدِرِ

أي: فأَجْدِرْ به فحذف المتعجب منه بعد «أفعِلْ» وإن لم يكن معطوفاً على أفعِلْ مثلِهِ، وهو شاذ.

* * *

وَفـي كِـلاَ الْـفِـعْـلَـيْـنِ قِـدْماً لَـزِمَـا ... مَـنْـعُ تَـصَـرُّفٍ بِـحُـكْـمٍ حُـتِـمَـا

لا يتصرف فعلا التَعجب، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدةً؛ فلا يستعمل من أفْعَلَ غيرُ الماضي، ولا من أفْعِلْ غيرُ الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

* * *

وَصُـغْـهُـمَـا مِـنْ ذِي ثَـلاَثٍ، صُـرِّفَـا ... قَـابِلٍ فَـضْـلٍ، تَـمَّ، غَـيْـرِ ذِي ٱنْـتِـفَـا
وَغَـيْـرِ ذِي وَصْـفٍ يُـضَـاهِـي أَشْـهَـلاَ، ... وَغَـيْـرِ سَـالِـكٍ سَـبِـيـلَ فُـعِـلاَ

يشترط في الفعل الذي يُصَاغ منه فعلا التعجب شروطٌ سبعةٌ:

أحدها: أن يكون ثلاثياً: فلا يُبْنَيَانِ مما زاد عليه، نحو دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من فعلٍ غير متصرفٍ، كنِعْمَ، وبئس، وعَسَى، ولَيْسَ.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للمُفَاضلة؛ فلا يبنيان من «مات» و«فَنِيَ» ونحوهما؛ إذ لا مزيةَ فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تامّاً، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو «كان» وأخواتها؛ فلا تقول «ما أكْوَنَ زيداً قائماً» وأجازه الكوفيون.

الخامس: أن لا يكون منفيّاً، واحترز بذلك من المنفي: لزوماً، نحو «مَا عَاجَ فلان بالدّواءِ» أي: ما انتفَعَ به، أو جوازاً نحو «ما ضربْتُ زيداً».

السادس: أن لا يكون الوَصْفُ منه على أفْعَلَ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: كسَوِدَ فهو أسْوَدُ، وحَمِرَ فهو أحْمَر، والعيوبِ كَحَوِلَ فهو أحْوَلُ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ؛ فلا تقول «ما أسْوَدَه» ولا «ما أحْمَرَه» ولا «ما أحْوَلَه» ولا «ما أعْوَرَه» ولا «أعْوِرْ بِهِ» ولا «أحْوِلْ بِهِ».

السابع: أن لا يكون مبنيّاً للمفعول نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ»؛ فلا تقول «ما أضْرَبَ زيداً» تريد التعجب من ضَرْبٍ أوقِعَ به؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْب أوْقَعَهُ.

* * *

وَأَشْــدِدَ، أوْ أَشَــدّ، أَوْ شِــبْــهُــهُــمَــا ... يَــخْــلُــفُ مَــا بَــعْــضَ الــشُّــرُوطِ عَــدِمَــا

وَمَــصْــدَرُ الــعَــادِمِ ـ بَــعْــدُ ـ يَــنْــتَــصِــبْ ... وَبَــعْــدَ أَفْــعِــلْ جَــرُّهُ بــالْــبَــا يَــجِــبْ

يعني أنه يُتَوَصَّل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروطَ بأشْدِدْ ونحوه وبأشَدَّ ونحوه، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادم الشروطَ بعد «أفْعَلَ» مفعولاً، ويجر بعد «أفْعِلْ» بالباء؛ فتقول «مَا أشَدَّ دَحْرَجَتَه، واستخراجَهُ» و«أشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ، واستخراجِهِ»، و«مَا أقْبحَ عَوَرَهُ، وَأقْبِحْ بعَوَرِهِ، وما أشَدَّ حُمْرَتَهُ، وأشْدِدْ بِحُمْرَتِهِ».

* * *

وَبــالــنُّــدُورِ احْــكُــمْ لِــغَــيْــرِ مَــا ذُكِــرْ ... وَلاَ تَــقِــسْ عَــلَــى الَّــذِي مِــنْــهُ أُثِــرْ

يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها حُكِمَ بندورهِ، ولا يقاس على ما سُمِع منه، كقولهم «ما أخْصَرَهُ» من «اخْتُصِرَ» فَبَنَوْا أفْعَلَ من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول، وكقولهم «ما أحْمَقَهُ» فبنَوْا أفعل من فعلٍ الوَصْفُ منه على أفْعَلَ، نحو حَمِقَ فهو أحْمَقُ، وقولهم «ما أعْسَاه، وأعْسِ به» فَبَنَوْا أفعَلَ وأفعِلْ به من «عسى» وهو فعل غير متصرف.

* * *

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ، وَوَصْلُهُ بِمَا الْزَمَا

وَفَصْلُهُ: بِظَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ، والْخُلْفُ في ذاكَ اسْتَقَرْ

لا يجوز تقديمُ معمول فعل التعجب عليه؛ فلا تقول: «زيداً ما أحْسَنَ» ولا «ما زيداً أحْسَنَ» ولا «بِزَيْدٍ أحْسِنْ» ويجب وَصْلُه بعامِله؛ فلا يُفْصَل بينهما بأجنبي، فلا تقول في «ما أحسنَ مُعْطِيَكَ الدِّرْهَمَ»: «ما أحْسَنَ الدرهَمَ معطيك» ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره؛ فلا تقول: «ما أحْسَنَ بِزَيْدٍ مَارّاً» تريد «ما أحسن ماراً بزيد» ولا «ما أحسن عندك جالساً» تريد «ما أحسن جالساً عندك» فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ، والمشهور جوازه، خلافاً للأخفش والمبرد ومَنْ وافقهما، ونسب الصيمريُّ المنعَ إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصلُ في النثر قولُ عمرو بن معد يكرب: «لِلَّهِ دَرُّ بني سُلَيْم ما أحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَهَا، وأكْرَمَ في اللَّزَبَات عطاءَهَا، وأثْبَتَ في المكرمَات بَقَاءَهَا» وقول علي كرم الله وجهه، وقد مَرَّ بِعَمَّار فمسح التراب عن وجهه: «أعزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً»، ومما ورد منه من النظم قولُ بعض الحصابة رضي الله عنهم:

٢٧١ - وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا

وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقوله:

٢٧٢ - خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُوراً، وَلكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

* * *

نِعْمَ وَبِئْسَ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهما

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْ «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا: كَـ«نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ: كَـ«نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ»

مذهبُ جمهور النحويين أن «نِعْمَ، وَبِئْسَ» فعلان؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو «نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ المرأةُ دَعدٌ» وذهب جماعة من الكوفيين ـ ومنهم الفراء ـ إلى أنهما اسْمَانِ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم «نعم السَّيْرُ على بئس العَيْرُ» وقول الآخر «والله ما هي بِنِعْمَ الْوَلَدُ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ» وخُرِّج على جَعلِ «نعم وبئس» مفعولين لقولٍ محذوفٍ واقع صفةً لموصوفٍ، وهو المجرور بالحرف، لا «نعم وبئس»، والتقدير: نعم السَّيْرُ على غَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير، وما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الْوَلَدُ؛ فحذف الموصوف والصفة، وأُقيم المعمول مُقَامَهُمَا مع بقاء «نعم وبئس» على فعليتهما.

وهذان الفعلان لا يتصرفان؛ فلا يُسْتعمل غيرُ الماضي، ولا بُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مُحَلّىً بالألف واللام، نحو «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» ومنه

قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[1] واختلف في هذه اللام؛ فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحْتَ الجنسَ كلّه من أجل زيد، ثم خَصَصْتَ زيداً بالذكر؛ فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازاً، وكأنك [قد] جعلت زيداً الجنسَ كلّه مبالغة، وقيل: هي للعهد.

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل»، كقوله: «نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[2]

الثالث: أن يكون مُضْمَراً مُفَسَّراً بنكرةٍ بعده منصوبةٍ على التمييز، نحو «نعم قَوْماً مَعْشَرُهُ» ففي «نعم» ضميرٌ مستتر يفسره «قوماً» و«معشره» مبتدأ، وزعم بعضهم أن «معشره» مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن «قوماً» حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثلُ «نعم قوماً معشَرُه» قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[3] وقول الشاعر:

---

(1) سورة الحج الآية ٧٨.

(الفاء) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (نعم) فعل ماضٍ مبني على الفتح يفيد المدح. (المولى) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره. (ونعم) الواو حرف عطف، نعم فعل ماضي مبني على الفتح، (النصير) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(2) سورة النحل الآية ٣٠.

(ولنعم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب واللام لام التأكيد (نعم) فعل ماضٍ مبني على الفتح يفيد المدح (دار) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (دارُ) مضاف (المتقين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم. والمخصوص بالمدح محذوف تقديره هي أي دار الآخرة وجملة (لنعم دار المتقين) لا محل لها معطوفة على جملة دار الآخرة خير أو هي جواب قسم مقدر.

(3) سورة الكهف الآية ٥٠.

(بئس) فعل ماضٍ للذم مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (للظالمين) (اللام) حرف جر (لظالمين) اسم مجرور باللام وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم والجار والمجرور متعلقان (بئس). (بدلاً) تميز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

٢٧٣ ـ لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ

بَأْسَاءُ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيلاَءُ ذِي الإِحَنِ

وقول الآخر:

٢٧٤ ـ تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لي فِي عَوْمَرَهْ:

بِئْسَ امْرَأً، وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ

* * *

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فِيهِ خُلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

اختلف النحويُّونَ في جواز الجمع بين التمييز والفاعلِ الظاهِرِ في «نعم» وأخواتها؛ فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويْهِ؛ فلا تقول: «نَعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ»، وذهب قوم إلى الجواز، واستدلُّوا بقوله:

٢٧٥ ـ وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ

فَحْلاً، وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

وقوله:

٢٧٦ ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ ابِيكَ زَاداً

وفصَّلَ بعضهم، فقال: إنْ أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جازَ الجمعُ بينهما، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِساً زَيْدٌ» وإلاّ فَلاَ، نحو: «نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ».

فإن كان الفاعل مضمراً، جاز الجمعُ بينه وبين التمييز، اتفاقاً، نحو: «نِعْمَ رجُلاً زَيْدٌ».

* * *

وَ«مَا» مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ،   فِي نَحْوِ «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»

تقع «ما» بعد «نعم، وبئس» فتقول: «نِعْمَ ما» أو «نِعمَّا»، و«بئس ما»

ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾[2] واخْتُلِفَ في «ما» هذه؛ فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التميز، وفاعلُ «نعم» ضميرٌ مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسمٌ مَعْرِفَةٌ، وهذا مَذْهَبُ ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه.

* * *

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا ... أو خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

يذكر بعد «نعم، وبئس» وفَاعِلِهِمَا اسمٌ مرفوعٌ، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامتُه أن يصلح لجعله مبتدأ، وجَعْلِ الفعل والفاعل خبراً عنه، نحو: «نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو، ونعم غُلاَمُ الْقَوْمِ زَيْدٌ، وبِئْسَ غُلاَمُ الْقَوْمِ عَمْرٌو، ونعم رَجُلاً زَيْدٌ، وبئس رَجُلاً عَمْرٌو» وفي إعرابه وجهان مشهوران:

أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: «هو زيد، وهو عمرو» أي: الممدوحُ زَيْدٌ، والمذمومُ عمرو.

---

(1) سورة البقرة الآية ٢٧١.

(إن) حرف شرط جازم. (تبدوا) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الصدقات) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم والكلام مستأنف مسوقة لتفصيل ما أجمل من الجملة الشرطية السابقة ولذلك ترك العطف. (فنعما) (الفاء) رابطة للشرط لأنها دخلت على فعل جامد. (نعم) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. (وما) نكرة تامة بمعنى شيء في محل نصب على التميز. وفاعل (نعم) ضمير مستتر مفسر بـ(ما). (هي) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ خبره جملة (نعما) لأنه مخصوص بالمدح وجملة (نعما) جملة إسمية في محل جزم جواب الشرط.

(2) سورة البقرة الآية ٩٠.

(بئسما) (بئس) فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(ما) نكرة تامة بمعنى شيء في محل نصب على التميز وهي مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئاً. (اشتروا) فعل ماض مبني على الضم والواو فاعل والجملة صفة لـ(ما وبه) والجار والمجرور متعلقان باشتروا. (أنفسهم) مفعول به منصوب وهم ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

ومنع بعضُهم الوجه الثاني، وأوْجَبَ الأولَ.

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «زيد الممدوح».

* * *

وَإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَـ«الْعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى»

إذا تقدَّمَ ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغنَى عن ذكره آخِراً، كقوله تعالى في أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾[1] أي: نعم العبد أيوب؛ فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه.

* * *

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ فَعُلاَ ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

تستعمل «ساء» في الذم استعمالَ «بئس»؛ فلا يكون فاعِلُهَا إلا ما يكون فاعلاً لبئس ـ وهو المحلَّى بالألف واللام، نحو «ساءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللام، نحو «سَاءَ غُلاَمُ الْقَوْمِ زَيْدٌ» والمضمَرُ المفسَّرُ بنكرة بعده، نحو «ساءَ رجلاً زَيْدٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[2]

---

(١) سورة ص الآية ٤٤.

(إنا) (إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إن. (وجدناه) (وجد) فعل ماضٍ مبني على السكون (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول والجملة في محل رفع خبر إن. (صابراً) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (نعم) فعل ماضٍ مبني على الفتح يفيد المدح. (العبد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المحذوف ـ المخصوص بالمدح. (إنه) إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير مبني على الضم في محل نصب اسم إن. (أواب) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ويجوز أن تعرب المخصوص بالمدح المحذوف خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو أي نعم العبد الممدوح أيوب.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٧٧.

(ساء) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. (مثلاً) =

ويُذْكَر بعدها المخصوصُ بالذم، كما يذكر بعد «بئس»، وإعرابُهُ كما تقدم.

وأشار بقوله: «واجعل فَعُلاَ» إلى أن كلَّ فعلٍ ثلاثي يجوز أن يُبْنَى منه فعلٌ على فَعُلَ لقصد المدح أو الذم، ويُعَامَلُ معاملَةَ «نعم، وبئس» في جميع ما تقدم لهما من الأحكام؛ فتقول: «شَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَلَؤُمَ الرَّجُل بكرٌ، وَشَرُفَ غلام الرجلِ زَيْدٌ، وَشَرُفَ رجلاً زَيْدٌ».

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في عَلِمَ أن يقال: «عَلُمَ الرَّجُلُ زيدٌ»، بضم عَيْنِ الكلمة، وقد مَثَّلَ هو وابنُه به. وصَرَّحَ غيرهُ أنه لا يجوز تحويل «علم، وجهل، وسمع» إلى فَعُل بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمالَ أبقتها على كسرة عينها، ولم تحولها إلى الضم؛ فلا يجوز لنا تحويلُها، بل نُبْقِيها على حالها، كما أبقوها؛ فتقول: «عَلِمَ الرجُلُ زَيْدٌ، وَجَهِلَ الرجُلُ عَمْرٌو، وَسَمِعَ الرجُلُ بكْرٌ».

* * *

وَمِـثْـلُ نـعـم «حَـبَّـذَا»، الْـفَـاعِـلُ «ذَا»
وَإنْ تُـرِدْ ذَمّـاً فَـقُـلْ: «لاَ حَـبَّـذَا»

يُقالُ في المدح: «حَبَّذَا زَيْدٌ»، وفي الذم: لاَ حَبَّذَا زَيْدٌ» كقوله:

٢٧٧ ـ أَلاَ حَـبَّـذَا أَهْـلُ الـمَـلاَ، غَـيْـرَ أَنَّـهُ
إِذَا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فَـلاَ حَـبَّـذَا هِـيَـا

واختلف في إعرابها؛ فذهب أبو علي الفارسي في البَغْدَاديات، وابن بَرْهَان، وابن خروف ـ وزعم أنه مذهب سيبويه، وأنَّ مَنْ نَقَلَ عنه غيرَه فقد أخطأ عليه ـ واختاره المصنف، إلى أن «حبّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذا» فاعلُه، وأما

= تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (القوم) خبر لمبتدأ محذوف وهو مخصوص بالمدح أو أنه مبتدأ وخبره الجملة الفعلية (اللذين) نعت للقوم مبني على الفتح في محل رفع (كذبوا) فعل ماضٍ مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبَرُه، وجوز أن يكون خبراً لمتبدإ محذوف، وتقديره «هو زيد» أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنف.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللَّخمِيّ ـ واختاره ابن عصفور ـ إلى أن «حَبَّذا» اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره. أو خبَرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر؛ فركبت «حَبَّ» مع «ذا» وجعلتَا اسماً واحداً.

وذهب قومٌ ـ منهم ابن دُرُسْتُوَيْهِ ـ إلى أن «حبذا» فعل ماض، و«زيد» فاعله؛ فركبت «حَبَّ» مع «ذَا» وجعلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب.

* * *

وَأَوْلِ «ذَا» المَخْصُوصَ أَيّاً كَان، لا   تَعْدِلْ بِذَا؛ فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

أي: أوْقِعِ المخصوصَ بالمدح أو الذم بعد «ذا» على أي حال كان، من الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تُغير «ذا» لتَغيُّرِ المخصوص، بل يلزمُ الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المَثَلَ، والمَثَلُ لا يغير، فكما تقول «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره، تقول: «حَبَّذَا زيد، وحبذا هند، والزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات» فلا تُخْرِجُ «ذا» عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت لقيل «حَبِّذِي هند، وحَبَّذَان الزيدان، وحَبَّتَانِ الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندات».

وَمَا سِوَى «ذَا» ارْفَعْ بِحَبَّ، أَوْ فَجُرّ
بِالْبَا، وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

يعني أنه إذا وَقَعَ بعد «حَبَّ» غيرُ «ذا» من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بِحَبّ، نحو «حَبَّ زَيْدٌ» والجر بباء زائدة، نحو «حَبَّ بِزَيْدٍ» وأصلُ حَبَّ: حَبُبَ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبَّ.

ثم إن وقع بعد «حَبّ» ذا وجب فتح الحاءِ؛ فتقول: «حَبّ ذَا» وإن وقع بعدها غيرُ «ذا» جاز ضم الحاء، وفتحها؛ فتقول: «حُبّ زَيْدٌ» و«حَبّ زَيْدٌ» وروي بالوجهين قوله:

٢٧٨ ـ فَقُلْتُ: اُقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا
وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

* * *

أفعَلُ التَّفضِيلِ

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

يُصَاغُ من الأفعال التي يجوزُ التعجبُ منها ـ للدلالة على التفضيل ـ وَصْفٌ على وزن «أَفْعَلَ» فتقول: «زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وأكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ» كما تقول «مَا أفْضَلَ زيداً، ومَا أكْرَمَ خالداً» وما امتنعَ بناءُ فعلِ التَّعَجُّبِ منه امتنع بناءُ أفعل التفضيل منه؛ فلا يُبْنَى من فعل زائد على ثلاثةِ أحْرُفٍ كَدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ، ولا من فعل غير متصرف، كنعم وبئس، ولا من فعل لا يَقْبَلُ المُفَاضَلة، كمَاتَ وفَنِيَ، ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها، ولا من فعل منفي، نحو «مَا عَاجَ بِالدَّوَاءِ، وَمَا ضَرَبَ» ولا من فعل يأتي الوَصْفُ منه على أفْعَلَ، نحو «حَمِرَ، وعَوِرَ» ولا من فعل مبنى للمفعول، نحو «ضُرِبَ، وجُنَّ» وَشَذَّ منه قولهم: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذا» فبنوا أفعل التفضيل من «اخْتُصِرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: «أسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» فبنوا أفعل التفضيل ـ شذوذاً ـ من فعلِ الوَصْفُ منه على أفعل.

* * *

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ ... لِمَانِعٍ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

تَقَدَّمَ ـ في باب التعجب ـ أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ«أَشَدَّ» ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب؛ فكما تقول: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ» تقول: «هو أشَدُّ استخراجاً من زيد» وكما تقول: «مَا أشَدَّ

حُمْرَتَهُ» تقول: «هو أَشَدُّ حُمْرَةً من زيد» لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد «أشَدّ» مفعولاً، وهَهُنَا ينتصب تمييزاً.

* * *

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا: تَقْدِيراً، أَوْ لَفْظاً، بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحْوَالٍ؛ الأوّل: أن يكون مجرداً، الثاني: أن يكون مضافاً، الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجرداً فلا بد أن يتصل به «مِنْ»: لفظاً، أو تقديراً، جَارَّةً للمفَضّلِ، نحو «زَيْدٌ أفضَلُ مِنْ عمرو، ومررت بِرَجُلٍ أفْضَلَ مِنْ عمرو» وقد تحذف «مِنْ» ومجرورُهَا للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۝٣٤﴾[1] أي: وأعزُّ منك نفراً.

وفُهِمَ من كلامه أن أفعل التفضيل إذا كان بـ«أَلْ» أو مضافاً لا تصحبه «من»؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الأفضَلُ من عمرو»، ولا «زَيْدٌ أفضل الناس من عمرو».

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبراً، كالآية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خبر، كقوله:

٢٧٩ ـ دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ

فـ«أجْمَلَ» أفعلُ تفضيلٍ، وهو منصوب على الحال من التاء في «دَنَوْتِ» وحذفت منه «مِنْ»، والتقدير: دنوت أجملَ من البدر، وقد خلناك كالبدر.

---

(1) سورة الكهف الآية ٣٤.

(أنا) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (أكثر) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (منك) جار ومجرور متعلقان بأكثر. (مالاً) تميز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (وأعزّ) الواو حرف عطف، أعز معطوف بالواو على أكثر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (نفراً) تميز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله:

* * *

وَإِنْ لِمِنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا   أُلْزِمَ تَذْكِيراً، وَأَنْ يُوَحَّدَا

فتقول: «زيد أفضَلُ من عمرو، وأفضَلُ رجلٍ، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزَّيْدُونَ أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء» فيكون «أفعل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنث، ولا يثنَّى، ولا يجمع.

* * *

وَتِلْوُ «أَلْ» طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ   أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَذَا ءذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَإِنْ   لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

إذا كان أفْعَلُ التفضيل بـ«أل» لزمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما؛ فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضَلُونَ، وهند الفُضْلَى، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والهنداتُ الفُضّلُ، أو الفُضْلَيَاتُ»، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله؛ فلا تقول: «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفضَلُ» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهنداتُ الأفضَلُ»، ولا يجوز أن تقترن به «مِنْ»؛ فلا تَقُولُ: «زيد الأفضل من عمرو» فأما قولُه:

٢٨٠ ـ وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصىً

وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فيُخَرّجُ على زيادة الألف واللام، والأصل: ولست بأكْثَرَ منهم، أو جَعْلِ «منهم» متعلقاً بمحذوفٍ مجردٍ عن الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللاّمُ، والتقدير «ولست بالأكْثَرِ أكْثَرَ منهم».

وأشار بقوله: «وما لمعرفة أضيف ـ إلخ» إلى أن أفْعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقُصِد به التفضيل، جاز فيه وجهان؛ أحدُهما: استعمالُه كالمجرد فلا يطابق ما قبله؛ فتقول: «الزيدان أفضلُ القوم، والزيدون أفضلُ القوم، وهند أفضلُ النساء، والهندان أفضلُ النساء، والهنداتُ أفضلُ النساء» والثاني: استعمالُه كالمقرون بالألف واللام؛ فتجب مطابقته لما قبله؛ فتقول: «الزيدان أفضَلاَ القوم، والزيدون أفْضَلُوا القوم، وأفَاضِلُ القوم، وهند فُضْلَى النساء، والهندان فُضْلَيا النساء، والهندات فُضّلُ النساء، أو فُضْليَات النساء»، ولا يتعين الاستعمال الاول، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن؛ فمن استعماله غيْرَ مُطَابق قولُه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[1]، ومن استعمالِهِ مطابقاً قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[2] وقد اجتمع الاستعمالان في قولهﷺ: «ألاَ أُخبِرُكُم بِأَحَبِّكُمْ إليّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنّي منازلَ يَوْمَ القيامة: أحاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً، المُوَطَّئُونَ أكنافاً، الذين يألفُون ويُؤْلَفُونَ».

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عِيبَ على

---

(١) سورة البقرة الآية ٩٦.

الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لتجدنهم) اللام واقعة في جواب القسم المحذوف، (تجدن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول والميم علامة الجمع. (أحرص) مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (الناس) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (على حياة) جار ومجرور متعلقان بـ أحرص.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٢٣.

(الواو) استئنافية وقيل إنها عاطفة. (كذلك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ مصدر محذوف وقد تقدم. (جعلنا) فعل ماضٍ مبني على السكون ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (في كل) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب مفعول ثان لـ جعلنا وهو مضاف. (قرية) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (أكابر) مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف. (مجرمي) مضاف إليه مجرور وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

صاحب الفصيح في قوله «فاخْتَرْنا أفْصَحَهُنّ» قالوا: فكَان ينبغي أن يأتي بالفُصْحَى فيقول: «فُصْحَاهُنّ».

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تعيَّنَتِ المطابقة، كقولهم: «النَّاقِصُ والأشَجُّ أعْدَلاَ نَبِي مَرْوَان» أي: عَادِلاَ بني مروان.

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعَدَمِ قَصْدِهِ وأشار المصنفُ بقوله: «هذا إذا نويت معنى مِنْ ـ البيتَ» أي: جوازُ الوجهين ـ أعني المطابقةَ وعَدَمهَا ـ مشروطٌ بما إذا نُوِي بالإضافة معنى «مِنْ» أي: إذا نُوِيَ التفضيل، وأما إذا لم يُنْوَ ذلك فيلزم أن يكون طِبْقَ ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة أفعل لغير التفضيل قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾[2] أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربكم عالم بكم، وقولُ الشاعر:

---

(١) سورة الروم الآية ٢٧.

(وهو) الواو حرف عطف لا محل له من الإعراب (هو) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. (الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر. (يبدأ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (الخلق) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (يعيده) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (وهو) الواو اعتراضية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب أو حالية. (هو) ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (أهون) خبر هو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (عليه) الجار والمجرور متعلقان بأهون وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب اعتراضية أو في محل نصب على الحال.

(٢) سورة الاسراء الآية ٥٤.

(ربكم) رب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (أعلم) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بكم) الجار والمجرور متعلقان بـ أعلم.

وَإن مُـدَّتِ الأيْـدِي إلـى الـزَّادِ لَـمْ أكُـنْ
بـأعْـجَـلِـهـمْ؛ إذْ أجْـشَـعُ الْـقَـوْمِ أعْـجَـلُ

أي: لم أكن بِعَجِلِهِمْ، وقوله:

٢٨١ - إنَّ الّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنعى لَنَا
بَـيْـتـاً دَعَـائِـمُـهُ أعَـزُّ وَأطْـوَلُ

أي: (دعائمه) عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك، وأن أبا عُبَيْدَة قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾: إنه بمعنى هَيِّن، وفي بيت الفرزدق - وهو الثاني - إن المعنى عزيزة طويلة، وإن النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك (له).

* * *

وَإنْ تَكُنْ بِتِلْو «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أبداً مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ «مِمَّنْ أنْتَ خَيْرٌ»؟ وَلَدَى ... إخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

تقدَّم أن أفعل التفضيلِ إذا كان مجرداً جيء بعده «بِمِنْ» جارة للمُفَضّلِ عليه، نحو «زيد أفضلُ من عمرو»، و«مِنْ» ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف؛ فلا يجوز تقديمُهُمَا عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام؛ فإنه يجب - حينئذٍ - تقديمُ «مِنْ» ومجرورهاَ نحو «مِمَّنْ أنتَ خَيْرٌ؟ وَمِنْ أيِّهم أنت أفضل؟ ومن غُلاَم أيِّهِمْ أنت أفضل؟» وقد ورد التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله «ولدى إخبارِ التقديمُ نَزْراً وردا» ومن ذلك قولُه:

٢٨٢ - فَقَالَتْ لَنَا: أهْلاً وَسَهْلاً، وَزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ

والتقدير: بل ما زَوَّدَتْ أطْيَبُ منه؛ وقول ذي الرُّمَّة يصف نسوة بالسمن والكَسَلِ:

٢٨٣ - وَلاَ عَيْبَ فيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا
قَطُوفٌ؛ وَأَنْ لاَ شَيْءَ مِنهُنَّ أَكْسَلُ

التقدير: وأن لا شيء أكْسَلُ منهن، وقولُه:

٢٨٤ - إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً
فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

* * *

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

لا يخلو أفعلُ التفضيلِ من أن يَصْلُحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ، أوْلا.

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو» ففي «أفضل» ضميرٌ مستتر عائد على «زيد»؛ فلا تقول: «مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أَبُوهُ» فترفع «أبوه» بـ«أفضل» إلا في لغة ضعيفةٍ حكاها سيبويه.

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ صَحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع وقَعَ فيه أفْعَلُ بعد نفيٍ أو شبهه، وكان مرفوعهُ أجنبياً، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ في عين زيد» فـ«الكحل»: مرفوع بـ«أحسن» لصحة وقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ، نحو «ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عنيه الكحلُ كزيد» ومثله قولُهﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصَّوْمُ منه في عَشْرِ ذي الحجة» وقولُ الشاعر، أنشده سيبويه:

٢٨٥ ـ مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ، وَلاَ أَرَى

كَوَادِي السِّبَاعِ ـ حِينَ يُظْلِمُ ـ وَادِيَا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً

وَأَخْوَفَ ـ إِلاَّ مَا وَقَى اللّهُ ـ سَارِيَا

فـ«ركْبٌ» مرفوع بـ«أَقَلَّ»؛ فقول المصنف «ورفعه الظاهر نزرٌ» إشارة إلى الحالة الأولى، وقوله «ومتى عاقب فعلاً» إشارة إلى الحالة الثانية.

* * *

(التوابع)

النعت

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلْ   نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

التابع هو: الإسم المُشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقاً؛ فيدخل في قولك: «الإسم المشَارك لما قبله في إعرابه» سائرُ التوابع، وخبرُ المبتدأ، نحو: «زيد قائم»؛ وحالُ المنصوب، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً مُجَرَّداً» ويخرج بقولك «مطلقاً» الخبرُ وحالُ المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ الكريم. ورأيتُ زيداً الكريمَ، وجاء زيدٌ الكريمُ».

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

* * *

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

عَرَّفَ النعتَ بأنه «التابعُ، المكمِّلُ متبوعَهُ: ببيان صفة من صفاته» نحو «مررت برجل كريم»، أو من صفات ما تعلق به ـ وهو سَبَبِيُّهُ ـ نحو «مررتُ برجل كريم أبُوهُ» فَقوله «التابع» يشملُ التوابعَ كلّها، وقوله: «المكمل ـ إلى آخره» مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع.

والنعت يكون للتخصيص، نحو «مررت بزيدٍ الخياطِ» وللمدح، نحو «مررت بزيد الكريم» ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ①﴾[1] وللذمِّ، نحو «مررت بزَيدٍ الفاسِقِ» ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[2] وللترحُّم نحو: «مررت بزَيْدٍ المسكين» وللتأكيد: نحو: «أمسِ الدابِرُ لا يَعُودُ» وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ⑬﴾[3]

* * *

وَلْيُعْطَ في التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا

لِمَا تَلاَ، كَـ«امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا»

النعت يجب فيه أن يَتْبَعَ ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: «مررت بقوم كُرَمَاء، وَمَرَرت بزيدٍ الكريم» فلا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: «مَرَرْتُ بزيدٍ كريم»، ولا تُنْعَتُ النكرةُ بالمعرفة؛ فلا

---

[1] سورة الفاتحة الآية ١.

(بسم الله) جار ومجرور متعلقان بمحذوف والباء هنا للاستعانة أو للإلصاق وتقدير المحذوف أبتدىء فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وكلاهما جيد. (الله) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (الرحمن الرحيم) نعتان لله تعالى وجملة البسملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

[2] سورة النحل الآية ٩٨.

(الفاء) رابطة لجواب الشرط (استعذ) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. (بالله) جار ومجرور متعلقان باستعذ. (من الشيطان) جار ومجرور متعلقان باستعذ. (الرجيم) نعت للشيطان مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجملة استعذ لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

[3] سورة الحاقة الآية ١٣.

(الفاء) حرف استئناف. (إذا) ظرفية متضمنة معنى الشرط خافضة لشرطها منصوب بجوابها. (نفخ) فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. (في الصور) جار ومجرور متعلقان بـ نفخ. (نفخة) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (واحدة) نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

تقول: «مَرَرْتُ برجلِ الكريمِ».

* * *

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ، والتَّذْكِيرِ، أَوْ سِوَاهُمَا ـ كَالْفِعْلِ، فاَقْفُ مَا قَفَوا

تَقَدَّمَ أن النّعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره ـ وهي: التثنية، والجمع ـ والتذكير وغيره ـ وهو التأنيث ـ فحكمهُ فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميراً مستتراً طابقَ المنعوتَ مطلقاً، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ، والزيدان رجلانِ حَسَنَان، والزيدون رجال حَسَنُونَ، وهند امرأة حَسَنَةٌ، والهندان امرأتان حَسَنَتَانِ، والهندات نساء حَسَنَاتٌ»؛ فيطابق في: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعلُ لو (جئت مكان النعت بفعل فـ)قلْتَ: «رجل حَسُنَ، ورجلان حَسُنَا، ورجال حَسُنُوا، وامرأة حَسُنَتْ، وامرأتَانِ حَسُنَتَا، ونساء حُسُنَّ».

وإن رَفَعَ النعت إسماً ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً؛ فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً؛ فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ»، كما تقول: «حَسُنَتْ أُمُّهُ»، و«بامرأتَيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا، وبرجال حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ»، كما تقول: «حَسُنَ أَبَوَاهُمَا، وحَسُنَ آبائهم».

فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميره طَابَقَ المنعوتَ في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب ـ وهي: الرفع، والنصب، والجر ـ ووَاحِدٍ من التعريفِ والتنكير، ووَاحِدٍ من التذكير والتأنيث، ووَاحِدٍ من الإفراد والتثنية والجمع.

وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة: وَاحِدٍ من ألقاب الإعراب، ووَاحِدٍ من التعريف والتنكير، وأما الخمسة الباقية ـ وهي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع ـ فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً: فإن أَسْنِدَ إلى مؤنث أنث، وإن كان المنعوت مذكراً، وإن أسند إلى

ُمذكر ذُكّرَ، وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى، أو مجموع ـ أفرد، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

* * *

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ، كَذَا، وَذِي، وَالْمُنْتَسِبْ

لا يُنْعَتُ إلا بمشتق لفظاً، أو تأويلاً.

والمراد بالمشتق هنا: ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنى وصاحبه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.

والمُؤوّل بالمشتق: كاسمَ الإشارة، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا» أي المشَارِ إليه، وكذا «ذو» بمعنى صاحب، والموصولة، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ» أي: صَاحِبِ مال، و«بِزَيْدٍ ذُو قَامَ» أي: القائم، والمنتسب، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ» أي: مُنْتَسِبٍ إلى قريش.

* * *

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرا

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مُؤَوّلَةٌ بالنكرة، ولذلك لا يُنْعَتُ بها إلا النكرة، نحو: «مررت برجل قَامَ أبوه» أو «أبوه قائم» ولا تنعت بها المعرفة؛ فلا تقول: «مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم» وزعم بعضهم أنه يجوز نَعْتُ المعرَّفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجَعَلَ منه قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[1]، وقولَ الشاعر:

---

(1) سورة يس الآية ٣٧.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (آية) خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (لهم) جار ومجرور متعلقان صفة لآية. (الليل) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب استئنافية. (نسلخ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. (منه) الجار والمجرور متعلقان بـ نسلخ. (النهار):

٢٨٦ - وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

فـ«نسلخ» صفة «الليل». و«يسبني»: صفة «اللئيم»، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون «نسلخ»، و«يسبني» حالين.

وأشار بقوله: «فأعطيت ما أعطيته خبراً» إلى أنه لا بد للجملةِ الواقعة صفةً من ضمير يَرْبطُها بالموصوف، وقد يحذف للدَّلاَلَة عليه، كقوله:

٢٨٧ وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟؟

التقدير: أم مالٌ أصابوه، فَحَذَفَ الهاء، وكقوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[1] أي: لا تجزى فيه، فحذف «فيه»، وفي كيفية حذفه قولان؛ أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف على التدريج؛ فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه» ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي.

* * *

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

لا تقع الجملةُ الطلبيةُ صفةً؛ فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ»، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري؛ فتقول: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ»، ولما كان قوله: «فأعطيت

= مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(١) سورة البقرة الآية ٤٨.

(الواو) حرف عطف. (اتقوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة معطوفة لا محل لها من الإعراب. (يوماً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (يوماً هنا ليست ظرف زمان لأن الفعل اتقوا ليس واقعاً وإنما يقع عليه إذ المعنى اتقوا الآن أي أخشوا الآن يوماً). (لا تجزى) لا حرف نفي، تجزى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل. (نفس) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة. (عن نفس) جار ومجرور متعلقان بـ تجزى. . (شيئاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ويجوز انتصابه على المصدر.

«ما أعطيته خبراً» يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال: «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أي: امنع وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّجُ على إِضمار القول، ويكون المضمرُ صفةً، والجملة الطلبية معمولَ القولِ المضمرِ، وذلك كقوله:

٢٨٨ ـ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ وَاخْتَلَطْ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

فظاهر هذا أن قوله: «هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ» صفة لـ«مَذْق»، وهي جملة طَلَبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل «هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ» معمول لقول مضمر هو صفة لـ«مَذْقٍ»، والتقدير: بِمَذْقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر؛ فيكون تقدير قولك: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ» زيد مقول فيه اضْرِبْهُ؟.

فالجواب أن فيه خلافاً؛ فمذهب ابن السراج والفارسي التزامُ ذلك، ومذهب الأكثرين عدمُ التزامِهِ.

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

يكثر استعمالُ المصدرِ نعتاً، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وبِرَجُلَيْنِ عَدْل، وبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ، وبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وبِنِسَاءٍ عَدْلٍ» ويلزم حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ، والنعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدلُّ على المعنى، لا على صاحبه، وهُوَ مؤول: إما على وضع «عَدْلٍ» موضِعَ «عَادِلٍ» أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجلٍ ذي عدل، ثم حذف «ذي» وأقيم «عدل» مُقَامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى: مجازاً، أو ادّعاءً.

* * *

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ: إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لاَ إِذَا ائْتَلَفْ

إذَا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ: فإمَّا أن يختلف النعتُ، أو يتفق؛ فإن اختلف وَجَبَ التفريقُ بالعطف؛ فتقول: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْن الكَرِيمِ والبَخِيل، وبرجال فقيه وكاتبٍ وشاعر» وإن اتفق جيءَ به مثنى، أو مجموعاً، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وبِرِجَال كُرَمَاءَ».

* * *

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى   وَعَمَلٍ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

إذا نعت معمولان لعاملين متَّحِدَي المعنَى والعمل، أتبع النعتُ المنعوتَ: رفعاً، ونصباً، وجراً، نحو: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْروٌ الْعَاقِلاَنِ، وحَدَّثْتُ زَيْداً وكلمت عمراً الكَرِيمَيْنِ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وجُزْتُ عَلَى عَمْرِو الصَّالحين».

فإذا اختلف معنى العاملين، أو عملُهما ـ وجب القطعُ وامتنعَ الإتباعُ؛ فتقول: «جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْروٌ الْعَاقلَيْنِ» بالنصب على إضمار فعل، أي: أعنى العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلانِ، وتقول: «انْطَلَقَ زَيْدٌ وكلمتُ عَمراً الظَّرِيفَيْنِ» أي: أعني الظَّريفين، أو «الظريفان» أي: هما الظريفان، «ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وجَاوَزْت خَالداً الكَاتبَيْنِ، أو الكَاتبان».

* * *

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ   مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَت

إذا تكررت النعوت، وكان المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلا بها جميعاً وجب إتباعُهَا كلها؛ فتقول «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشاعر الكَاتب».

* * *

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّناً   بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

إذا كان المنعوتُ مُتَّضِحاً بدونها كلها، جاز فيها جميعِهَا: الإتباعُ، والقَطْعُ، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ،

وجاز فيما يتعين بدونه: الإتباعُ، والقَطْعُ.

* * *

وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضمِرَا مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِباً، لَنْ يَظْهَرَا

أي: إذا قُطِع النعتُ عن المنعوتْ رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِب على إضمار فعل، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ، أو الكَرِيمَ» أي: هو الكريمُ، أو أعين الكريمَ.

وقولُ المصنف «لَنْ يَظْهَرَا» معناهُ أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِعَمْرو الْخَبِيثُ» أو ترَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمارُ، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخياطُ، أو الخياطَ» وإن شئت أظهرت؛ فتقول: «هُوَ الخياط، أو أعني الخياطَ، والمراد بالرافع والناصب لفظة «هو» أو «أعني».

* * *

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

أي: يجوز حذفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعتِ مُقَامَهُ، إذا دل عليه دليلٌ، نحو: قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[1] أي دُرُوعاً سابغاتٍ، وكذلك يُحْذَف النعتُ إذ دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالُوا

(١) سورة سبى الآية ١١.

(أن) حرف تفسير بمعنى أي، أي أمرناه أنِ اعمل. (اعمل) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وقيل أن مصدرية والمصدر من أن اعمل مفعول من أجله لأننا له الحديد من أجل عمل الدروع. (سابغات) مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[1] أي: البيِّنِ، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[2] أي: النَّاجِينَ.

* * *

سورة البقرة الآية ٧١.

(قالوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. (الآن) ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب وشبه الجملة متعلق بـ (جئت). (جئت) جاء فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مقول القول (بالحق) الجار والمجرور متعلقان بـ (جئت).

(٢) سورة هود الآية ٤٦.

(إنه) إن حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن. (ليس) فعل ماضٍ جامد، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (من أهلك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر ليس، أهل مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وجملة ليس من أهلك في محل رفع خبر إن.

التَّوكِيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

التوكيد قسمان؛ أحدهما التوكيد اللفظي، وسيأتي، والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين: .

أحدهما: ما يرفع تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المؤكَّدِ، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» فـ«نفسه» توكيدٌ لـ«زيد»، وهو يرفع تَوَهُّمَ أن يكون التقدير «جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ، أَوْ رَسُولُهُ» وكذلك «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ».

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ، نحو «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أو عَيْنُهُ، وهِنْدٌ نَفْسُهَا، أو عَيْنُهَا».

ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفْعُل؛ فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ، أَوْ أَعْيُنُهُمْ، وَالهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ، أَوْ أَعْيُنُهُنَّ».

* * *

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَكِلاَ ... كِلْتَا، جَمِيعاً ـ بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

هذا هو الضَّرْبُ الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع تَوَهُّمَ عدمِ إرادة الشُّمُولِ، والمُسْتَعْمَلُ لذلك «كُلُّ، وَكِلاَ، وَكِلْتَا، وَجَمِيعٌ».

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِحُّ وُقُوعُ بعضا مَوْقِعَهُ، نحو «جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ، أو جَمِيعُهُ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أو جَمِيعُها، والرِّجَالُ كُلُّهُمْ، أو جَمِيعُهُم، والهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهُنَّ» ولا تقول: «جَاءَ زَيْدٌ كُله».

ويؤكد بكِلاَ المُثَنَّى المُذَكَّرُ، نحو «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا»، وبِكْلتَا المُثَنَّى المؤنث، نحو «جَاءَت الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا».

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يُطَابِق المؤكَّدَ كما مثل.

* * *

وَاسْتَعْمَلُو أَيْضاً كَكُلٍّ (فَاعِلَهْ)

مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

أي استعملَ العربُ ـ للدلالة على الشُّمُولِ ككل ـ «عَامَّة» مضافاً إلى ضمير المؤكد، نحو «جَاءَ القَوْمُ عَامَّتُهُمْ» وقَلَّ من عَدَّهَا من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عَدَّهَا سيبويه، وإنما قال «مثل النافلة» لأن عَدَّهَا من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

* * *

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا   جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا

أي: يُجَاء بَعْدَ «كل» بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشُّمُول؛ فيؤتى بـ«أجمع» بعد كُلِّهِ» نحو جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ» وبـ«جَمْعَاء» بعد «كُلّهَا»، نحو «جَاءَت القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ» وبـ«أَجْمَعِين» بعد «كُلِّهِمْ» نحو «جَاءَالرِّجَالُ كلُّهم أجْمَعُون» وبـ«جُمَعَ» بعد كُلِّهِنَّ» نحو جَاءَت الهِنْدَات كُلُّهُنَّ جُمَعُ».

* * *

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ: أَجْمَعُ   جَمْعَاءُ، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعُ

أي: قد وَرَدَ استعمالُ العَرَبِ «أَجْمَعَ» في التوكيد غيرَ مسبوقة بـ«كُلّه» نحو «جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ» واستعمالُ «جمعاء» غيرَ مسبوقة بـ«كُلّها» نحو

«جَاءَت القَبِيلَةُ جَمْعَاءُ» واستعمالُ «أجمعين» غيرَ مسبوقةٍ بـ«كُلّهم» نحو «جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُون» واستعمالُ «جُمَعَ» غيرَ مسبوقَةٍ بـ«كلهن» نحو «جَاءَ النِّسَاء جُمعُ» وزعم المصنف أن ذلك قليل، ومنه قوله:

٢٨٩ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِي الذّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا
إِذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

* * *

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

مذهَبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرةِ: سواء كانت محدودَةً، كيوم، وليلة، وشهر، وحَوْل، أو غَيْرَ محدودَةٍ، كوَقْتٍ، وَزَمنٍ، وحِينٍ.

ومذهَبُ الكوفيين - واختاره المصنف - جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شَهْراً كُلّهُ» ومنه قولُه:

* تَحْمِلُنِي الذّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا *

وقوله:

٢٩٠ - * قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا *

* * *

وَاَغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنّىً وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

قد تقدَّمَ أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا، ومَذْهَبُ البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك؛ فلا تقول «جاء الجيشانِ أجْمَعَانِ» ولا «جاء القبيلتان جَمْعَاوَانِ» استغناء بكلا وكلتا عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون.

* * *

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ بالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ

عَـنَـيْـتُ ذَا الـرَّفْـعِ، وَأَكَّـدُوا بِـمَـا سِـوَاهُـمَـا، والـقَـيْـدُ لَـنْ يُـلْـتَـزَمَـا

لا يجوز توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المتصلِ بالنفس أو العين، إلا بعد تأكيده بضميرٍ منفصلٍ؛ فتقول: «قوموا أنتم أنفُسُكم، أو أعينُكم» ولا تقل: «قوموا أنفسكم».

فإذا أكّدْتَهُ بغير النفس والعَيْن لم يلزم ذلك؛ تقول: «قوموا كُلُّهُمْ» أو «قُومُوا أَنْتُمْ كُلُّكُم».

وكذا إذا كان المؤكّدُ غيرَ ضميرِ رفع: بأن كان ضميرَ نصبٍ أو جر؛ فتقول: «مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، أو عينِكَ، ومَرَرْتُ بِكُمْ كلِّكُمْ، ورأيتُكَ نَفْسَك، أو عينَكَ، ورأيتكم كلكم».

* * *

وَمَـا مِـنَ الـتَّـوْكِـيـدِ لَـفْـظِـيٌّ يَـجِـي
مُـكَـرَّراً كَـقَـوْلِـك «أَدْرُجِـي أُدْرُجِـي»

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَيِ التوكيد، وهو: التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول (بعينه) اعتناء به نحو: «أُدْرُجِي» وقوله:

٢٩١ ـ فَـأَيْـنَ إلـى أيْـنَ الـنَّـجَـاةُ بِـبَـغْـلَـتِـي
أَتَـاكِ أَتَـاكِ الـلاَّحِـقُـونَ احْـبِـسِ احْـبِـسِ

وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾.

* * *

وَلاَ تُـعِـدْ لَـفْـظَ ضَـمِـيـرٍ مُـتَّـصِـلْ إلاّ مَـعَ الـلَّـفْـظِ الَّـذِي بِـهِ وُصِـلْ

أي: إذا أريد تكريرُ لفظِ الضمير المتصل للتوكيد، لم يَجُزْ ذلك، إلا بشرط اتصال المؤكّدِ بما اتصلَ بالمؤكدِ، نحو «مررت بِكَ بِكَ، ورغبت فيه فِيهِ» ولا تقول: «مررت بِكَكَ».

* * *

كَـذَا الْـحُـرُوفُ غَـيْـرَ مَـا تَـحَـصَّـلاَ   بِـهِ جَـوَابٌ: كَـنَـعَـمْ، وكَـبَـلَـى

أي: كذلك إذا أريد توكيدُ الحرفِ الذي ليس للجواب، يجب أن يُعَاد مع الحرف المؤكَّدِ ما يتصل بالمؤكَّدِ، نحو «إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم» و«في الدار في الدار زيد»، ولا يجوز «إنَّ إنَّ زيداً قائم»، ولا «في في الدار زيد».

فإن كَان الحرفُ جواباً ـ كَنَعَمْ، وَبَلعى، وجَيْرِ، وَأَجَلْ، وإي، ولا ـ جاز إعَادَتُهُ وَحْدَه؛ فيقال لك: «أقام زيد»؟ فتقول «نعم نعم» أو «لا لا»، وألم يقم زيد»؟ فتقول: «بَلَى بَلَى».

* * *

وَمُضْـمَـرُ الـرَّفْـعِ الَّـذِي قَـدِ انْـفَـصَـلْ   أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَـمِـيـرٍ اتَّـصَـلْ

أي: يجوز أن يؤكَّدَ بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضميرٍ متصلٍ: مرفوعاً كَان، نحو «قمتَ أنتَ»، أو منصوباً «أكْرَمْتَنِي أنَا»، أو مجروراً، نحو «مررت بِهِ هُوَ» والله أعلم.

* * *

العَطْفُ

الْـعَـطْـفُ: إِمَّـا ذُو بَـيَـانِ، أَوْ نَـسَـقْ   وَالْـغَـرَضُ الآنَ بَـيَـانُ مَـا سَـبَـقْ
فَـذُو الْـبَـيَـانِ: تَـابِـعٌ، شِـبْـهُ الـصِّـفَـةْ،
حَـقِـيـقَـةُ الـقَـصْـدِ بِـهِ مُـنْـكَـشِـفَـةْ

العطفُ ـ كما ذكر ـ ضربان؛ أحدهما: عطف النَّسَقِ، وسيأتي، والثاني: عطف البَيَانِ، وهو المقصود بهذا الباب.

وعطف البيان هو: التابع، الجامد، الْمُشْبِهُ للصفة: في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله، نحو:

٢٩٢ ـ ❊ أَقْـسَـمَ بِـالـلَّـه أَبُـو حَـفْـصٍ عُـمَـرْ ❊

فـ«عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ؛ لأنه مُوَضِّح لأبي حفص.

فخرج بقوله «الجامد» الصِّفَةُ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيدُ، وعَطْفُ النَّسَقِ؛ لأنهما لا يُوَضِّحَانِ متبوعَهُمَا، والبدلُ الجامد؛ لأنه مستقل.

❊ ❊ ❊

فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ   مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ الـنَّـعْـتُ وَلِـي

لَمَّا كان عطفُ البيانِ مُشْبِهاً للصفة، لزم فيه موافَقَةُ المتبوعِ كالنعت؛ فيوافقه في: إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، أو إفراده أو تثنيته أو جَمْعِهِ.

❊ ❊ ❊

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ   كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك؛ فيكونان منكرين كما يكونان معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾[2]؛ فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصديد: عطف بيانٍ لماء.

* * *

وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلامُ يَعْمُرَا»

وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ»   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بَيَانٍ، جاز أن يكون بَدَلاً، نحو: «ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً».

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً؛ والمتبوع مُنَادىً، نحو: يا غُلاَمُ يَعْمُرَا» فيتعين أن يكون «يعمرا» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البَدَلَ على نِيَّةِ تكرار العامل؛ فكان يجب بناء «يعمرا» على الضم؛ لأنه لو لُفِظَ بـ«يا» معه لكان كذلك.

---

(1) سورة النور الآية ٣٥.

(يوقد) فعل مضارع مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (من شجرة) جار ومجرور متعلقان بـ يوقد. (مباركة) صفة لشجرة مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة في آخرها. (زيتونة) بدل تابع المبدل منه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، ويجوز أن صفة ثانية.

(2) سورة ابراهيم الآية ١٦.

(ويسقى) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (يسقى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة الرفع الضمة المقدرة على الألف. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (من ماء) جار ومجرور متعلقان بـ(يسقى). (صديد) بدل من ماء مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وجملة (يسقى) معطوفة على جملة محذوفة تقديرها يلغى فيها ما يلغى.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوعُ بأل، وقد أُضِيفت إليه صفةٌ بأل، نحو: «أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ»؛ فيتعين كون «زيد» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز كونُه بدلاً من «الرجل»؛ لأن البدل على نية تكرار العامل؛ فيلزم أن يكون التقدير: أَنَا الضَارِبُ زَيْدٍ، وهو لا يجوز؛ لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل، ومثل «أنَا الضاربُ الرجلِ زَيْدٍ» قولُه:

٢٩٣ ـ أَنَـا ابْـنُ الـتَّـارِكِ الْـبَـكْـرِيـض بِـشْـرٍ
عَـلَيْهِ الـطَّـيْـرُ تَـرْقُـبُـهُ وُقُـوعَـا

فبشر: عطفُ بَيَانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: «أنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ».

وأشار بقوله: «وليس أن يبدل بالمرضِيّ» إلى أنَّ تجويز كَوْنِ «بِشْرٍ» بدلاً غيرُ مَرْضِيٍّ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفَرَّاء والفارسي.

* * *

عَطْفُ النّسَقِ

تَـالٍ بِـحَـرْفٍ مُـتْـبِـعٍ عَـطْـفُ الـنّـسَـقْ
كَـاخْـصُـصْ بِـوُدٍّ وَثَـنَـاءٍ مَـنْ صَـدَقْ

عطفُ النسق هو: التابع، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أحَدُ الحروف التي سنذكرها، كـ«اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ».

فخرج بقوله «المتوسط ـ إلى آخره» بقيةُ التوابعِ.

* * *

فَـالْـعَـطْـفُ مُـطْـلَـقـاً: بِـواوٍ، ثُـمَّ، فَـا،
حَـتَّـى، أَمَ، أَوْ، كـ«فِـيـكَ صِـدْقٌ وَوَفَـا»

حُرُوفُ العطف على قسمين:

أحدهما: ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: لفظاً وحكماً، وهي: الواو، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو». وثُمَّ، نحو: «جَاءَ زيد ثُمَّ عمرو». والفَاءُ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ فعمرو». وحَتَّى، نحو: «قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ» وأَمْ، نحو: «أَزَيْدٌ عندك أَمْ عمرو؟». وأَوْ، نحو: «جاءَ زيد أَوْ عمرو».

والثاني: ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط، وهو المراد بقوله:

* * *

وَأَتْـبَـعَـتْ لَـفْـظـاً فَـحَـسْـبُ: بَـلْ، وَلاَ،
لَـكِـنْ، كـ«لَـمْ يَـبْـدُ امْـرُؤٌ لَـكِـنْ طَـلاَ»

هذه الثلاثة تَشْرَكُ الثانيَ مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تَضْرِبْ زيداً لَكِنْ عمراً».

* * *

فَــاعْــطِــفْ بِــوَاوٍ لاَحِــقــاً أَوْ سَــابِــقــاً
ـ فِــي الْحُــكْــمِ ـ أَوْ مُــصَــاحِــبــاً مُــوَافِــقــاً

لمَّا ذكر حُرُوفَ العطفِ التسعة شَرَعَ في ذكر معانيها.

فالواو: لمطلق الجمع عند البصريين؛ فإذا قلت: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» دَلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحْتَمَلَ كَوْنَ «عمرو» جاء بعد «زيد»، أو جاء قبله، أو جاء مُصَاحِباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو: «جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه»، فَيُعْطَفُ بها: اللاحِقُ، والسابِقُ، والمصاحِبُ.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وَرُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[1]

* * *

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ، كَـ«اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي»

اختصَّتِ الوَاوُ ـ من بين حروف العطف ـ بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه، نحو: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» ولو قلت: «اختصم

سورة المؤمنون الآية ٣٧.

(إن) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (هِيَ) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (إلا) حرف استثناء ملغى. (حياتنا) (حياة) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (الدنيا) نعت للحياة مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. (نموت) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (نحن). (ونحيا) (الواو) حرف عطف. (نحيا) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن).

زيد» لم يجز، ومثله «اَصْطَفَ هذا وابني، وتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف؛ فلا تقول: «اختصم زيد فعمرو».

* * *

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ ... وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

أي: تدلُّ الفاء على تَأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلاً به، و«ثم» على تأَخُّرِهِ عنه منفصلاً، أي: مُتَرَاخِياً عنه، نحو: «جاء زيد فعمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾[1]، و«جاء زيد ثم عمرو» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾[2]

* * *

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

اختصَّتِ الفاء بأنها تَعْطف ما لا يَصْلُحُ أن يكون صلة ـ لخلوه عن ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة ـ لاشتماله على الضمير ـ نحو: «الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ»، ولو قلت: «ويغضب زيد» أو «ثم يغضب زيد» لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فَاسْتُغْنِى بها عن الرابط، ولو قلت:

---

(١) سورة الأعلى الآية ٢.

(الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل جر نعت. (خلق) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (فسوى) (الفاء) حرف عطف. (سوى) فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

(٢) سورة فاطر الآية ١١.

(والله) (الواو) حرف استئناف. (الله) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (خلقكم) (خلق) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) والجملة خبر المبتدأ. و(الكافي) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (من تراب) جار ومجرور متعلقان بـ(خلقكم) . (ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (جعلكم) جعل فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازاً والكاف مفعول به. (من نطفة) جار ومجرور متعلقان بجعلكم والجملةُ معطوف على خلقكم.

«الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيد الذبابُ» جاز؛ لأنك أتَيْتَ بالضمير الرابط.

* * *

بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلاَ   يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

يُشْتَرط في المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبله وغايةً له: في زيادة، أو نَقْصٍ، نحو: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وقَدِمَ الْحُجّاجُ حَتّى الْمُشَاةُ».

* * *

وَ«أَمْ» بِهَا اعْطِفْ أَثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةْ
أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَهْ

«أم» على قسمين: منقطعة، وستأتي، ومتصلة، وهي: التي تقع بعد همزة التسوية نحو: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ» ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[1] والتي تقع بعد همزة مُغْنِية عن «أيٍّ» نحو أَزَيْدٌ عندك أم عَمْرٌو» أي: أيُّهُمَا عندك؟.

* * *

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ، إنْ   كَانَ خَفَا الْمَعنى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

أي: قد تُحْذَفُ الهمزة - يعني هَمْزَةَ التسوية، والهمزةَ المغنية عن أيّ - عند أمْنِ اللبسِ، وتكون «أم» متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءةُ ابن مُحَيْصِن:

---

(1) سورة ابراهيم الآية ٢١.

(سواء) خبر مقدّم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (علينا) جار ومجرور متعلقان بسواء. (أجزعنا) الهمزة حرف مصدري للتسوية جزعنا فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ (نا) ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والمصدر المؤول من الهمزة وما في حيزها في محل رفع مبتدأ مؤخر. (أم) حرف عطف. (صبرنا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ (نا) ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1] بإسقاط الهمزة من «أندرتهم»، وقولُ الشاعر:

٢٩٤ ـ لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ

أي: أَبِسَبْعٍ.

* * *

وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ   إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزةُ التسويةِ، ولا همزةٌ مُغْنِيَةٌ عن أي: فهي مُنْقَطِعَة وتفيد الإضرابَ كبَلْ، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[2] أي: بل يقولون افتراء، ومثلُه «إنَّهَا لإبلٌ أمْ شَاءٌ» أي: بل هي شاء.

---

[1] سورة البقرة الآية ٦.

(سواء) خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة أو خبر إن. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بـ(سواء). (أأنذرتهم) (الهمزة) حرف استفهام بمعنى التسوية وهمزة التسوية حرف وطبيعته تجري مجرى المصادر من الفعل الذي بعده. (أنذر) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. (والتاء) ضمير متصل في محل رفع فاعل. (هم) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من الهمزة والفعل في محل رفع مبتدأ مؤخر والتقدير: إنذارهم وعدمه سواء عليهم، أي الإنذار وعدمه متساويان، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جملة اعتراضية اعترضت بين اسم إن وخبرها أم حرف عطف. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (تنذرهم) فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). (هم) ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

[2] سورة السجدة الآية ١ ـ ٢.

(لا ريب) (لا) حرف نفي للجنس مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ريب) اسمها مبني على الفتح في محل نصب. (فيه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا) من (ب) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ (تنزيل) ويجوز أن يكون خبر بعد خبر، ويجوز أن يتعلق بحال من الضمير من (فيه) وجملة (لا ريب) اعتراضية لا محل لها من الإعراب. (أم) حرف عطف (افتراه) فعل ماضٍ مبني على فتح المقدر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به.

خَـيِّـرْ، أَبِـحْ، قَـسِّـمْ ـ بِـأَوْ ـ وَأَبْـهِـمِ،
وَاشْـكُـكْ، وَإِضْـرَابٌ بِـهَـا أَيْـضـاً نُـمِـي

أي: تستعمل «أو» للتخيير، نحو «خذْ مِنْ مَالِي دِرْهَماً أو ديناراً» وللإباحة نحو «جَالِسِ الْحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ، والفرقُ بين الإباحة والتخيير: أن الإباحة لاَ تَمْنَع الجمعَ، والتخيير يمنعه، وللتقسيم، نحو «الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف» وللإبهام على السامع، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنْتَ عالماً بالجائي منهما وقَصَدْتَ الإبهام على السامع، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1] ، وللشك، نحو «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكاً في الجائي منهما، وللإضراب كقوله:

٢٩٥ ـ مَـاذَا تَـرَى فـي عِـيَـالٍ قَـدْ بَـرِمْـتُ بِـهِـمْ
لَمْ أُحْـصِ عِـدَّتَـهُـمْ إلاَّ بِـعَـدَّادِ
كَـانُـوا ثَـمَـانِـيـنَ أَوْ زَادُوا ثَـمَـانِـيَـةً
لَـوْلاَ رَجَـاؤُكَ قَـدْ قَـتَـلْـتُ أَوْلاَدِي

أي: بل زادوا.

* * *

وَرُبَّـمَـا عَـاقَـبَـتِ الْـوَاوَ، إذا لَـمْ يُلْـفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا

قد تستعمل «أو بمعنى الواو عند أمْنِ اللَّبْسِ» كقوله:

٢٩٦ ـ جَـاءَ الْـخِـلاَفَـةَ أَوْ كَـانَـتْ لَـهُ قَـدَراً
كَـمَـا أَتَـى رَبَّـهُ مُـوسَـى عَـلَىٰ قَـدَرِ

---

(١) سورة سبأ الآية ٢٤.

(وأنا) (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (أنا) حرف توكيد ونصب (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم (أن). (أو آباكم) (أو) حرف عطف. (آبا) ضمير منفصل في محل نصب معطوف على اسم (أن). (وكم) حرف خطاب. (لعلى هدى) اللام لام المزحلقة. (على هدى) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر أن، والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب معطوفة على جملة (مقول القول) السابقة. (مبين) صفة مجرورة وعلامة جرها السكون الظاهرة على آخرها.

أي: وكانت له قدراً.

* * *

وَمِثْلُ «أوْ» في القَصْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَهْ
في نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ»

يعني أن «إمَّا» المسبوقَةَ بمثلها تفيد ما تفيده «أو»: من التخيير، نحو: «خذ من مالي إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً» والإباحة، نحو: «جَالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ» والتقسيم، نحو: «الكلمة إمَّا اسم وإمَّا عل وإمَّا حرف» والإبهام والشك، نحو: «جاء إما زيد وإما عمرو».

وليست «إما» هذه عاطفة، خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف العطف.

* * *

وَأوْلِ «لَكِنْ» نَفْياً أوْ نَهْياً، وَ«لاَ»
نِدَاءً أوْ أمْراً أوِ اثْبَاتاً تَلاَ

أي: إنما يُعْطَفُ بلكن بعد النفي، نحو: «ما ضَرَبْتُ زيداً لَكِنْ عمراً» وبعد النهي، نحو: «لا تَضْرِبْ زيداً لَكِنْ عمراً»، ويُعْطَفُ بـ«لا» بعد النداء، نحو: «يا زيد لا عمرو» والأمرِ، نحو: «اضْرِبْ زيداً لا عمراً» وبعد الإثبات، نحو: «جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف بـ«لا» بعد النفي، نحو: «ما جاء زيد لا عمرو» ولا يعطف بـ«لكن» في الإثبات، نحو: «جاء زيد لكن عمرو».

* * *

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا   كَلَمْ أكُنْ في مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأوَّلِ   في الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالأمْرِ الْجَلِي

يُعْطَفُ ببل في النفي والنهي؛ فتكون كلكن: في أنها تُقَرِّرُ حكم ما قبلها، وتثبت نقيضَهُ لما بعدها، نحو: «ما قام زيد بل عمرو، ولا تَضْرِبْ زيداً بل

عمراً» فقررت النفيَ والنهيَ السابقين، وأثبتت القيامَ لعمرو، والأمْرَ بضربه.

ويُعْطَفُ بها في الخبر المُثْبَتِ، والأمر؛ فتفيد الإضرابَ عن الأول، وتَنْقُلُ الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأولُ كأنه مسكوتٌ عنه، نحو: «قام زيد بل عمرو، واضْرِبْ زيداً بل عمراً».

* * *

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ
فِي النَّظْمِ فَاشِياً، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

إذا عطفتَ على ضمير الرفعِ المتصل وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويَقَعُ الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1] فقوله: «وآباؤكم» معطوف على الضمير في «كنتم» وقد فصل بـ«أنتم» وورد - أيضاً - الفَصْلُ بغير الضمير. وإليه أشار بقوله: «أو فاصل ما» وذلك كالمَفْعُول به، نحو «أكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[2]؛ فمن: معطوف على الواو (في يدخلونها)، وصَحَّ ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من «يدخلونها» ومثله الفصلُ بلا النافية، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[3]، فـ«آباؤنا» معطوفٌ على

(١) سورة الأنبياء الآية ٥٤.

(لقد) اللام لام القسم، قد حرف تحقيق (كنتم) كان فعل ماضٍ مبني على السكون في محل رفع اسم كان والميم علامة الجمع، (أنتم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع تأكيد لضمير المخاطبين في كنتم، (آباؤكم) آباؤكم معطوف بالواو على أنتم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

(٢) مر معنا اعرابها.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٤٨.

(ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أشركنا) (أشرك) فعل ماضٍ مبني على السكون. (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (ولا آباؤنا) (الواو) حرف =

«نا» وجاز ذلك للفصل (بين المعطوف والمعطوف عليه) بلا.

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، نحو «اَضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ اَلْجَنَّةَ﴾[1] فـ«زَوجُكَ» معطوف على الضمير المستتر في «اَسْكُنْ» وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل - وهو «أنت» -.

وأشار بقوله: «وبلا فصل يرد» إلى أنه قد وَرَدَ في النظم كثيراً العطفُ على الضمير المذكور بِلاَ فَصْل، كقوله:

٢٩٧ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

فقوله: «وَزُهْرٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «أَقْبَلَتْ».

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه رحمه الله تعالى: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وعُلِمَ من كلام المصنف: أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فَصْلٍ، نحو «زَيْدٌ مَا قَامَ إِلاّ هُوَ وَعَمْرٌو» وكذلك الضميرُ المنصوبُ المتصلُ والمنفصلُ، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْراً، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلاّ إِيَّاكَ وَعَمْراً».

وأما الضمير المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له، نحو «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ» ولا يجوز «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ». هذا مَذْهَبُ الجمهور، وأجاز ذلك

= عطف. (لا) حرف نفي مؤكد (آباتنا) معطوفة على الضمير في أشركنا، وهو مضاف و(نا) ضمير متصل مبني على السكون مضاف إليه وجاز لوجود (لا).

(1) سورة البقرة الآية ٣٥.

(اسكن) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). (أنت) تأكيد للفاعل المستتر في اسكن. (وزوجك) (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (زوجك) معطوف على الضمير المستكن ومن عطف الظاهر على الضمير توكيده بالضمير المنفصل. (الجنة) مفعول به منصوب على (السعة) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الكوفيون، واختارهُ المصنف، وأشار إليه بقوله:

* * *

وَعَـوْدُ خَافِضٍ لَـدَى عَـطْـفٍ عَـلَـى ضَـمِـيـرِ خَـفْـضٍ لاَزِمـاً قَـدْ جُـعِـلاَ
وَلَـيْـسَ عِـنْـدِي لاَزِمـاً؛ إِذْ قَـدْ أَتَـى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

أي: جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إعَادَةَ الخافِض - إذا عُطِفَ على ضمير الخفض - لازماً، ولا أقول به؛ لورود السماع: نثراً، ونظماً، بالعطف على الضميرالمخفوض من غير إعادة الخافض؛ فمن النثر قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[1] بجرّ «الأرحام» عطفاً على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه، رحمه الله تعالى:

٢٩٨ - فَـالْـيَـوْمَ قَـرَّبْـتَ تَـهْـجُـونَـا وَتَـشْـتُـمُـنَـا
فَـاذْهَـبْ فَـمَـا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَـجَـبِ

بجر «الأيام» عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

* * *

وَالْـفَـاءُ قَـدْ تُـحْـذَفُ مَـعْ مَـا عَـطَـفَـتْ وَالْـوَاوُ، إِذْ لاَ لَـبْـسَ، وَهْـيَ انْـفَـرَدَتْ
بِـعَـطْـفِ عَـامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَـقِـي مَـعْـمُـولُـهُ، دَفْـعـاً لِـوَهْـمٍ اتُّـقِـي

قد تُحْذَفُ الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ

[1] سورة النساء الآية ١.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب صفة. (تساءلون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، (والواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (به) جار ومجرور متعلقان بـ(تساءلون). (الأرحام) (الواو) حرف عطف، (الأرحام) عطف على (الله)، وفي هذا العطف تنزيه بمنزلة القرابة ووجب البر بها ومراعاتها.

مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[1] أي: فأفطَرَ فعليه عِدَّةٌ من أيام أخر، فحذف «أفطَرَ» والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ» أي: رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانِ.

وانفردت الواو ـ من بين حُرُوفِ العطف ـ بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي مَعْمُولُهُ، ومنه قولُه:

٢٩٩ ـ إِذَا مَـا الْـغَـانِـيَـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمـاً

وَزَجَّـجْـنَ الْحَـوَاجِـبَ وَالْـعُـيُـونَـا

فـ«الْعُيُونَ»: مفعول بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: وَكَحَّلْنَ الْعُيُونَ، والفعل المحذوف معطوف على «زَجَّجْنَ».

* * *

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا ـ هُنَا ـ اسْتَبِحْ   وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ

قد يُحْذَفُ المعطوف عليه للدلالة عليه، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[2] قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم (آياتي فلم

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٤.

(الفاء) الفصيحة رابطة لشرط محذوف. (من) اسم شرط جاز مبتدأ. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط واسمها ضمير مستتر فيه تقديره هو. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (مريضاً) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (على سفر) جار ومجرور متعلقان بمحذوف معطوف على مريضاً. (فعدة) الفاء رابطة لجواب الشرط وعدة مبتدأ خبره محذوف أي (فعليه عدة)، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره فالحكم عدة والجملة الإسمية المقترنة بالفاء في محل جزم جواب الشرط وفعل الشرط وجوابه خبر من. (من أيام) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لعدة، (أخر) صفة لأيام وعلامة جره الفتحة الظاهرة لأنه ممنوع من الصرف.

(٢) سورة الجاثية الآية ٣١.

الهمزة للاستفهام التوبيخي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والفاء واقعة في جواب الشرط المقدر حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لم) حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تكن) فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون وذلك إذا جزم المضارع (يكون) كانت علامة جزمه سكون النون فاجتمع ساكنان الواو والنون. =

تكن تتلى عليكم). فحذف المعطوف عليه، وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقوله: «وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ ـ إلى آخره» إلى أن العطف ليس مُخْتَصّاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو «يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وجَاءَ زَيْدٌ وركبَ، واضرب زيداً وقُمْ».

* * *

وَاعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً ... وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

يجوز أن يُعْطَفَ الفعلُ على الإسم المُشْبِهِ للفعل، كاسم الفاعل، ونحوه، ويجوز أيضاً عَكْسُ هذا، وهو: أن يُعْطَفَ على الفعلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الإِسْمِ ٱسْمٌ؛ فمن الأول قولُه تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾[(1)] وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾[(2)]، ومن

= ومن ثم حذفوا الواو للتخلص من التقاء الساكنين فصار اللفظ [يكن]. (آياتي) اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منعه من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (تتلى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من هظورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان والجملة من كان واسمها وخبرها مقول القول مقدر والتقدير [والله أعلم فيقال لهم ألم تكن آياتي] والجملة من القول المقدر ومقوله في محل رفع خبر مبتدأ الذين كفروا والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط وجملة الشرط والجواب معطوفة لا محل لها من الإعراب عليكم على حرف جر والكاف ضمير مبني على الضم في محل جر والجار والمجرور متعلقان بتتلى.

(1) سورة العاديات الآية ٣ ـ ٤.

الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (المغيرات) معطوفة على الموريات مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة. (صبحاً) ظرف زمان مفعول فيه مصنوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (فاثرن) الفاء حرف عطف، اثرن فعل ماض مبني على السكون والنون نون النسوة فاعل. (به) جار ومجرور متعلقان بـ اثرن. (نقعاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(2) سورة الحديد الآية ١٨.

(إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (المصدقين) اسمها منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم. (والمصدقات) الواو حرف عطف =

الثاني قولُه:

٣٠٠ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ
وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا

وقوله:

٣٠١ - بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ
يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

فـ«مُجْرٍ»: معطوف على «يُبِيرُ»، و«جَائِرٍ»: معطوف على «يَقْصِدُ».

* * *

= المصدقات معطوفة على المصدقين منصوبة وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة لأنها جمع مؤنث سالم. (وأقرضوا) الواو واو الاعتراض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أقرضوا فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (قرضاً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (حسناً) نعت مصنوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

البَدَلُ

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ ... وَاسِطَةٍ ـ هُوَ المُسَمَّى بَدَلا

البدل هو: «التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة».

فـ«التابع»: جنس، و«المقصود بالنسبة»: فَصْل، أخرج: النعتَ، والتوكيدَ، وعطفَ البيان؛ لأن كل واحد منهما مُكَمِّلٌ للمقصود بالنسبة، لا مقصودٌ بها، و«بلا واسطة»: أخرج المعطوف ببَلْ، نحو «جاء زيد بل عمرو»؛ فإن «عمراً» هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة ـ وهي بل ـ وأخرج المعطوفَ بالواو ونحوها؛ فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة.

* * *

مُطَابِقَاً، أَوْ بَعْضاً، أوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ، يُلْفَى، أو كمَعْطُوفٍ بِبَلْ

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ، إِنْ قَصْداً صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

كَزُرْهُ خَالِداً، وَقَبِّلْهُ اليَدَا، ... وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل، وهو البدل المطابِقُ للمبدَلِ منه المُسَاوِي له في المعنى، نحو «مررت بأخيك زَيْدٍ، وزُرْهُ خالداً».

الثاني: بدل البعض من الكل، نحو «أكلْتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ، وَقبِّلْهُ اليَدَ».

الثالث: بدلُ الاشتمالِ، وهو الدَّالُّ على مَعْنىً في متبوعِهِ، نحو «أعجبني زَيْدٌ علمُهُ، واعْرِفْهُ حقّه».

الرابع: البدل المُبَايِنُ للمبدَلِ منه، وهو المراد بقوله «أو كمعطوف ببل» وهو على قِسْمَيْنِ؛ أحدهما: ما يُقْصَدُ مبتوعُه كما يُقْصَد هو، ويسمى بدلَ الإضرابِ وبدلَ البَدَاء، نحو «أَكَلْتُ خُبزاً لحماً» قَصَدْتَ أولا الإخبارَ بأنك أكلتَ خبزاً، ثم بَدَا لك أنكَ تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً، وهو المراد بقوله: «وذا للإضراب اعْزُ إن قَصْداً صحب» أي: البدل الذي هو كمعطوف ببل انْسُبْه للإضراب إن قُصِد متبوعُه كما يُقْصَدُ هو، الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصودُ البدلَ فقط، وإنما غَلِطَ المتكلم، فذكر المبدل منه، ويسمى بدلَ الغَلَطِ والنسيان، نحو «رأيتُ رجلاً حماراً» أردتَ أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً، فغلطت بذكرِ الرجل، وهو المراد بقوله: «ودون قصد غلط به سُلِبَ» أي: إذا لم يكن المبدَلُ منه مقصوداً فيسمى البدلُ بَدَلَ الغَلَطِ؛ لأنه مزيلٌ الغلطَ الذي سبق، وهو ذِكْرُ غيرِ المقصودِ.

وقوله: «خُذْ نَبْلاً مَدىً» يصلح أن يكون مثالاً لكل من القسمين؛ لأنه إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى فهو بدل الإضراب، وإن قصد المدى فقط ـ وهو جمع مُدْيَةٍ، وهي الشَّفْرَة ـ فهو بدل الغلط.

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ، إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ
أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً، أَوِ اشْتِمَالاً كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

أي: لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إن كان البدلُ بدَل كل من كل، واقتضى الإحَاطَةَ والشمول، أو كَان بدلَ اشتمالٍ، أو بدل بعض من كل.

فالأول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[1]؛ فـ«أولنا»

---

(١) سورة المائدة الآية ١١٤.

(العيد) مشتق من العود لأنه يعود كل سنة وإنما كسرت عينه لأن الواو وقعت بعد كسرة والأصل عويد كميزان أصله موزان فقلبت الواو ياء لرفعها بعد كسرة. (تكون) فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره واسمها مستتر فيه جوازاً تقديره هي. (عيداً) خبر تكون وجملة تكون صفة ثانية لمائدة. (لنا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال لأنه كان في الأصل =

بدل من الضمير المجرور باللام ـ وهو «نا» ـ فإن لم يَدُلَّ على الإحاطة امتنع، نحو «رأيتك زيداً».

والثاني كقوله:

٣٠٢ ـ ذَرِيـنِـي؛ إنَّ أَمْـرَكِ لَـنْ يُـطَـاعَـا
وَمَـا أَلْـفَـيْـتِـنِـي حِـلْـمِـي مُـضَـاعَـا

فـ«حِلمِي» بدلُ اشتمال من الياء في «أَلْفَيْتِنِي».

والثالث كقوله:

٣٠٣ ـ أَوْعَـدَنِـي بِـالـسِّـجْـنِ وَالأَدَاهِـمِ
رِجْـلِي، فَـرِجْـلِي شَـثْـنَـةُ المَنَـاسِـمِ

فـ«رجلي» بدلُ بعضٍ من الياء في «أَوْعَدَنِي».

وفُهِمَ من كلامه: أنه يُبْدَلُ الظاهر من الظاهر مطلقاً كما تقدم تمثيله، وأن ضمير الغيبة يُبدل منه الظاهِرُ مطلقاً، نحو «زُرْهُ خالداً».

* * *

وَبَـدَلُ الـمُـضَـمَّـنِ الْـهَـمْـزَ يَـلِـي هَمْزاً، كَـ«مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي»؟

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخولُ هَمْزةِ الاستفهام على البدل، نحو «مَنْ ذَا أسعيدٌ أمْ عَلِيٌّ؟ وما تفعلُ أَخَيْراً أَمْ شَرّاً؟ ومتى تأتينا أغداً أمْ بَعْدَ غِدٍ؟».

* * *

وَيُبْدَلُ ٱلْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، كَـ«مَنْ يَصِلْ إِلَيْـنَـا يَسْتَعِنْ بِنَـا يُعَنْ

= صفة تقدمت على موصوفها وهو قوله عيداً. (لأولنا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف بدل من (لنا) بتكرير العامل. (وآخرنا) الواو حرف عطف آخر معطوف على أولنا مضاف نا ضمير متصل مضاف إليه.

كما يُبْدَلُ الإسمُ من الإسم يُبْدَل الفعلُ من الفعلِ، فـ«يَسْتَعِنْ بِنَا»: بَدَلٌ من «يَصِلْ إلينا»، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[1] فـ«يُضَاعَفْ»: بَدَلٌ من «يَلْقَ» فإعرابه بإعرابه، وهو الجزم، وكذا قولُه:

٣٠٤ ـ إنَّ عَـلَـيَّ الـلَّـهَ أَنْ تُـبَـايِـعَـا

تُـؤْخَـذَ كَـرْهـاً أَنْ تَجِـيءَ طَـائِـعَـا

فـ«تؤخذ»: بدلٌ من «تُبَايِعَا» ولذلك نصب.

* * *

(١) سورة الفرقان الآية ٦٧ ـ ٦٨.

(الواو) اعتراضية مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يفعل) فعل مضارع مجزوم وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ذلك. (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به واللام للتنبيه والكاف حرف دال على الخطاب. (يلق) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من فعل الشرط وجواب الشرط في محل رفع خبر مبتدأ مَن. (يضاعف) فعل مضارع مني للمجهول مجزوم محله بدل من يلق وعلامة جزمه السكون. (له) جار ومجرور متعلقان بـ يضاعف. (العذاب) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (يوم) ظرف زمان مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف. (القيامة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

النِّدَاءُ

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا»،
وَأَيْ، وَآ» كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ«وَا» لِمَنْ نُدِبْ
أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً، أو غيره، فإن كان غيرَ مندوب: فإما أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد ـ كالنائم والساهي ـ أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء: «يَا، وأيْ، وآ، وهَيَا» وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو «أَزَيْدُ أَقْبِلْ»، وإن كان مندوباً ـ وهو المُتَفَجَّعُ عليه، أو المُتَوَجَّعُ منه ـ فله «وَا» نحو «وَازَيْدَاهُ»، و«وَاظَهْرَاهُ» و«يَا» أيضاً، عند عَدَم التباسه بغير المندوب، فإن التبس تعينت «وَا» وامتنعت «يَا».

* * *

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ، وَمُضْمَرٍ، وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلّْ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَه

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو «ازَيْدَاهُ» ولا مع الضمير، نحو «يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفِيتُكَ» ولا مع المستغاث، نحو «يَا لَزَيْدٍ».

وأما غيرُ هذه فيُحْذَفُ معها الحرفُ جوازاً؛ فتقول في «يَا زَيْدُ أَقْبِلْ»: «زَيْدُ أَقْبِلْ» وفي «يَا عَبْدَ اللّهِ ارْكَبْ»: «عَبْدَ اللّهِ ارْكَبْ».

لكن الحذفَ مع إسم الإشارة قليلٌ، وكذا مع اسم الجنس، حتى إنَّ أكْثَرَ النحويين مَنَعُوه، ولكن أجازه طائفة منهم، وتبعهم المصنف، ولهذا قال: «ومن يمنعه فانصر عاذله» أي: انصر مَنْ يعذله على مَنْعه؛ لورود السماع به، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1] أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر:

٣٠٥ - ذَا، ارْعِوَاءً، فَلَيْس بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ ... أسِ شَيْباً إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي: يا ذا، وممَّا ورد منه مع اسم الجنس قولهم: «أَصْبح لَيْلُ» أي: يا ليل، و«أَطْرِقْ كَرَا» أي: يَا كَرَا.

* * *

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

لا يخلو المنادى من أن يكون: مفرداً، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به.

فإن كان مفرداً، فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غيرَ مقصودة.

فإن كان مفرداً ـ معرفة، أو نكرة مقصودة ـ بُنِيَ على ما كان يُرْفَعُ به؛ فإن كان يرفع بالضمةُ بنِيَ عليها، نحو «يَا زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ»، وإن كان يُرْفَعُ

---

[1] سورة البقرة الآية ٨٥.

(ثم) حرف عطف يفيد التراخي. (أنتم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. (هؤلاء) الهاء للتنبيه (أؤلاء) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع بدل من الضمير، وقيل في محل نصب على الذم بفعل محذوف تقديره أذم، وقيل في محل نصب على أنه منادى محذوف منه حرف النداء. (تقتلون) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. (أنفسكم) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه وقيل اسم الإشارة هو الخبر (جملة تقتلون حال).

بالألف أو بالواو فكذلك، نحو «يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلاَنِ»، و«يَا زَيْدُون، وَيَا رُجَيْلُون» ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، وناصبُه فعلٌ مضمر نابَتْ «يا» مَنَابه، فأصلُ «يا زيدُ»: أَدْعُو زيداً، فحذف «أدعو» ونابت «يا» مَنَابَهُ.

* * *

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

أي: إذا كان الإسمُ المنادى مبنياً قبل النداء قُدِّرَ ـ بعد النداء ـ بناؤه على الضم، نحو «يا هذَا». ويَجْرِي مجرى ما تجدَّدَ بناؤه بالنداء كزيد: في أنه يُتْبَعُ بالرفع مُرَاعَاةً للضم المقدَّرِ فيه، وبالنصب مُراعاةً للمحل؛ فتقول «يا هذا العاقِلُ، والعاقلَ» بالرفع والنصب، كما تقول: «يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ».

* * *

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ، وَالْمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ ـ انْصِبْ عَادِماً خِلاَفاً

تقدَّمَ أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أن نكرة مقصودة يُبْنَى على ما كان يرفع به، وذَكَر هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة: أي غيرَ مقصودةٍ، أو مضافاً، أو مُشَبَّهاً به ـ نُصِبَ.

فمثالُ الأول قولُ الأعمى «يا رجلاً خُذْ بيدي» وقول الشاعر:

٣٠٦ ـ أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغاً ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلاَقِيَا

ومثالُ الثاني قولُك: «يا غُلاَمَ زيدٍ»، و«يا ضاربَ عمروٍ».

ومثالُ الثالث قولُكَ «يا طالعاً جَبَلاً، ويا حَسَناً وَجْهُه، ويا ثَلاَثَةً وثلاثين» (فيمن سميته بذلك).

* * *

وَنَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ، مِنْ ... نَحْوِ «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ» لا تَهِنْ

أي: إذا كان المنادى مفرداً، عَلَماً، ووُصِفَ بـ«ابْنٍ» مضافٍ إلى عَلَم، ولم يُفْصَلْ بين المنادى وبين «ابن» ـ جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضمّ، نحو «يا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو» والفتحُ إتباعاً، نحو «يا زَيْدَ ابْنَ عَمْرٍو»، ويجب حذف ألف «ابن» والحالة هذه خطّاً.

* * *

وَالضَّمُّ ـ إنْ لم يَلِ الابْنُ عَلَماً، أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ ـ قَدْ حُتِما

أي: إذا لم يقع «ابن» بعد عَلَم، أو لم يقع بعد عَلَم، وَجَبَ ضمُّ المنادى، وامتنع فتحُه؛ فمثالُ الأول نحو «يا غلامُ ابنَ عمرو، ويا زيدُ الظريفَ ابن عمرو» ومثالُ الثاني: «يا زَيْدُ ابْنَ أخينا» فيجب بناء «زيد» على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف «ابن» والحالة هذه.

* * *

وَاضْمُمْ، أوِ انْصِبْ ـ ما اضْطِرَاراً نُوِّنا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

تقدَّمَ أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفَةً، أو نكرة مقصودة ـ يجب بناؤه على الضم، وذَكَر هنا أنه إذا اضْطُرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السماع بهما؛ فمن الأول قولُه:

٣٠٧ ـ سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

ومن الثاني قولُه:

٣٠٨ ـ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليّ، وَقَالَتْ:
يَا عَدِيّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

* * *

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يا» و«أَلْ» إلاّ مَعَ «اللَّهِ» وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ
وَالأكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» في قَرِيضِ

لا يجوز الجمعُ بين حرف النداء، و«أل» في غير اسم الله تعالى، وما سمي به من الْجُمَلِ، إلا في ضرورة الشعر كقوله:

٣٠٩ ـ فَيَا الْغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَن تُعْقِبَانَا شَرَّا

وأما مع اسم الله تعالى ومَحْكِيِّ الجمل فيجوز، فتقول: «يا الله» بقطع الهمزة ووَصْلِهَا، وتقول فيمن اسمه «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ»: «يا الرجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ».

والأكثَرُ في نداء اسم الله «اللَّهُمَّ» بميم مشددةٍ مُعَوَّضَة من حرف النداء وشذّ الجمع بين الميم وحرفِ النداء في قوله:

٣١٠ ـ إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا
أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّا

* * *

فَصْلٌ

تَـابِـعَ ذِي الـضَّـمِّ الـمُـضَـافَ دُونَ أَلْ ... أَلْـزِمْـهُ نَـصْـبـاً، كـأَزَيْـدُ ذَا الْـحِـيَـلْ

أي: إذا كان تابعُ المنادى المضموم مضافاً غَيْرَ مُصاحب للألف واللام وَجَبَ نَصْبُه، نحو «يَا زَيْدُ صاحبَ عَمْرو».

* * *

وَمَا سِوَاهُ انْصِبْ، أَوِ ارْفَعْ، وَاجْعَلاَ ... كَـمُـسْـتَـقِـلٍّ نَـسَـقـاً وَبَـدَلاً

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُهُ ـ وهو المضاف المصاحب لأل، والمفرد ـ فتقول: «يَا زَيْدُ الكريمُ الأبِ» برفع «الكريم» ونَصْبِهِ، و«يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» برفع «الظريف» ونصبه.

وَحُكْمُ عطفِ البيانِ والتوكيدِ حُكْمُ الصفةِ؛ فتقول: «يَا رَجُلُ زَيْدٌ، وزَيْداً» بالرفع والنصب، و«يا تميم أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ».

وأما عطفُ النَّسَقِ والبَدَل ففي حكم المنادى المستقلِّ؛ فيجب ضمه إذا كان مفرداً، نحو «يَا رَجُلُ زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ وَزَيْدُ» كما يجب الضم لو قلت: «يا زيد»، ويجب نصبُه إن كان مضافاً، نحو «يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ الله» و«يَا زَيْدُ وأبا عبد الله»، كما يجب نصبه لو قلت: «يا أبا عبد الله».

* * *

وَإِنْ يَـكُـنْ مَـصْـحُـوبَ «أَلْ» مَـا نُـسِـقَـا ... فَـفِـيـهِ وَجْـهَـانِ، وَرَفْـعٌ يُـنْـتَـقَـى

أي: إنما يجب بناءُ المَنْسُوقِ على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل».

فإن كان بـ«أل» جاز فيه وجهان: الرفعُ، والنصبُ؛ والمختار، ـ عند الخليل وسيبويه، ومن تبعهما ـ الرَّفْعُ، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» أي: يُخْتَار؛ فتقول: «يَا زَيْدُ وَالْغُلَامُ» بالرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[1] برفع «الطير» ونصبه.

* * *

وَأَيُّـهَـا، مَـصْـحُـوبَ أَلْ بَـعْـدُ صِـفَـهْ	يَـلْـزَمُ بِـالـرَّفْـعِ لَـدَى ذِيَ الْـمَـعْـرِفَـهْ
وأَيُّـــهَــــذَا أَيُّـــهَـــا ٱلَّـــذِي وَرَدْ	وَوَصْــفُ أَيٍّ بِـــسِـــوَى هَـــذَا يُـــرَدّ

يقال: «يا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَذَا، ويَا أَيُّهَا الَّذِي فعل كذا»، فـ«أيُّ» منادى مفرد مبني على الضم، و«ها» زائدة، و«الرَّجُل» صفة لأيٍّ، ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازنيُّ نَصْبَهُ قياساً على جواز نصب «الظريف» في قولك «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» بالرفع والنصب.

ولا توصَفُ «أي» إلا باسْمِ جنسٍ مُحَلّىً بأل، كالرجل، أو باسم إشارة، نحو «يا أيُّهَذَا أقْبِلْ» أو بموصول مُحَلّىً بأل «يا أيُّهَا الذي فعل كذا».

* * *

وَذُو إِشَــارَةٍ كَــأَيٍّ فِــي الــصِّــفَــهْ	إِنْ كَـانَ تَـرْكُـهَـا يُـفِـيـتُ الْـمَـعْـرِفَـهْ

---

[1] سورة سبأ الآية ١٠.

(يا جبال) (يا) حرف نداء (جبال) منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. (أوبي) فعل أمر مبني على حذف النون، (والياء) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة جواب النداء لا محل لها من الإعراب، وجملة النداء وجوابه في محل نصب مقول لقول محذوف أي قلنا (يا جبال أوبي معه). (معه) ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، (والهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بـ(محذوف خال من الياء) في (أوبي). (الواو) واو المعية. (الطير) مفعول معه منصوب ويجوز أن يكون معطوفاً على (فضلاً) بحذف مضاف أي (وتسبيح الطير) كما يجوز أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (سخرنا الطير أو دعونا الطير نسبح معه)، ويجوز أن يكون معطوفاً على محل (جبال) منصوب بالفتحة الظاهرة.

يقال: «يَا هَذَا الرَّجُلُ» فيجب رفع «الرجل» إن «جعل «هذا» وُصَلَة لندائه كما يجب رفع صفة «أي»، وإلى هذا أشار بقوله: «إن كان تَرْكُهَا يُفِيت المعرفة» فإن لم يُجْعلِ ٱسْمُ الإشارة وُصْلَةً لنداء ما بعده لم يجب رَفْعُ صفته، بل يجوز الرفع والنصب.

* * *

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ» يَنْتَصِبْ ثَـانٍ، وَضُـمَّ وَٱفْـتَـحْ أوَّلاً تُـصِـبْ

يقال: «يَا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ» و:

٣١١ ـ * يَـا تَـيْـمُ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ *

٣١٢ ـ و* يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الْـيَـعْـمَـلاَتِ *

فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول: الضم، والنصب.

فإن ضمَّ الأوَّلُ كان الثاني منصوباً: على التوكيد، أو على إضمار «أعْنِي»، أو على البدليةِ، أو عطفِ البيان، أو على النداء.

وإن نُصِبَ الأوَّلُ: فمذهَبُ سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الإسم الثاني، وأن الثاني مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه، ومذهَبُ المبرد أنه مضاف إلى محذوفٍ مثلِ ما أُضِيفَ إليه الثاني، وأن الأصل: «يَا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ» فحذف «عدي» الأول لدلالة الثاني عليه.

* * *

المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

وَاجْعَلْ مُنَادَىً صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا   كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم؛ فإما أن يكون صحيحاً، أو معتلاً.

فإن كان معتلاً فحكمهُ كحكمِهِ غَيْرَ مُنَادىً، وقد سَبَقَ حكمه في المضاف إلى ياء المتكلم.

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: حذفُ الياء، والاستغناء بالكسرة، نحو «يَا عَبْدِ»، وهذا الأكثر.

الثاني: إثباتُ الياء سَاكِنَةً، نحو «يَا عَبْدِي» وهو دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلبُ الياءِ ألفاً، وَحَذْفُهَا، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو «يَا عَبْدَ».

الرابع: قلبُهَا ألفاً، وإبقاؤها، وقلبُ الكسرةِ فتحةً، نحو «يَا عَبْدَا».

الخامس: إثباتُ الياء مُحَرَّكَةً بالفتح، نحو «يَا عَبْدِيَ».

* * *

وَفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ   فِي «يَا ابْنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمَّ ـ لاَ مَفَرّ»

إذا أُضِيفَ المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، إلا في «ابن أم» و«ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتكسر الميم أو تفتح؛ فتقول: «يا ابن أمِّ أقبِلْ» و«يا ابن عَمَّ لا مَفَرَّ» بفتح الميم وكسرها.

* * *

وَفِـــي الـــنِّـــدَا «أَبَـــتِ، أَمَّـــتِ» عَـــرَضْ
وَاكْـسِـرْ أَوِ افْـتَـحْ، وَمِـنَ الْيَا الـتَّـا عِـوَضْ

يقال في النداء: «يا أَبَتِ، وَيَا أمَّتِ» بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء؛ فلا تقول: يا أبَتي، وَيَا أمَّتِي»؛ لأن التاءَ عوض من الياء؛ فلا يجمع بين العوض والمعَوَّض منه.

* * *

أسماءٌ لازَمتِ النِّداءَ

وَ«فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا	«لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، وَاطَّرَدَا
فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ «يَا خَبَاثِ»	وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ	وَلاَ تَقِسْ، وَجُرّ فِي الشعْرِ «فُلُ»

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو «يَا فُلُ» أي: يَا رَجُلُ، و«يَا لُؤْمَانُ» للعظيم اللُّؤْم، و«يَا نَوْمَانُ» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: «وَاطَّرَدَا في سَبِّ الأنثى» إلى أنه ينقاس في النداء استعمالُ فَعَالِ مبنياً على الكسر في ذَمِّ الأنثى وسَبِّها، من كل فعل ثلاثي، نحو «يَا خَبَاثِ، ويَا فَسَاقِ، ويَا لَكَاعِ».

وكذلك ينقاسُ استعمالُ فَعَالِ، مبنيّاً على الكسر، من كل فعل ثلاثي، للدلالة على الأمر، نحو «نَزَالِ، وضَرَابِ، وقَتَالِ»، أي: انْزِلْ، واضْرِبْ، واقْتُلْ».

وكثر استعمال فُعَل في النداء خاصة مقصوداً به سَبُّ الذكُورِ، نحو «يَا فُسَقُ، وَيَا غُدَرُ، وَيَا لُكَعُ» ولا ينقاس ذلك.

وأشار بقوله: و«جُرَّ في الشعر فُلُ» إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء، كقوله:

٣١٣ ـ (تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهَوْجَلِ)

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُلِ

الاستِغاثةُ

إذا اُسْـتُـغِـيـثَ مُـنَـادىً خُـفِـضَـا بِـاللاَّمِ مَفْـتُـوحاً كَـيَـا لَـلْـمُـرْتَـضَـى

يقال: «يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو» فيجر المستغاث بلام مفتوحة، ويجر المستغاث له بلام مكسورة، وإنما فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تُفْتَحُ مع المضمر، نحو «لَكَ، وَلَهُ».

* * *

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَفِـي سِوَى ذَلِكَ بِـالْـكَـسْـرِ ائْـتِـيَـا

إذا عُطِفَ على المستغاث مستغاثٌ آخر: فإما أن تتكرر معه «يا» أو لا.

فإن تكررت لَزِمَ الفتحُ، نحو «يَا لَزَيْدٍ ولَعَمْرٍو لِبكْرٍ» وإن لم تتكرر لَزِمَ الكسر، نحو «يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِبَكْرٍ» كما يلزم كَسْرُ اللام مَعَ المستغاث له، وإلى هذا أشار بقوله: «وفي سِوىَ ذلك بالكَسرِ ائْتِيَا» أي: وفي سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه «يَا» اكسر اللامَ وُجُوباً؛ فتكسر مَعَ المعطوف الذي لم تتكرر معه «يَا» ومَعَ المستغاث له.

* * *

ولاَمُ مـا اسْـتُـغِـيـثَ عَـاقَـبَـتْ أَلِـفْ وَمِـثْـلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَـعَـجُّـبٍ أُلِـفْ

تحذف لام المستغاث، ويؤتى بألِفٍ في آخره عوضاً عنها، نحو «يَازَيْدَا العمرو» ومثلُ المُسْتَغَاثِ المُتعجَّبُ منه، نحو «يَالَلدَّاهِيَةِ» و«يَالَلْعَجَبِ» فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتُعَاقِبُ اللامَ في الإسم المتعجَّبِ منه ألِفٌ؛ فتقول: «يَاعَجَبَا لِزَيْدٍ».

النُّدبَة

مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلاَ مَا أُبْهِمَا
وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَـ«بِئْرِ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَامَنْ حَفَرْ»

المندوب هو: المتفجَّعُ عليه، نحو «وَازَيْدَاهْ»، والمتوجَّعُ منه، نحو «واظَهْرَاهْ».

ولا يُنْدَبُ إلا المعرفة، فلا تندبُ النكرَةُ؛ فلا يقال: «وَارَجُلاَهْ»، ولا المبهم: كَاسم الإشارَةِ، نحو «وَاهَذَاهْ» ولا الموصولُ، إلا إن كان خالياً من «أل» واشتهر بالصلة، كقولهم «وَامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ».

* * *

وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوَّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أو غَيْرِهَا، نِلْتَ الأَمَلْ

يَلْحَقُ آخِرَ المنادى المندوبِ ألفٌ، نحو «ازَيْدَا لا تَبْعَدْ» ويُحْذَف ما قبلها إن كان ألفاً، كقولك: «وامُوسَاهْ» فحذف ألف «مُوسىَ» وأتى بالألف للدلالة على الندبة، أو كان تنويناً في آخر صلةٍ أو غيرها، نحو «وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه» ونحو «يا غلام زيداه».

* * *

وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا إن يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

إذا كان آخِرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألف الندبة من غير تغيير

لها، فتقول: «واغلامَ أحْمَدَاه» وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحُه، إلا أن أوْقَعَ في لَبْسٍ؛ فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولُكَ في «غلام زيد»: «واغلام زيداه»، وفي «زيد»: «وازَيْدَاه»، ومثالُ ما يُوقِعُ فتحُه في لبس: «واغلامَهُوه، وَاغُلاَمَكِيهْ» وأصله «واغُلامكِ» بكَسْر الكاف «واغلامَهُ» بضم الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبةِ: بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واواً لأنك لو لم تفعل ذلك وحذَفْتَ الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيتَ بألف الندبة، فقلت: «واغلامَكاه، واغلامَهَاه» لالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير المخاطبة بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطَبِ، والتبس المندوبُ المضافُ إلى ضمير الغائب بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائبةِ، وإلى هذا أشار بقوله: «والشكل حتماً - إلى آخره» أي: إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتح، أو ضم، أو كسر، فأوْلِهِ مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُوقعاً في لَبْسٍ، نحو «واغلامَهُوه، واغلامَكِيه» وإن لم يكن الفتح مُوقِعاً في لبس فافتح آخره، وأولِهِ ألفَ الندبةِ، نحو «وازيداه، وواغلام زيداه».

* * *

وَوعاقِفاً زِدْهَاءَ سكْتٍ، إنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فالمَدُّ، وَالْهَا لا تَزِدْ

أي: إذا وُقف على المندوب لحقه بعد الألف هاءُ السكتِ، نحو: «وَازَيْدَاهْ»، أو وقف على الألف نحو: «وازيدا» ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة، كقوله:

٣١٤ - ألاَ يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ

وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ

* * *

وَقَائِلٌ: وَاعَبْدِيَا، وَاعَبْدَا مَنْ فِي النِّدا الْيَاذَا سُكُونٍ أبْدَى

أي: إذَا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكَّنَ الياء قيل فيه: «وَاعَبْدِيَا» بفتح الياء، وإلحاق ألف الندبة، أو «يَا عَبْدا»، بحذف الياء،

وإلحاق ألف الندبة.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِف الياء أو يستغنى بالكسرة، أو يقلب الياءَ ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة، أو يقلبها ألفاً ويبقيها قيل: وَاعَبْدَا» ليس إلا.

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال «اعَبْدِيَا» ليس إلا.

فالحاصِلُ: أنه إنما يجوز الوجهان ـ أعني «وَاعَبْدِياً» و«وَاعَبْدَا» ـ على لغة مَنْ سَكَّنَ الياء فقط، كما ذكر المصنف.

* * *

التَّرْخِيمُ

تَـرْخِيـمـاً ٱحْـذِفْ آخِـرَ الـمُـنَـادَى كَـيَـاسُـعَـا، فِـيـمَـنْ دَعـا سُـعَـادَا

الترخيم في اللغة: تَرْقِيقُ الصوت، ومنه قولُه:

٣١٥ - لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ
رَخِيـمُ الْحَـوَاشِـي: لاَهُـرَاءٌ، وَلاَ نَـزْرُ

أي: رقيق الْحَوَاشِي، وفي الاصطلاح: حَذْفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ في النداء، نحو «يَا سُعَا» والأصل «يَا سُعَادُ».

* * *

وَجَـوِّزَنْـهُ مُـطْـلَـقـاً فِـي كُـلِّ مَـا أُنِّـثَ بِـالْـهَـا، وَٱلَّـذِي قَـدْ رُخِّـمَـا
بِـحَـذْفِـهَـا وَفِّـرْهُ بَـعْـدُ، وَٱحْـظُـلاَ تَـرْخِـيـمَ مَا مِنْ هَـذِهِ الْـهَـا قَـدْ خَـلاَ
إِلاَّ الـرُّبَـاعِـيَّ فَـمَـا فَـوْقُ، الْـعَـلَـمْ، دُونَ إِضَـافَـةٍ، وَإِسْـنَـادٍ مُـتِـمّ

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء، أوْ لا؛ فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز تَرْخِيمُهُ مطلقاً، أي: سواء كان علماً، كـ«فَاطِمَةَ» أم غير علم، كـ«جَارِيَة» زائدة على ثلاثة أحْرُفٍ كما مثل، أو (غير زائد) على ثلاثة أحْرُفٍ، كـ«شاة» فتقول: يَا فَاطِمَ، ويَا جَارِي، ويَا شَا» ومنه قولُهم «يَا شَا ٱدْجُنِي»، (أي: أقِيمِي) يحذف تاء التأنيث للترخيم، ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، وإلى هذا أشار بقوله: «وَجَوِّزَنْهِ» إلى قوله «بَعْدُ».

وأشار بقوله: «وَٱحْظُلاَ ـ إلخ» إلى القسم الثاني، وهو: ما ليس مؤنثاً

بالهاء، فذكر أنه لا يُرَخَّم إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون رُبَاعِياً فأكثر.

الثاني: أن يكون عَلَماً.

الثالث: أن لا يكون مركباً: تركيبَ إضافةٍ، ولا إسنادٍ.

وذلك كـ«عُثْمَانَ، وَجَعْفَرٍ»؛ فتقول: «يَا عُثْمَ، ويَا جَعْفَ».

وخَرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف، كـ«زيد، وعمرو» وما كان (على أربعة أحرف) غَيْرَ علم، كـ«قائم، وقاعد»، وما رُكِّبَ تركيب إضافةٍ، كـ«عبد شمس» وما رُكِّبَ تركيبَ إسنادٍ، نحو «شَابَ قَرْنَاهَا»؛ فلا يُرَخَّمُ شيء من هذه.

وأمَّا ما رُكِّب تركيبَ مَزْجٍ فيُرَخَّمُ بحذف عَجُزه، وهو مفهوم من كلام المصنف؛ لأنه لم يُخْرِجْهُ؛ فتقول فيمن اسمه «معدي كرب»: «يَا مَعْدِي».

* * *

وَمَـعَ الآخِـرِ احْـذِفِ الَّـذِي تَـلاَ ... إنْ زِيـدَ لَيْـنـاً سَـاكِـنـاً مُـكَـمِّـلاَ

أرْبَعَةً فَصَاعِداً، والْخُلْفُ ـ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِـهِـمَـا فَـتْـحٌ ـ قُـفِـي

أي: يجب أن يُحْذَفَ مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لَيِّناً، أي: حرفَ لَينٍ، ساكناً، رابعاً فصاعداً، وذلك نحو «عُثْمَان، ومَنْصُور، ومِسْكِين»؛ فتقول: «يَا عُثْمُ، ويَا مَنْصُ، ويَا مِسْكُ»؛ فإن كان غيرَ زائدٍ، كمختار، أو غيرَ لَينٍ، كقِمَطْرٍ، أو غير ساكن، كقَنَوَّرٍ، أو غير رابع كمَجِيدٍ ـ لم يجز حَذْفُه؛ فتقول: يَا مُخْتَا، ويَا قِمَط، ويَا قَنَوَّ، ويَا مَجِي، وأما فِرْعَوْنُ ونحوه ـ وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، كغِرْنَيْق ـ ففيه خلاف؛ فمذهب الفَرَّاء والْجَرْمي أنهما يعاملان معاملة مِسْكِين ومَنْصُور؛ فتقول: ـ عندهما ـ يَا فِرْعَ، وَيَا غُرْنَ، ومذهبُ غيرهما من النحويين عَدَمُ جواز ذلك؛ فتقول: ـ عندهم ـ يَا فِرْعَوْ، وَيَا غُرْنَيْ.

* * *

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

تَقَدَّمَ أن المركب تركيبَ مَزْجٍ يُرَخَّمُ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه؛ فتقول في «معدي كرب»: يَا مَعْدِي، وتَقَدَّمَ أيضاً أن المركَّبَ تركيبَ إسنادٍ لا يُرَخَّمُ، وذكر هنا أنه يرخمُ قليلاً، وأن عمراً ـ يعني سيبويه، وهذا اسمه، وكنيته: أبو بِشْرٍ، وسيبويه: لَقَبُه ـ نَقَلَ ذلك عنهم، والذي نَصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز، وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جَوازَ ذلك؛ فتقول في «تَأَبَّطَ شَرّاً»: «يَا تَأَبَّطَ».

* * *

وَإِنْ نَوَيْتَ ـ بَعْدَ حَذْفٍ ـ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

وَاجْعَلْهُ ـ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً ـ كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: «يَا ثَمُو» وَ«يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بِيَا

يجوز في المرخَّم لُغتان؛ إحداهما: أن يُنْوَى المحذوفُ منه، والثانية: أن لايُنْوَى، ويعبر عن الأول بلغة مَنْ ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة مَنْ لا ينتظر الحرف.

فإذا رَخَّمْتَ على لُغة مَنْ ينتظر تركْتَ الباقيَ بعد الحذف على ما كان عليه: من حركة، أو سكون؛ فتقول في «جَعْفَرٍ»: «يَا جَعْفَ» وفي «حَارِثٍ»: «يَا حَارِ»، وفي «قِمَطْرٍ»: «يَا قِمَطْ».

وإذا رخَّمْتَ على لُغة مَنْ لا ينتظر عَامَلْتَ الآخِرَ بما يُعَامَلُ به لو كان هو آخِرَ الكلمةِ وُضعاً؛ فَتَبْنِيه على الضم، وتعامله معاملَةَ الإسمِ التامِّ: فتقول: «يا جَعْفُ، ويا حَارُ، ويا قِمَطُ» بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول في «ثمود» على لُغة مَنْ ينتظر الحرف: «يَا ثَمُو» بواو ساكنة، وعلى لُغة مَنْ لا ينتظر تقول: «يا ثَمِي» فتقلب الواو ياء والضمة كسرةً؛ لأنك تعامله مُعَامَلَةَ الإسم التامِّ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة.

وَالْـتَـزِمِ الأوَّلَ فـي كَـمُـسْـلِـمَـهْ   وَجَوِّزِ الْـوَجْـهَـيْـنِ فِي كَـمَـسْـلَـمَـهْ

إذا رُخِّمَ ما فيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمُؤنث، كمُسْلِمَة ـ وجب ترخِيمُهُ على لغة مَنْ ينتظر الحرف؛ فتقول: «يا مُسْلِمَ» بفتح الميم، ولا يجوز ترخِيمُهُ على لغة مَنْ لا ينتظر (الحرف)؛ فلا تقول: «يَا مُسْلِمُ» ـ بضم الميم ـ لئلا يلتبس بنداء المذكر.

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق، فيرخم على اللغتين؛ فتقول في «مَسْلَمَة» عَلَماً: «يا مَسْلَمُ» بفتح الميم وضمها.

* * *

وَلاِضْـطِـرَار رَخَّـمُـوا دُونَ نِـدَا   مَـا لِـلـنِّـدَا يَـصْـلُـحُ نَـحْـوُ أَحْـمَـدَا

قد سبق أن الترخيم حذفُ أَوَاخِرِ الكلم في النداء، وقد يُحْذَفُ للضرورة آخِرُ الكلمةِ في غير النداء، بشرط كونها صالحةً للنداء، كـ«أَحْمَدَ» ومنه قولُه:

٣١٦ ـ لَـنِـعْـمَ الْـفَـتَـى تَـعْـشُـو إِلَـي ضَـوْءِ نَـارِهِ

طَـرِيـفُ بْـنُ مَـالِ لَيْلَـةَ الْجُـوعِ وَالْخَـصَـرْ

أي: طريف بن مالكٍ.

* * *

الاختِصَاصُ

أَلاخْتِصَاصُ: كَنِدَاءٍ، دُونَ يَا
كَـ«أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»
وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ»
كَمِثْلِ «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»

الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويُخَالفه من ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

أحدها: أنه لا يستعمل مَعَهُ حَرْفُ نِدَاءٍ.

والثاني: أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

وذلك كقولك: «أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ، ونَحْنُ العُرْبَ أسْخَى النَّاس»، وقوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنبِيَاء لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ».

وهو منصوبٌ بفعل مضمر، والتقدير: «أَخُصُّ العَرَبَ، وأَخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياء».

* * *

التَّحذِيرُ والإغْرَاءُ

«إيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ ـ نَصَبْ مُحَذِّرٌ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإيَّا انْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ، أوِ التَّكْرَارِ، كَـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»

التحذيرُ: تنبيه المخاطَبِ على أمر يجب الاحترازُ منه.

فإن كان بإياك وأخواته ـ وهو إياكِ، وإياكُمَا، وإياكم، وإياكُنّ ـ وجب إضمار الناصب: سواء وُجِدَ عطفٌ أم لا؛ فمثالُهُ مع العطف: «إيَّاكَ وَالشرَّ» فـ«إياك»: منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً، والتقدير: إياك أُحَذِّرُ، ومثالُه بدون العطف: «إياك أنْ تَفْعَلَ كذا» أي: إياك من أن تفعل كذا.

وإن كان بغير «إياك» وأخواته ـ وهو المراد بقوله: «وَمَا سِوَاهِ» ـ فلا يجب إضمارُ الناصب، إلا مع العطف، كقولك: «مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ» أي: يَا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ وَاحْذَرِ السيفَ، أو التكرار، نحو «الضَّيْغَمَ» أي: احذر الضيغم؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو «الأَسَدَ» أي: احذر الأسد؛ فإن شئت أظْهَرْتَ، وإن شئت أضمرت.

* * *

وَشَذَّ «إيَّايَ»، وَ«إيَّاهُ» أَشَذْ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطَبِ، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: «إيَّاي وأن يَحْذِفَ أحَدُكُم الأرْنَبَ» وأشَذُّ منه مجيئه للغائب في قوله: «إذا بلغ الرجل

الستين فإيّاه وإيّا الشَّوَابّ»، ولا يُقَاس على شيء من ذلك.

* * *

وَكَـمُـحَـذِّرٍ بِـلاَ إِيَّـا اجْـعَـلاَ   مُـغْـرىً بِـهِ فِـي كُـلِّ مَـا قَـدْ فُـصِّـلاَ

الإغراء هو: أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحْمَدُ به، وهو كالتحذير: في أنه إن وُجِدَ عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه، وإلاّ فَلاَ، ولا تستعمل فيه «إيا».

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولُك: «أخَاكَ أخَاكَ»، وقولُكَ «أخاك والإحسان إليه» أي: الزم أخاك.

ومثلُ ما لا يلزم معه الإضمارُ قولُكَ: «أخاك» أي: الزم أخاك.

* * *

أَسمَاءُ الأفعَالِ والأصْوَاتِ

مَـا نَـابَ عَـنْ فِـعْـلٍ كَـشَـتَّـانَ وَصَـهْ هُـوَ اسْـمُ فِـعْـلٍ، وَكَـذَا أَوَّهْ وَمَـهْ

وَمَا بِـمَـعْـنَـى افْـعَـلْ، كَـ«آمِـينَ» كَـثُـرْ وَغَـيْـرُهُ كَـ«وَيْ، وَهَـيْـهَـاتَ» نَـزُرْ

أسماء الأفعال: ألفاظٌ تقومُ مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر ـ وهو الكثير فيها ـ كمَهْ، بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ، بِمَعْنَى اسْتَجِبْ، وتكون بمعنى الماضي، كَشَتَّانَ، بمعنى افْتَرَقَ، تقول: «شَتَّانَ زَيْدٌ وعمرو» وهيهاتَ، بمعنى بَعُدَ، تقول: «هَيْهَات العقيقُ» (ومعناه: بعد)، وبمعنى المضارع، كأَوَّهْ، بمعنى أتوجَّع، وَوَيْ، بمعنى أعْجَبُ، وكلاهما غَيْرُ مَقِيسٍ.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء: أنه ينقاس استعمالُ فَعَالِ اسْمَ فِعْلٍ، مبنياً على الكسر، من كل فعل ثلاثي؛ فتقول: ضَرابِ (زيداً)، أي اضْرِبْ، ونَزَالِ، أي: انْزِلْ، وكَتَابِ، أي اكتُبْ، ولم يذكره المصنف هنا استغناءً بذكره هناك.

* * *

وَالْـفِـعْـلُ مِـنْ أَسْـمَـائِـهِ عَـلَـيْـكَـا وَهَـكَـذَا دُونَـكَ مَـعْ إِلَـيْـكَـا

كَـذَا رُوَيْـدَ بَـلْـهَ نَـاصِـبَـيْـنِ وَيَـعْـمَـلاَنِ الْـخَـفْـضَ مَـصْـدَرَيْـنِ

من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ، وما هو مجرور بحرف، نحو: «عَلَيْكَ زيداً» أي: الْزَمْهُ، و«إليكَ» أي: تَنَحَّ، و«دُونَكَ زيداً» أي: خُذْهُ.

ومنها: ما يستعمل مصدراً واسْمَ فعلٍ «كرُوَيْدَ، وبَلْهَ».

فإن انجرّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو «رُوَيْدَ زَيْدٍ» أي إرواد زيدٍ، أي إمهالَهُ، وهو منصوب بفعل مضمر، و«بَلْهَ زيدٍ» أي: تَرْكَهُ.

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ نحو «رُوَيْدَ زيداً» أي أمْهِلْ زيداً، و«بَلْهَ عمراً» أي اتْرُكْهُ.

* * *

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك كصَهْ: بمعنى اسكت، وَمه: بمعنى اكْفُفْ، وهيهات زيدٌ، بمعنى بَعُدَ زيد؛ ففي «صَهْ وَمَهْ» ضميران مستتران، كما في اسكت واكفف، وزيد مرفوع بهيهات كما ارتفع ببَعُدَ.

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسْمُ الفِعْلِ كذلك، كـ«دَرَاكِ زيداً» أي: أدْرِكْهُ، و«ضَرَابِ عمراً» أي: اضْرِبْهُ، ففي «دَرَاكِ، وضَرَابِ» ضميران مستتران، و«زيداً، وعمراً» منصوبان بهما.

وأشار بقوله: «وَأَخِّرْ مَا لِذِي فيه الْعَمَلْ» إلى أن معمولَ اسم الفعلِ يجب تأْخِيرُه عنه؛ فتقول: «دَرَاكِ زيداً» ولا يجوز تقديمُه عليه؛ فلا تقول: «زيداً دَرَاكِ» وهذا خلاف الفعل؛ إذ يجوز «زيداً أدْرِكْ».

* * *

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الدليلَ على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لَحاقُ التنوين لها؛ فتقول في صَهْ: صَهٍ، وفي حَيْهَل: حَيْهَلاً، فيلحقها التنوينُ للدلالة على التنكير: فما نون منها كان نكرة، وما لم يُنَوَّن كان معرفة.

وَمَـا بِـهِ خـوطِـب مَـا لاَ يَـعْـقِـلُ   مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ
كَـذَا الَّـذِي أَجْـدَى حِـكَـايَـةً، كـقـب   وَالْزَمْ بِنَـا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات: ألفاظٌ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يَعْقِل، أو على حكاية صوت من الأصوات؛ فالأول كقولك: هَلاً، لزجر الخيل، وعَدَسْ، لزجر البغل، والثاني كقَبْ: لوقوع السيف، وغَاقِ: للغراب.

وأشار بقوله: «والزم بنا النوعين» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، حيث قال «وكنيابة عن الفعل بلا تأثر» وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

* * *

نُونَا التَّوْكِيدِ

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا　　كَنُونَيِ ٱذْهَبَنَّ وَٱقْصِدَنْهُمَا

أي يلحق الفعلَ للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة، كـ«اذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة كـ«اقْصِدَنْهُمَا»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[1]

* * *

يُؤَكِّدَانِ ٱفْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا　　ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً　　وَقَلَّ بَعْدَ «مَا، وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا

وَآخِرَ المُؤَكَّدِ ٱفْتَحْ كَابْرُزَا

أي: تلحق نونا التوكيدِ فعلَ الأمر، نحو: «اضْرِبَنَّ زيداً» والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ على طلب، نحو: «لِتَضْرِبَنَّ زيداً، ولا تَضْرِبَنَّ

---

(١) سورة يوسف الآية ٣٢.

(ليسجنن) (اللام) لام القسم. (يسجنن) فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، و(النون) نون التوكيد، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو). (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ليكونن) (اللام) لام القسم (يكونن) فعل مضارع ناقص مبني على الفتح واسمه ضمير مستتر فيه تقديره (هو). (من الصاغرين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (يكونن)، وجملة (يسجنن) لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم، وجملة (يكونن من الصاغرين) لا محل لها معطوفة على جواب القسم.

زيداً، وهَلْ تضربَنَّ زَيداً» والواقِعَ شرطاً بعد «إنْ» المؤكّدَة بـ«ما» نحو: «إمّا تَضربَنّ زيداً ايضرِبْهُ» ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يُضَٰعَفُ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾[1]، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً، نحو: «والله لتضربَنَّ زيداً».

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكّدْ بالنون، نحو: «والله لا تَفْعَلُ كذا» وكذا إن كان حالاً، نحو: «والله ليَقُومُ زَيْدٌ الآنَ».

وقَلَّ دخولُ النونِ في الفعل المضارعِ الواقع بعد «ما» الزائدة التي لا تصحب «إنْ» نحو: «بِعَيْنٍ ما أرَيَنَّكَ هَهُنَا» والواقع بعد «لم» كقوله:

٣١٧ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

والواقع بعد «لا» النافية كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ ثُمَّ﴾[2]

---

(١) سورة الأنفال الآية ٥٧.

(الفاء) رابطة لشبه المبتدأ بالشرط لأن المبتدأ فيه رائحة منه. و(إن) شرطية. (ما) زائدة وأدغمت النون بالميم. (تثقفنهم) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وهو في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه (والهاء) مفعول به مبني على الضم في محل نصب. (في الحرب) جار ومجرور متعلقان بـ(تثقفنهم). (فشرد)، (الفاء) رابطة للشرط. (شرد) فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). (بهم) الجار والمجرور متعلقان بـ(شرد). (من) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. (خلفهم)، (خلف) ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (خلف) مضاف و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (لعلهم)، (لعل) من الحروف المشبه تنصب الاسم وترفع الخبر. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم لعل والميم علامة الجمع. (يذكرون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، (والواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (لعل).

(٢) سورة الأنفال الآية ٢٥.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (اتقوا) فعل أمر مبني على حذف النون، (والواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (فتنة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من=

والواقع بعد غير «إمّا» من أدوات الشرط كقوله:

٣١٨ - * مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبِ *

وأشار المصنف بقوله: «وآخِرَ المؤكد افتح» إلى أن الفعل المؤكّدَ بالنون يُبْنَى على الفتح إن لم تَلِهِ ألفُ الضميرِ، أو ياؤه، أو واوه، نحو: «اضرِبَنَّ زيداً، واقْتُلَنَّ عمراً».

* * *

وَأَشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

وَالْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً، غَيْرَ الْيَا ... وَالْوَاوِ - يعاءً، كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي ... وَاوٍ وَيَا - شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

نَحْوُ «ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ، وَ«يَا ... قَوْمِ ٱخْشَوُنْ» وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

الفعل المؤكد بالنون: إن اتصل به ألفُ اثنين، أو واوُ جمع، أو ياءُ مخاطبةٍ - حُرِّك ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر.

ويحذف الضمير إن كان واواً أو ياء، ويبقى إن كان ألفاً؛ فتقول: «يَا

= الإعراب. (تصيبن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هي). (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، وجملة (لا تصيبن) صفة (لفتنة). و(لا) على ذلك نافية ويجوز أن تكون معمولاً لقول محذوف، وتكون (لا) ناهية وذلك القول هو الصفة أي (فتنة) مقولاً فيها، (لا تصيبن) والنهي في الصورة المصيبة، وفي المعنى المخاطبين وقد أعربها الزمخشري إعراباً جميلاً حيث قال: «ما نصه بالحرف» وقوله: لا تصبن لا يخلوا من أن يكون جواباً للأمر أو نهياً بعد الأمر، أو صفة (لفتنة). فإذا كان جواباً فالمعنى (أن أصابتكم لا تصيب الظالمين منهم خاصة). (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. (ظلموا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و(منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (خاصة) حال منصوبة علامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِّ، ويا زيدون هل تَضْرِبُنَّ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبِنَّ»، والأصلُ: هل تَضْرِبَانِنَّ، وهل تضرِبُونَنَّ، وهل تضرِبِينَنَّ، فَحُذِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين؛ فصار «هل تضربُنَّ، وهل تضرِبِنَّ» ولم تحذف الألف لخفتها؛ فصار «هل تَضْرِبَانِّ»، وبقيت الضمةُ دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً.

فإن كان معتلاً: فإما أن يكون آخره ألفاً، أو واواً، أو ياء.

فإن كان آخرهُ واواً أو ياء حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه، وضُمَّ ما بقي قبل واو الضمير، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير؛ فتقول: «يا زيدون هَلْ تَغْزُونَ، وهل تَرْمُونَ، ويا هند هل تَغْزِينَ، وهل تَرْمِينَ»؛ فإذا ألحقته نون التوكيد فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بالصحيح: فتحذف نونَ الرفع، ووَاوَ الضمير أو ياءه؛ فتقول: «يا زيدون هل تَغْزُنَّ، وهل تَرْمُنَّ، ويا هند هل تَغْزِنَّ، وهل تَرْمِنَّ» هذا إن أسند إلى الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخرهُ، وبقيت الألف، وشُكِّلَ ما قبلها بحركة تجانس الألف ـ وهي الفتحة ـ فتقول: «هل تَغْزُوَانِّ، وهل تَرْمِيَانِّ».

وإن كان آخر الفعل ألفاً: فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء ـ كالألف والضمير المستتر ـ انقلبت الألفُ التي في آخر الفعل ياءً، وفُتحت، نحو: «اسْعَيَانِّ، وهل تَسْعَيَانِّ، واسْعَيَنَّ يا زيد».

وإن رفع واواً أو ياءً حُذِفت الألفُ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وضمتِ الواو، وكسرت الياء: فتقول: «يا زيدونَ اخْشَوخنَّ، ويا هند اخْشَيِنَّ».

هذا إن لحقته نونُ التوكيدِ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو، ولم تكسر الياء، بل تسكنهما؛ فتقول: «يا زيدون هل تَخْشَوْنَ، ويا هند هل تَخْشَيْنَ، ويا زيدون اخْشَوْا، ويا هند اخْشَيْ».

وَلَـمْ تَـقَـعْ خَـفِـيـفَـةٌ بَـعْـدَ الألِـفْ   لَـكِـن شَـدِيـدَةٌ، وَكَـسْـرُهَـا أَلِـفْ

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف؛ فلا تقول: «اضْرِبَانْ» بنون مخففة، بل يجب التشديد؛ فتقول: «اضْرِبَانِّ» بنون مشددة مكسورة خلافاً ليونس، فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عندهُ كسرها.

* * *

وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّداً فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

إذا أكد الفعلُ المسندُ إلى نونِ الإناثِ بنون التوكيد وَجَبَ أن يُفْصَلَ بين نون الإناث ونون التوكيد بألِفٍ، كراهيةَ توالِي الأمثال، فتقول: «اضْرِبْنَانِّ» بنون مشددة مكسورة قبلها ألفٌ.

* * *

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ

وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَها فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا في الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً، كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا

إذا ولي الفعلَ المؤكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكنٌ، وجَبَ حذفُ النون لالتقاءِ الساكنين، فتقول: «اضْرِبَ الرَّجُلَ» بفتح الباء، والأصل «اضربَنْ» فحذفت نونُ التوكيدِ لملاقاة الساكن ـ وهو لام التعريف ـ ومنه قولُه:

٣١٩ ـ لاَ تِهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وكذلك تُحْذَفُ نونُ التوكيد الخفيفةُ في الوقف، إذا وقعت بعد غير فتحة ـ أي بعد ضمة أو كسرة ـ ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد؛ فتقول في: «اضْرِبُنْ يا زيدون» إذا وقفت على الفعل: اضْرِبُوا، وفي: «اضْرِبِنْ يا هند»: اضربي؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء؛ فإن وقعت نُونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعد فتحةٍ أبدلت النونُ في الوقف أيضاً ألِفاً؛ فتقول: «اضْرِبَنْ يا زيد» اضْرِبَا.

مَا لاَ يَنصَرِفُ

الـصَّـرْفُ تَـنْـوِيـنٌ أَتَـى مُـبَـيِّـنـاً   مَـعْـنـىً بِـهِ يَـكُـونُ الإِسْـمُ أَمْـكَـنَـا

الإسم إن أشْبَهَ الحرفَ سمى مبنيّاً، وغيرَ متمكن، وإن لم يُشْبِهِ الحرف سمي معرباً، ومتمكناً.

ثم المُعْرَب على قسمين:

أَحَدُهُمَا: ما أَشْبَهَ الفعلَ، ويسمى غير منصرف، ومتمكناً غَيْرَ أَمْكَنَ.

والثاني: ما لم يُشْبِهِ الفعلَ، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أَمْكَنَ.

وَعَلاَمَةُ المنصرفِ: أن يجرَّ بالكسرة مع الألف واللام، والإضافة وبدونهما وأن يدخله الصرف ـ وهو التنوينُ (الذي) لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ على مَعْنىً يستحق به الإسمُ أن يُسمَّى أمْكَنَ، وذلك المعنى هو عَدَمُ شِبْهِهِ الفعلَ ـ نحو «مَرَرْتُ بِغُلاَمٍ، وغلامِ زَيْدٍ والغلامِ».

واحترز بقوله «لغير مُقَابلة» من تنوين «أَذْرِعَاتٍ» ونحوه؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غيرَ المنصرفِ: كأَذْرِعَاتٍ، وهِنْدَاتٍ ـ عَلَم امرأة ـ وقَدْ سبق الكلامُ في تسميته تنوينَ المقابلة.

واحترز بقوله «أو تعويض» من تنوين «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» ونحوهما؛ فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جَوَارِيٌ، وغَوَاشِيٌ، وهو يصحب غير المنصرف، كهذين المثالين، وأما المنصرف فلا يدخل عليه هذا التَّنْوِينُ.

ويجرُّ بالفتحة: إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو «مَرَرْتُ

بأَحْمَدَ»؛ فإن أُضِيف، أو دخلت عليه «أل» جُرّ بالكسرة، نحو «مَرَرْتُ بأَحْمَدِكُم، وبالأحْمَدِ».

وإنما يُمْنَعُ الإسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه علتان من علل تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين، والعلل التسع يجمعها قولُه:

عَدلٌ، وَوَصْفٌ، وَتأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ   وَعُجْمَةٌ، ثُمّ جَمْعٌ، ثُمّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ،   وَوَزْنُ فِعْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان؛ أحدهما: ألف التأنيث؛ مقصورةً كانت، كـ«حُبْلَى» أو ممدودةً، كـ«حَمْرَاء». والثاني: الجمعُ المتناهي، كـ«مَسَاجِدَ، ومَصَابِيح» وسيأتي الكلام عليها مُفَصَّلا.

* * *

فَـأَلِـفُ الـتَّـأْنِـيـثِ مُـطْـلَـقـاً مَـنَـعْ   صَـرْفَ الَّـذِي حَـوَاهُ كَـيْـفَـمَـا وَقَـعْ

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين ـ وهو المراد هنا ـ فَيُمْنَعُ ما فيه ألِفُ التأنيثِ من الصرف مطلقاً، أي: سواء كانت الألف مقصورة، كـ«حُبْلَى» أو ممدودة، كـ«حَمْرَاء» عَلَما كان ما هي فيه، كـ«زكرياء» أو غير عَلَم كما مثل.

* * *

وَزَائِـدَا فَـعْـلانَ ـ فِـي وَصْـفٍ سَـلِـمْ   مِـنْ أَنْ يُـرَى بِـتَـاءِ تَـأْنِـيـثٍ خُـتِـمْ

أي: يُمْنَعُ الإسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث، وذلك نحو: سَكْرَان، وعَطْشَان، وغَضْبَان؛ فتقول: «هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ»؛ فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرطُ موجودٌ فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَان، وغَضْبَان؛ فتقول: امرأة عَطْشَى، وغَضْبَى، ولا تقول: عَطْشَانة، ولا غَضْبَانة؛ فإن كان المذكر على فَعْلاَن، والمؤنث على فَعْلاَنة صَرَفْتَ؛ فتقول: هذا رجلٌ سَيْفَانٌ، أي

طويل، ورأيت رجلاً سَيْفَاناً، ومررت برجل سَيْفَانٍ، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَةٌ، أي: طويلة.

* * *

وَوَصْـفٌ أصْـلِـيٌّ، وَوَزْنُ أَفْـعَـلاَ   مَـمْـنُـوعَ تَـأْنِـيثٍ بِـتَـا: كَـأَشْـهَـلاَ

أي: وتمنع الصفة أيضاً، بشرط كونها أصلية، أي غيرَ عارضةٍ، إذا انضَمَّ إليها كَوْنُهَا على وزن أفْعَلَ، ولم تقبل التاء، نحو: أحْمَرَ، وأخْضَرَ.

فإن قبلت التاء صرفت، نحو «مررتُ برجلٍ أرْمَلٍ» أي: فقير، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: أرملة، بخلاف أحمر، وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان؛ إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أَحْمَرَةٌ. وأَخْضَرَةٌ؛ فمنعا للصفة ووزن الفعل.

وإن كانت الصفة عارضة كأرْبَعٍ ـ فإنه ليس صفةً في الأصل، بل اسمُ عددٍ، ثم استعمل صفة في قولهم «مررتُ بنسوة أرْبَعٍ» ـ فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

* * *

وَأَلْـغِـيَـنَّ عَـارِضَ الْـوَصْـفِـيَّـهْ   كَـأَرْبَـعٍ، وَعَـارِضَ الإسْـمِـيَّـهْ
فَـالأدْهَـمُ الْـقَـيْـدُ لِـكَـوْنِـهِ وُضِـعْ   فِـي الأَصْـلِ وَصْـفـاً انْـصِـرَافُـهُ مُـنِـعْ
وَأَجْـدَلٌ وَأَخْـيَـلٌ وَأَفْـعَـى   مَـصْـرُوفَـةٌ، وَقَـدْ يَـنَـلْـنَ الْـمَـنْـعَـا

أي: إذا كان استعمالُ الإسم على وزن أفْعَلَ صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع فألْغِهِ: أي لا تَعْتَدَّ به في منع الصرف، كما لا تَعْتَدُّ بِعُرُوض الإسمية فيما هو صفة في الأصل: كـ«أدْهَم» للقيد، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمالَ الأسماء؛ فيطلقُ على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

وأشار بقولِهِ: «وأَجْدَل ـ إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ ـ أعني:

أجدلاً للصَّقْر، وأخيلاً لطائر، وأفْعىً للحية - ليست بصفاتٍ؛ فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن مَنعَها بعضُهم لتخيُّلِ الوصف فيها، فتخيل في «أجْدَل» معنى القوة، وفي «أخيل» معنى التخيل، وفي «أفعى» معنى الخبث؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتَخَيَّلة؛ والكثيرُ فيها الصرفُ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة.

* * *

وَمَـنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُـعْـتَـبَـرْ   فِـي لَـفْـظِ مَـثْـنَـى وَثُـلاَثَ وَأُخَـرْ
وَوَزْنُ مَـثْـنَـى وَثُـلاَثَ كَـهُـمَـا،   مِـنْ وَاحِـدٍ لأرْبَـعٍ فَـلْـيُـعْـلَـمَـا

مما يمنع صَرْفَ الإسم: العدلُ والصفةُ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فعالَ وَمَفْعَلَ، كَثُلاَثَ وَمَثْنَى؛ فثُلاَثُ: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ومَثْنَى؛ معدولة عن اثنين اثنين؛ فتقول: «جاء القومُ ثُلاَثَ» أي ثلاثة ثلاثة، و«مَثْنَى» أي اثنين اثنين.

وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين - أعني فعَال، ومَفْعَل - من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، نحو: أُحَادَ وَمَوْحَدَ، وثُنَاءَ وَمَثْنَى، وَثُلاَثَ وَمَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَعُ، وسُمع أيضاً في خمسة وعشرة، نحو: خُمَاسَ وَمَخْمَس، وعُشَارَ وَمَعْشَرَ.

وزعم بعضهم أنه مسع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو سُدَاسَ ومَسْدَس، وسُبَاع ومَسْبَع، وثُمَان ومَثْمَن، وتَسَاع ومَتْسَعَ.

ومما يُمْنَع من الصرف للعدل والصفة «أُخَرُ» التي في قولك: «مررت بنسوة أُخَرَ» وهو معدول عن الآخَرِ.

وتَلَخَّص من كلام المصنف: أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وَزْنِ الفعل، ومع العَدْلِ.

* * *

وكُـنْ لِـجَـمْـعٍ مُـشْـبِـهٍ مَـفَـاعِـلاَ   أَوِ الْـمَـفَـاعِـيـلَ بِـمَـنْـعٍ كَـافِـلاَ

هذه هي العلة الثانية التي تستقلُّ بالمنع، وهي: الجمعُ المُتَنَاهِي،

وضابطه: كلُّ جمعٍ بعد ألفَ تكسيره حرفان أو ثلاثة أوْسَطُها ساكنٌ، نحو: مَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ.

ونبه بقوله: «مشبه مفاعلاً أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع، وإن لم يكن في أوله ميم؛ فيدخل «ضَوَارِبُ، وقَنَادِيلُ» في ذلك، فمن تحرك الثاني صُرِف نحو صَيَاقِلَةٍ.

* * *

وَذَا اعْــتِــلالٍ مِـنْـهُ كَـالْـجَـوَارِي رَفْـعـاً وَجَـرّاً أَجْـرِهِ كَـسَـارِي

إذا كان هذا الجمعُ ـ أعني صيغة منتهى الجموع ـ معتلَّ الآخِرِ أَجْرَيْتَهُ في الجر والرفع مُجْرَى المنقوص كـ«سَارِي» فتنونه، وتقدر رفعه أو جره، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتثبت الياء، وتحركها بالفتح، بغير تنوين؛ فتقول: «هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ومررت بجَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِيَ وَغَوَاشِيَ» والأصل في الجر والرفع «جواريُ» و«غواشيُ» فحذفت الياء، وعُوِّض منها التنوين.

* * *

وَلِـسَـرَاوِيـلَ بِـهَـذَا الْـجَـمْـعِ شَـبَـهٌ اقْـتَـضَـى عُـمُـومَ الْـمَـنْـعِ

يعني أن «سَرَاويل» لما كانت صيغتُهُ كصيغة منتى الجموع امتنع من الصرف لشبهه به، وزعم بعضُهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال «شبه اقتضى عموم المنع».

* * *

وَإِنْ بِـهِ سُـمِّـيَ أَوْ بِـمَـا لَـحِـقْ بِـهِ فَـالانْـصِـرَافُ مَـنْـعُـهُ يَـحِـقْ

أي: إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي، أو بما ألحق به لكونه على زِنَتِهِ، كشَرَاحِيلَ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو

سراويل: «هَذَا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي.

* * *

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّباً   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرِبَا»

مما يمنع صرفَ الإسم: العلميةُ والتركيبُ، نحو «معديكرب، وبَعْلَبَكّ» فتقول: هذا معديكربُ، ورأيت معديكربَ، ومررت بمعديكربَ»؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلم.

* * *

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا   كَغَطَفَانَ، وَكَأَصْبَهَانَا

أي: كذلك يُمْنَعُ الإسمُ من الصرف إن كان عَلَما، وفيه ألف ونون زائدتان: كغطفَانَ، وأَصْبَهَانَ ـ بفتح الهمزة وكسرها ـ فتقول: «هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَانَ، ومررت بغَطَفَانَ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

* * *

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا   وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورَ، أَو سَقَرْ   أَوْ زَيْدٍ: اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ   وَعُجْمَةً ـ كَهِنْدَ ـ وَالْمَنْعُ أَحَقّ

ومما يمنع صرفه أيضاً العلميةُ والتأنيثُ.

فإن كان العَلَم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً، أي: سواء كان علماً لمذكر كطَلْحَة أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أم لم يكن كذلك كثُبَة وقُلَة، عَلَمَيْنِ.

وإن كان مؤنثاً بالتعليق ـ أي بكونه عَلَم أنثى ـ فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أَزْيَدَ من ذلك؛ فإن كان على أَزْيَدَ من ذلك امتنع من الصرف

كَزَيْنَبَ، وسُعَاد، علمين؛ فتقول: «هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزيْنَبَ» وإن كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان محرّكَ الوسط منع أيضاً كَسَقَرَ، وإن كان ساكن الوسط؛ فإن كان أعجمياً كجُورَ ـ اسم بلد ـ أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كَزَيْدَ ـ اسمَ امرأة ـ منع أيضاً، فإن لم يكن كذلك: بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنعُ، والصرفُ، والمنعُ أولى؛ فتقول: «هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ».

* * *

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ ـ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

ويَمْنع صرفَ الإسم أيضاً العجمةُ والتعريفُ، وشَرْطُه: أن يكون علماً في اللسان الأعجمي، وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم، وإسماعيل، فتقول: «هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ» فنمنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

فإن لم يكن الأعجميُّ علماً في لسان العَجَم، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كلجام ـ عَلَمَا أو غير عَلَم ـ صَرَفْتَه؛ فتقول: «هذا لجامٌ، ورأيت لجاماً، ومررت بلجامٍ»، وكذلك تَصرف ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف، سواء كان محركَ الوسط كَشَتَرَ، أو ساكنَهُ كنُوحٍ ولوطٍ.

* * *

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ: كَأَحْمَدٍ، وَيَعْلَى

أي: كذلك يُمْنع صرفُ الإسم إذا كان علماً، وهو على وزن يَخُصُّ الفعلَ، أو يغلب فيه، والمراد بالوزن الذي يخص الفعل: ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً، وذلك كفَعَّل وفُعِلَ؛ فلو سميت رجلاً يضُرِبَ أو كلّم منعته منَ الصرف؛ فتقول: «هذا ضُرِبُ أو كَلّمُ، ورأيت ضُرِبَ أو كلّمَ، ومررت بضُرِب أو كلّمَ» والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الإسم؛

فالأول كإثمِد وإصْبَع؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الإسم كآضْرِبْ، وآسْمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي؛ فلو سميت رجلاً بإثمد وإصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ فتقول: «هذا إثمدُ، ورأيت إثْمِدَ، ومررت بإثمدَ» والثاني كأحْمَدَ، ويزيد، فإن كُلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل ـ وهو التكلم والغيبة ـ ولا يدلُّ على معنى في الإسم؛ فهذا الوزن غالبٌ في الفعل، بمعنى أنه به أوْلَى (فتقول: «هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ») فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزنُ غيرَ مختصٌ بالفعل، ولا غالب فيه ـ لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه ضَرَبَ: «هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَباً. ومررت بضَرَبٍ»، لأنه يوجد في الإسم كحجَرٍ وفي الفعل كضَرَب.

* * *

وَمَـا يَـصِـيـرُ عَـلَـمَـا مِـنْ ذِي أَلِـفْ   زِيـدَتْ لإلْـحَـاقٍ فَـلَـيْـسَ يَـنْـصَـرِفْ

أي: ويُمْنَع صرفُ الإسم ـ أيضاً ـ للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كعَلْقى، وأَرطى؛ فتقول فيهما علمين: «هذا عَلْقَى، ورأيت عَلْقَى، ومررت بعَلْقَى» فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه ـ أعني حال كونه علماً ـ لا يقبل تاء التأنيث؛ فلا تقول فيمن اسمه علقى «عَلْقَاة» كما لا تقول في حُبْلَى «حُبْلاَة» فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غيرَ علم كَعَلْقىَ وأرْطَى ـ قبل التسمية بهما ـ صَرَفْته؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألفُ الإلحاقِ ممدودة كَعِلْبَاء، فإنك تصرف ما هي فيه: عَلَماً كان، أو نكرة.

* * *

وَالْـعَـلَـمَ آمْـنَـعْ صَـرْفَـهُ إنْ عُـدِلاَ   كَـفُـعَـلِ الـتَّـوْكِـيـدِ أَوْ كَـثُـعَـلاَ

وَالْـعَـدْلُ وَالتَّـعْـرِيـفُ مَـانِـعَـا سَـحَـرْ   إذَا بِـهِ الـتَّـعْـيِـيـنُ قَـصْـداً يُـعْـتَـبَـرْ

يُمْنَع صرفُ الإسم للعلمية ـ أو شبهها ـ وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فُعَلَ من ألفاظ التوكيد؛ فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعَدْلِ، وذلك نحو «جاء النساء جُمَعُ، ورأيت النساء جُمَعَ، ومررت بالنساء جُمَعَ» واوصل جَمْعَاوات؛ لأن مفرده جمعاء، فعُدِلِ عن جَمْعاوات إلى جُمَع، وهو مُعرَّف بالإضافة المقدرة أي: جُمَعهن، فأشبه تعريفهُ تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرفه.

الثاني: العَلم المعدول إلى فُعَلَ: كَعُمَرَ، وزُفَر، وثُعَلَ، والأصل عامر وزافر وثاعل؛ فمنعه من الصرف للعلمية والعَدْلِ.

الثالث: «سَحَرُ» إذا أرِيدَ من يوم بعينه، نحو «جئتك يوم الجمعة سَحَرَ» فسحرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن السَّحَر؛ لأنه مَعْرِفة، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فَعُدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفُه مُشْبهاً لتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلْفَظْ معه بمعرِّفٍ.

* * *

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا

عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ ما نُكِّرَا ... مِنْ كلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرا

أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالِ ـ كَحَذَامِ، ورَقَاشِ ـ فللعرب فيه مذهبان:

أحدهما ـ وهو مذهبُ أهل الحجاز ـ بناؤه على الكسر؛ فتقول: «هذه حَذَامِ، ورأيت حَذَامِ، ومررت بحَذَامِ».

والثاني ـ وهو مذهب بني تميم ـ إعرابُهُ كإعراب ما لا ينصرف للعلمِيَّةِ والعدْلِ، والأصل حَاذِمة ورَاقِشة، فعدل إلى حَذَام ورَقَاشِ، كما عُدل عُمَرُ وجُشَمُ عن عامِرٍ وجاسِمٍ، وإلى هذا أشار بقوله: «وهو نظير جُشَماً عند تميم».

وأشار بقوله: «وَاصْرِفَنْ ما نكرا» إلى أن ما كان منعه من الصرف

للعلمية وعلةٍ أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرِف لِزَوال إحدى العلّتَيْنِ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو معديكرب، وغَطَفَانَ، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعَلْقى، وعُمَر - أعلاماً؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سَبَبَيْهَا - وهو العلمية - فتقول: «رُبَّ معديكربٍ رأيت» وكذا الباقي.

وتَلَخّصَ من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

* * *

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الأخِر ممنوعاً من الصرفِ يُعامل مُعَامَلَة جَوارٍ في أنه ينون في الرفع والجر تنوينَ العِوَضِ، وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قَاضٍ - علم امرأة - فإن نظيره من الصحيح ضارب - علم امرأة - وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فقاضٍ كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة، فيعامل معامَلَتَه؛ فتقول: «هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضيَ» كما تقول: «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ، ورأيت جَوارِيَ».

* * *

وَلاضْطِرَار، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو الْمَنْعِ، وَالمَصْرُوف قَدْ لاَيَنْصَرِفْ

يجوز في الضرورة صرفُ ما لا ينصرف، وذلك كقوله:

٣٢٠ - تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ؟

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

ووَرَدَ أيضاً صَرْفُهُ، للتناسب، كقوله تعالى: ﴿سَلَسِلاْ وَأَغْلَلاً وَسَعِيرًا﴾

فصرف «سلاسل» لمناسبة ما بعده.

وأما مَنْعُ المنصرفِ من الصرف للضرورة؛ فأجازه قوم، وَمَنَعُ آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله:

٣٢١ - وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطولِ وَذُو العَرْضِ

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: «والمصروف قد لا ينصرف».

* * *

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

ٱرْفَــعْ مُــضَــارِعــاً إِذَا يُــجَــرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، كَـ«تَسْعَدُ»

إذا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختلف في رافعه؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الإسم، فـ«يَضْرِبُ» في قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرُّدِهِ من الناصب والجازم. وهو اختيار المصنف.

* * *

وَبِلَــنِ انْــصِــبْــهُ وَكَــيْ، كَــذَا بِــأَنْ لاَ بَعْدَ عِلْم، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَـخْـفِـيـفَـهَـا مِـنْ أَنَّ، فَـهْـوَ مُـطَّـرِدْ

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَه حرفٌ ناصبٌ، وهو «لَنْ، أوْ كَيْ، أوْ أَنْ، أوْ إِذَنَ» نحو «لَنْ أَضْرِبَ، وجِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ، وأَرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وإِذَنْ أُكْرِمَكَ ـ في جواب مَنْ قال: آتيك».

وأشار بقوله «لا بعد علم» إلى أنه إنْ وقعت «أنْ» بعد علم ونحوِهِ ـ مما يدلُّ على اليقين ـ وجب رَفْعُ الفعل بعدها، وتكون حينئذٍ من الثقيلة، نحو «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ»، التقدير: أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت أَنَّ، وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثُنَائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه ـ مما يدل على الرُّجْحَان ـ جاز في

الفعل بعدها وجهان:

أحدهما: النصب، على جَعْلِ «أنْ» من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع، على جَعْلِ «أنْ» مخففة من الثقيلة.

فتقول: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومُ، وأَنْ يَقُومَ» والتقدير - مع الرفع - ظننت أنَّهُ يَقُومُ، فخفت «أَنَّ» وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله.

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ» حَمْلاً عَلَى ... «مَا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

يعني أن من العرب مَنْ لم يُعْمِلْ «أن» الناصبةَ للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان؛ فيرفع الفعل بعدها حَمْلاً على أختها «ما» المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر؛ فتقول: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ» كما تقول: «عجبت مما تَفْعَلُ».

* * *

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ ... إِنْ صُدِّرَت، وَالْفِعْلُ بَعْدُ، مُوصَلاَ

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ؛ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

تَقَدَّمَ أن من جملة نواصب المضارع «إِذَنْ» ولا يُنْصَبُ بها إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً.

الثاني: أن تكون مُصَدَّرَةً.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك؛ فتقول: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ».

فلو كان الفعلُ بعدها حالاً لم يُنْصَب، نحو أن يقال: أحبك؛ فتقول: «إذن أظنك صادقاً»؛ فيجب رفع «أظن» وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن لم تَتَصَدَّر، نحو «زَيْدٌ إِذَنْ يكْرِمُكَ»؛ فإن كان المتقدمُ عليها حرفُ عطفٍ جاز في

الفعل: الرفعُ، والنصبُ، نحو «وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ»، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فُصِلَ بينها وبينه، نحو «إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ» فإن فُصِلت بالقَسَمِ نصبت، نحو «إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ».

* * *

وَبَيْنَ «لاَ» وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

«لاَ» فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «آلاَّ» أَنْ خَفِي

اختصت «أنْ» من بين نواصب المضارع بأنها تعمل: مُظْهَرَةً، ومُضْمَرَةً.

فتظهر وُجُوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو «جِئْتُكَ لِئَلاَّ تَضْرِبَ زيداً».

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو «جئتك لأقرأ» و«لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أنْ»، نحو «ما كان زيد لِيَفْعَلَ» ولا تقول: «لأن يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[1]

---

[1] سورة الأنفال الآية ٣٣.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو). (ليعذبهم)، (اللام) لام الجحود، (يعذبهم) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (لام الجحود) والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع، والمصدر المؤول في محل جر باللام أي (ما كان الله يريد عذابهم) متلعقان بمحذوف خبر كان والواو واو الحال. (أنت) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (فيهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقَدَّرة بحتى، أو إلاَّ؛ فتقدْر بحتى إذا كان الفعلُ الذي قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً، وتقدَّر بإلاَّ إن لم يكن كذلك؛ فالأول كقوله:

٣٢٢ ـ لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أدرِكَ المُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

أي: لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حتى أدرِك المُنَى؛ فـ«أدرك»: منصوب بـ«أن» المقدَّرة بعد أو التي بمعنى حتى، وهي واجبة الإضمار، والثاني كقوله:

٣٢٣ ـ وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا

أي: كسرت كُعوبها إلا أن تستقيم، فـ«تستقيم»: منصوب بـ«أنْ» بعد «أو» واجبةَ الإضمار.

* * *

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَارُ «أنْ» حَتْمٌ، كَـ«جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»

ومما يجب إضمار «أنْ» بعده: حَتَّى، نحو «سِرْتُ حَتَّى أدْخُلَ الْبَلَد»؛ فـ«حتى»: حرفُ جر و«أدْخُلَ»: منصوب بأن المُقَدَّرَة بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلاً بالحال ـ وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:

* * *

وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أوْ مُؤَوَّلاً بهِهِ ارْفَعَنَّ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاً

فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ، وَقَصَدْتَ به حكايةَ تلك الحال، نحو «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أدْخُلُهَا».

وَبَـعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَـفْـيٍ أَوْ طَـلَـبْ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ، نَصَبْ

يعني أنَّ «أَنْ» تنصب ـ وهي واجبةُ الحذف ـ الفعلَ المضارعَ بعد الفاء المجابِ بها نَفْيٌ مَحْضٌ، أو طلبٌ مَحْضٌ؛ فمثالُ النفي «ما تأتينا فتُحَدِّثَنَا» وقد قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1]، ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات؛ فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو «ما أنتَ إلا تأتينا فتحدثُنَا»، ومثالُ الطلب ـ وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرْضَ، والتَّحْضِيض، والتمني ـ فالأمر نحو «ائْتِنِي فَأُكْرِمَكَ» ومنه:

٣٢٤ ـ يَـا نَـاقُ سِـيـرِي عَـنَـقـاً فَـسِـيـحَـا إِلَى سُـلَيْمَـانَ فَـنَـسْـتَـرِيحَـا

والنهي نحو «لا تضرب زيداً فيَضرِبَكَ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[2] والدعاء نحو «رَبِّ انْصُرْنِي فَلاَ أُخْذَلَ» ومنه:

---

(1) سورة فاطر الآية ٣٦.

(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يقضى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نائب فاعل للفعل (يقضى). (فيموتوا) ، (الفاء) فاء السببية. (يموتوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (فاء السببية) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من (وان يموتوا) في محل رفع معطوف على مصدر مأخوذ من النفي السابق أي (ليس ثمة قضاء عليهم فموت آخر) وجملة (لا يقضى عليهم) في محل رفع خبر ثاني، أو في محل نصب حال من الضمير في (لهم) والعامل فيها الاستقرار، وجملة يموتوا) لا محل لها صلة الموصول الحرفي (ان) المضمر.

(2) سورة طه الآية ٨١.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تطغوا) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (فيه) جار ومجرور متعلقان بـ يطغوا. (فيحل) الفاء سببية حرف عطف، يحل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء سببية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (عليكم) جار ومجرور متعلقان بـ يحل. (غضبي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف =

٣٢٥ - رَبِّ وفِّقني فلاَ أعدِلَ عَن

سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَن

والاستفهام نحو «هَلْ تُكرِمُ زَيْداً فَيُكْرِمَكَ؟» ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾[1] والعَرْضُ نحو «ألاَ تَنْزِلُ عِنْدَنا فَتُصِيبَ خَيْراً» ومنه قوله:

٣٢٦ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا؟

والتَّحْضِيضُ نحو «لَوْلاَ تأتينا فَتُحَدِّثَنَا»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[2] والتمني نحو «لَيْتَ لِي مَالاً

= والياء مضاف إليه. وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول الحرفي لا محل له من الإعراب والمصدر المؤول من أن والفعل وما في حيزها معطوف على مصدر مأخوذ من الفعل السابق.

(1) سورة الأعراف الآية ٥٣.

(الفاء) عاطفة وقيل رابطة لشرط محذوف (هل) حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (لنا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (من) حرف جر مؤكد زائد. (شفعاء) مجرور بمن لفظاً مرفوع محلاً مبتدأ مؤخر. (فيشفعوا) الفاء سببية عاطفة، (يشفعوا) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفي والألف فارقة. والمصدر المؤول من ان وما في خبرها معطوف على الفعل السابق. (لنا) جار ومجرور متعلقان بـ(يشفعوا).

(2) سورة المنافقين الآية ١٠.

(لولا) حرف عرض مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أخرتني) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل والنون للوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. (إلى أجل) جار ومجرور متعلقان بـ أخرتني. (قريب) صفة مجرورة وعلامة جرها الكسرة والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها جواب النداء. (فاصدق) الفاء للسببية حرف عطف مبني، واصدق فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والمصدر المؤول وما في خبره معطوف على المصدر المؤول المفهوم من الفعل الذي بعد لولا. والتقدير لولا [يكون منك تأخير فيكون مني تصدق]. (وأكن) الواو حرف عطف. أكن فعل مضارع ناقص مجزوم باعتباره معطوفاً على محل =

فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾[1]

ومعنى «أن يكون الطلب مَحْضاً» أن لا يكون مدلولاً عليه ابمس فِعْلٍ، ولا بلفظ الخبر؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء، نحو «صَهْ فَأَحْسِنُ إلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

* * *

وَالْوَاوُ كَالْفَا، إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ، كَلاَ تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

يعني أن المواضع التي يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أنْ» وُجُوباً بعد الفاء ينصب فيها كُلِّهَا بـ«أنْ» مضمرةً وُجُوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المُصَاحبة، نحو ﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ... يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾[2] وقوله:

= [فاصدق] لأنها جواب طلب والمضارع يجزم في جواب الطلب والتقدير [أخرتني أصدق وأكن] واسم أكن ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. (من الصالحين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان.

(١) سورة النساء الآية ٧٣.

(يا) حرف نداء والمنادى محذوف أو هما لمجرد التنبيه. (ليت) حرف مشبه بالفعل والنون للوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم ليت. (كنت) كان فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسمها (معهم) مع ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه وشبه الجملة متعلقة بمحذوف خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر ليت. (فأفوز) الفاء سببية عاطفة أفوز فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. وجملة الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤول من أن وما في خبرها معطوف على الفعل السابق. (فوزاً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (عظيماً) صفة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٤٣.

(الواو) واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لما) حرف نفي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يعلم) فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون الظاهرة في آخره وحرك بالكسر لالتقاء ساكنين. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به والجملة في =

٣٢٧ - فَـقُـلْـتُ ٱدْعِـي وَأَدْعُـوَ؛ إِنَّ أَنْـدَى
لِـصَـوْتٍ أَنْ يُـنَـادِيَ دَاعِـيَـانِ

وقوله:
٣٢٨ - لاَ تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُـقٍ وَتَـأْتِـيَ مِـثْـلَـهُ
عَـارٌ عَـلَيْكَ - إِذَا فَـعَـلْـتَ - عَـظِـيـمُ

وقوله:
٣٢٩ - أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُـمْ وَيَـكُـونَ بَـيْـنِـي
وَبَـيْـنَـكُـمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَـاءُ؟

واحترز بقوله: «إنْ تُفِدْ مفهومَ مَعْ» عما إذا لم تُفِدْ ذلك، بل، أردتَ التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعْلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف؛ فإنه لا يجوز حينئذٍ النصبُ، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ثلاثةُ أوْجُهٍ: الجزمُ على التشريك بين الفعلين، نحو «لا تأكل السمك وتَشْرَبِ اللبن» والثاني: الرفعُ على إضمار مبتدأ، نحو «لا تأكل السمك وتَشرَبُ اللَّبَنَ» أي: وأنت تشربُ اللبنَ، والثالث: النصبُ على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللَّبَنَ» أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة.

* * *

= محل نصب حال. (جاهدوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل له من الإعراب والألف فارقة. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (ويعلم) الواو واو المعية وعاطفة (يعلم) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفي والمصدر المؤول من أن وما في خبرها معطوف على الفعل السابق. (الصابرين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم.

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفيِ جَزماً اعْتَمِدْ   إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

يجوز في جواب غير النفي، من الأشياء التي سَبَقَ ذكرها، أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، نحو «زُرني أزُرْكَ»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مقدر، أي: زُرني فإنْ تَزُرْني أزُرْكَ، أو بالجملة قبله؟ قولان، ولا يجوز الجزم في النفي؛ فلا تقول: «ما تأتينا تحدِّثْنا».

* * *

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أنْ تَضَعْ   «إنْ» قَبْلَ «لاَ» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

لا يجوز الجزمُ عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطية] على لا؛ فتقول: «لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَم» يجزم «تسلم»؛ إذ يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَم» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُكَ»؛ إذ لا يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ»، وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إنْ» على «لا» فجزمه على معنى «إن تَدْنُ من الأسد يأكُلك».

* * *

وَالأمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ   تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نَصْبُ جوابه بعد الفاء، وقد صَرَّحَ بذلك هنا، فقال: متى كان الأمْرُ بغير صيغة افْعَلْ ونحوها فَلاَ ينتصب جوابُه، ولكن لو أسقطْتَ الفاء جَزَمْتَهُ كقولك: «صَهْ أحْسِنْ إلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ النَّاسُ» وإليه أشار بقوله: «وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ».

* * *

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ في الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعَامل الرجاءُ مُعَامَلَةَ التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمنِّي، وتابعهم المصنف، ومما وَرَدَ منهُ

قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[1] في قراءة من نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم.

* * *

وإنْ علَى اسمٍ خالِصٍ فِعلٌ عُطِف   تَنصِبُهُ «أنْ»: ثابِتاً، أو مُنحَذِفْ

يجوز أن ينصب بأن محذوفةً أو مذكورةً، بعد عاطِفٍ تقدم عليه اسمٌ خالصٌ: أي غيرُ مقصود به معنى الفعل، وذلك كقوله:

٣٣٠ - وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فـ«تَقَرَّ» منصوب بـ«أنْ» محذوفةً، وهي جائزةُ الْحَذْفِ؛ لأن قبله إسماً صريحاً، وهو لُبْسُ، وكذلك قوله:

٣٣١ - إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

فـ«أعقِلَهُ»: منصوبٌ بـ«أن» محذوفَةً، وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأن قبله إسماً صريحاً، وهو «قَتْلِي»، وكذلك قوله:

٣٣٢ - لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ   مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَبِ

فـ«أرضيَهُ»: منصوب «بأن» محذوفَةً جوازاً بعد الفاء؛ لأن قبلها إسماً صريحاً ـ وهو «تَوَقُّعُ» ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا

---

[1] سورة غافر الآية ٣٦ ـ ٣٧.

(الأسباب) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (أسباب) بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف. (السموات) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، (فاطلع) الفاء حرف عطف (تقديره السبب) .(اطلع) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾[1] فـ«يُرسلَ»: منصوب بـ«أَن» الجائزة الحذف، لأن قبله «وَحياً» وهو اسم صريح.

فإن كان الإسمُ غيرَ صريح ـ أي: مقصوداً به معنى الفعل ـ لم يجز النصب، نحو «الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ» فـ«يغضب»: يجب رفعه؛ لأنه معطوف على «طائر» وهو اسمٌ غيرُ صريح؛ لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ، من جهة أنه صلة لأل، وحَقُّ الصلة أن تكون جملةً، فوضع «طائر» موضع «يطير» ـ والأصل «الذي يطير» ـ فلما جيء بأل عُدِلَ عن الفعل (إلى اسم الفاعل) لأجل أل؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

* * *

وَشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصْبٌ، فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما فَرَغَ من ذكر الأماكن التي يُنْصَب فيها بـ«أَنْ» محذوفةً ـ إما وجوباً، وإما جوازاً ـ ذكر أنَّ حَذْفَ «أنْ» والنَّصْبَ بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: «مُرْهُ يَحْفِرَهَا» بنصب «يحفر» أي: مره أن يحفرها، ومنه

---

[1] سورة الشورى الآية ٥١.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. (لبشرٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان مقدم. (أن) حرف مصدري ونصب. (يكلمه) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والمصدر المؤول وما في خبره في محل رفع اسم كان مؤخر والجملة من كان واسمها وخبرها استئنافية لا محل لها من الإعراب. (إلا) حرف استثناء ملغى. (وحياً) مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والتقدير [والله أعلم إلا أن يوصى إليه وحياً]. (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (من وراء) جار ومجرور متعلقان بـ يكلمه وهو مضاف. (حجاب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يرسل) فعل مضارع منصوب والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (رسولاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والتقدير [وحياً وارسالاً].

٣٣٣ ـ أَلاَ أَيُّهَـذَا الزَّاجِري ايحْضُرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

في رواية من نصب «أَحْضُرَ» أي: أَنْ أَحْضُرَ.

* * *

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِـلاَ وَلاَمٍ طَـالِـبـاً ضَـعْ جَـزْمَـا ... فِـي الْـفِـعْـلِ، هَـكَـذَا بِـلَـمْ وَلَـمَّـا
وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَـهْـمَـا ... أَيٍّ مَـتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا
وَحَـيْـثُـمَـا أَنَّـى، وَحَـرْفٌ إِذْ مَـا ... كَـإِنْ، وَبَـاقِـي الأَدَوَاتِ أَسْـمَـا

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو «لِيَقُمْ زَيْدٌ»، أو على الدعاء، نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[1]، و«لا» الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[2]، أو على

---

(١) سورة الزخرف الآية ٧٧.

اللام لام الأمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. (يقض) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة والكسرة دليل عليه. (علينا) جار ومجرور متعلقان بـ يقض. (ربك) رب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

(٢) سورة التوبة الآية ٤٠.

(لا) حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تحزن) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر في آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (إنّ) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (معنا) مع ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر إن. وجملة لا تحزن في محل نصب مفعول القول.

الدعاء، نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[1] و«لم» و«لما» وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، وَيَقْلِبَانِ معناهُ إلى المُضِيِّ، نحو «لم يَقُمْ زيد، ولَمَّا يَقُمْ عمرو» ولا يكون النفي بلَمَّا إلا متصلاً بالحال.

والثاني: ما يجزم فعلين، وهو «إنْ» نحو ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[2] و«مَنْ» نحو ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[3] و«ما» نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[4] و«مهما» نحو ﴿وَقَالُواْ

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

(ربنا) منادى مضاف محذوف منه حرف النداء مضاف، ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، (لا) حرف نهي، (تؤاخذنا) تؤاخذ فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٤.

(إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تبدوا) فعل مضارع مجزوم بأن وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل وهو فعل الشرط. (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. (في أنفسكم) في حرف جر أنفس اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره وهو مضاف والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول. (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تخفوه) معطوف على تبدوا والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (يحاسبكم) فعل مضارع مجزوم جواب الشرط والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (به) جار ومجرور بـ يحاسبكم. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة لا محل لها من الإعراب.

(٣) سورة النساء الآية ١٢٣.

(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يعمل) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (سوءاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (يجز) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف والفتحة دليل على حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. (به) جار ومجرور متعلقان بـ يجز وفعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ من وجملة من يعمل سوءاً لا محل لها من الإعراب استئنافية.

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٧.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب أو استئنافية. (ما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لتفعلوا. (تفعلوا) فعل الشرط مجزوم وعلامة =

﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِن ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(١) و«أيّ» نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٢) و«متى» كقوله:

٣٣٤ - مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدِ

و«أيّانَ» كقوله:

جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (من خير) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (يعلمه الله) يعلمه فعل مضارع جواب الشرط والضمير المتصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع والجملة من فعل الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب استئنافية.

(١) سورة الأعراف الآية ١٣٢.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (قالوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والألف فارقة. (مهما) اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (تأتنا) فعل شرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (به) جار ومجرور متعلقان بتأتنا. (من آية) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (لتسحرنا) اللام حرف دال على التعليل تسحر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والمصدر المؤول وما في خبرها مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلقان بتأتنا. (بها) جار ومجرور متعلقان بتسحرنا. (فما) الفاء رابطة لجواب شرط (ما) نافية حجازية مبنية على الكسر لا محل لها من الإعراب (نحن) اسمها ضمير مبني على الضم في محل رفع. (لك) جار ومجرور متعلقان بمؤمنين (بمؤمنين) الباء حرف جر زائد للتوكيد مؤمنين خبر ما مجرور لفظاً منصوب محلاً والجملة في محل جزم جواب الشرط وجملة فعل الشرط وجوابه خبر مهما.

(٢) سورة الأسراء الآية ١١٠.

(ايا) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتدعوا (ما) حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تدعوا) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (فله) الفاء واقعة في جواب شرط. (له) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم (الأسماء) اسم مرفوع مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره وجملة فله الأسماء الحسنى في محل جزم جواب الشرط. (الحسنى) صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

٣٣٥ ـ أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

و«أَيْنَمَا» كقوله:

٣٣٦ ـ * أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ *

و«إِذْ مَا» نحوُ قوله:

٣٣٧ ـ وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ
بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

و«حَيْثُمَا» نحوُ قوله:

٣٣٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ
اللَّهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

و«أَنَّى» نحوُ قوله:

٣٣٩ ـ خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا
أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ

وهذه الأدَوَاتُ ـ التي تجزم فعلين ـ كُلُّهَا أسماء، إلا «إنْ، وإذْ مَا» فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّهَا حروفٌ.

* * *

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَاباً وُسِمَا

يعني أن هذه الأدواتِ المذكورةَ في قوله: «وَاجْزِمْ بإنْ ـ إلى قوله: وَأَنَّى» يقتضين جملتين: إحداهما ـ وهي المتقدمة ـ تسمى شرطاً، والثانية ـ وهي المتأخرة ـ تسمى جواباً وجَزَاء، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصْلُ فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون إسمية، نحو: «إنْ جاءَ زيد أكرمته، وإن جاء زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

* * *

وَمَـاضِـيَـيْـنِ، أَوْ مُـضَـارِعَـيْـنِ تُـلْـفِـيـهِـمَـا ـ أَوْ مُـتَـخَـالِـفَـيْـنِ

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليَّتَيْنِ فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» ويكونان في مَحَل جَزم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[1]

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو «إن يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرو» ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾.

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو «إنْ قَامَ زيد يَقُمْ عمرو» ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[2]

---

(١) سورة الاسراء الآية ٧.

إن حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أحسنتم) أحسن فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل والميم علامة الجمع. (أحسنتم) فعل ماضٍ جواب الشرط والتاء ضمير فاعل. (لأنفسكم) اللام حرف جر أنفس اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

(٢) سورة هود الآية ١٥.

(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (كان) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) يعود على اسم الشرط. (يريد) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو). (الحياة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (الدنيا) نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف. (وزينتها) (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (زينة) معطوف على الحياة منصوب و(ها) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (نوف) مضارع مجزوم جواب الشرط وعلامة الجزم حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره (نحن) للتعظيم. (إلى) حرف جر. (هم) ضمير مضاف إليه. (في) حرف جر، (ها) ضمير في محل جر متعلق بـ(نوف). (أعمال) مفعول به منصوب، و(هم) ضمير مضاف إليه متعلقان بـ نون. (في) حرف جر، و(ها) ضمير في محل جر =

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قولُه:

٣٤٠ - مَـنْ يَـكِـدْنِـي بِـسَـيِّءٍ كُـنْـتَ مِـنْـهُ
كـالـشَّـجَـا بَـيْـنَ حَـلْـقِـهِ وَالْـوَرِيـدِ

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

* * *

وَبَـعْـدَ مَـاضٍ رَفْـعُـكَ الْـجَـزَا حَـسَـنْ وَرَفْـعُـهُ بَـعْـدَ مُـضَـارِعٍ وَهَـنْ

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارِعاً ـ جاز جَزْمُ الجزاء ورَفْعُه، وكلاهما حَسَنٌ: فتقول: «إنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عمرو، ويقومُ عمرو» ومنه قولُه:

٣٤١ - وَإِنْ أَتَـاهُ خَـلِـيـلٌ يَـوْمَ مَـسْـأَلَـةٍ
يَـقُـولُ: لاَ غَـائِـبٌ مَـالِي وَلاَ حَـرِمُ

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجَبَ الجزم (فيهما) ورَفعُ الجزاء ضعيفٌ كقوله:

٣٤٢ - يَـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِـسٍ يـا أقْـرَعُ
إنَّـكَ إن يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ

* * *

= متعلق بـ نوف و(نوف) (الواو) حرف عطف (هم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. (فيها) جار ومجرور متعلقان بـ(يبخسون)، و(لا) نافية. (يبخسون) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، و(الواو) ضمير متصل مبني على السكون نائب فاعل، وجملة (من كان يريد) في محل رفع خبر المبتدأ (من) ويجوز أن الخبر جملة الشرط والجواب وجملة (يريد الحياة) في محل نصب خبر كان، وجملة (نوف) لا محل لها جواب شرط غير مقترن بالفاء وجملة (هم لا يبخسون) لا محل لها معطوفة على جواب الشرط، وجملة (لا يبخسون) في محل رفع خبر المبتدأ (هو).

وَاقْـرُن بِـفَـا حَـتْـمـا جَـوابـا لـوح جـعِـل
شَـرْطـاً لإِنْ أَوْ غَـيْـرِهَـا، لَمْ يَـنْـجَـعِـل

أي: إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الإسمية، نحو «إن جَاءَ زَيدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ» وكفعل الأمر، نحو «إن جاء زيد فاْضرِبْهُ» وكالفعلية المنفية بما، نحو «إن جاء زيد فما أضْرِبُهُ» أو «لَنْ» نحو «إن جاء زيد فَلَن أضرِبَهُ».

فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطاً ـ كالمضارع الذي ليس منفياً بما، ولا بلن، ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضي المتصَرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بقَد ـ لم يجب اقترانه بالفاء، نحو «إن جَاءَ زَيدٌ يَجِيء عمرو» أو «قَامَ عَمْروٌ».

* * *

وَتَـخْـلُـفُ الْـفَـاءَ إِذَا الْـمُـفَـاجَـأه كَـ«إِن تَـجُـدْ إِذاً لَـنَـا مُـكَـافَـأَهْ»

أي: إذا كان الجوابُ جملةً إسميةً وجب اقترانُه بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفُجَائية مُقَامَ الفاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1]، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها إسمية استغناء بفهم

(١) سورة الروم الآية ٣٦.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تصبهم) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزئه السكون الظاهر، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع. (سيئة) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بما) جار ومجرور متعلقان بـ(تصبهم). (قدمت) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء حرف دال على التأنيث. (أيديهم) (أيد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. (الياء) مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (إذا) فجائية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (هم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. (يقنطون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ وجملة (إذا هم يقنطون) في محل جزم جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه معطوفة على ما قبلها.

ذلك من التمثيل، وهو «إن تجُد إذاً لنا مكافأة».

* * *

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو ـ جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قريء بالثلاثة قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ بجزم «يغفر» ورفعه، ونصبه، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قولُه:

٣٤٣ ـ فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

روي بجزم «نأخذ» ورفعِهِ، ونصبِهِ.

* * *

وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء، أو الواو ـ جاز نصبه وجزمه، نحو «إنْ يَقُم زيد، ويَخْرُجْ خالدٌ، أكْرِمْكَ» بجزم «يخرج» ونصبه، ومن النصب قولُه:

٣٤٤ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا

* * *

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حَذْفُ جواب الشرط، والاستغناءُ (بالشرط) عنه، وذلك عندما يدلُّ دليلٌ على حذفه، نحوَ «أنتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ» فحذف جواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلت فأنت

ظالم»، وهذا كثير في لسانهم:

وأما عكسه ـ وهو حذف الشرط والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ، ومنه قوله:

٣٤٥ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ
وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإلاَّ تطلقها يَعْلُ مفرقَكَ الْحُسَام.

* * *

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَم جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

كلُّ واحِدٍ من الشرط والقَسَم يَسْتَدْعِي جواباً، وجواب الشرط: إما مجزوم، أو مقرون بالفاء، وَجوابُ القَسَم إن كان جملة فعلية مثبتة، مُصَدَّرَة بمضارع ـ أُكِّد باللام وَالنون نحو: وَاللّه لأضربَنَّ زيداً» وَإن صُدِّرَت بماضٍ اقترن باللام وَقد، نحو «وَاللّهِ لقد قَامَ زَيْدٌ» وَإن كان جملة إسمية فبإنَّ وَاللام، أوِ اللام وَحدها، أوَ بإنَّ وَحدها، نحو «وَالله إنَّ زيداً لقائم» و«وَالله لزَيْدٌ قَائم» و«والله إنَّ زيداً قائم» وإن كان جملة فعلية منفية فينفى بما أو لا أو إنْ، نحو «والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، وإنْ يَقُومُ زيد» والإسمية كذلك.

فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأَخِّره منهما لدلالة جواب الأول عليه؛ فتقول: «إنْ قامَ زيدٌ والله يقمْ عمرو»، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول: «إنْ يَقُمْ زيد، ليَقُومَنَّ عمرو»؛ فتحذف جوابَ الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

* * *

وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ، مُطْلَقاً، بِلاَ حَذَرْ

أي: إذا اجتمع الشرطُ وَالقَسَمُ أجيبَ السابقُ منهما، وَحُذِفَ جَوَابُ المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ؛ فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً؛ فَيُجَاب الشرط ويحذف

جواب القسم؛ فتقول: «زَيْدٌ إنْ قَامَ وَاللّهِ أُكْرِمْهُ» و«زَيْدٌ وَاللّهِ إنْ قَامَ أُكْرِمْهُ».

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

أي: وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرط على القَسَمِ عند اجتماعهما وتقدُّمِ القَسَم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قولُه:

٣٤٦ - لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

فَلاَمُ «لئن» مُوَطِّئَة لقسمٍ محذوفٍ - والتقدير: والله لَئِنْ - و«إن»: شَرْطٌ، وجوابُه «لا تُلْفِنَا» وهوَ مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَبِ القَسَمُ، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم لتَقَدُّمِهِ - لقيل: لا تُلْفِينَا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

* * *

فَصْلُ لَوْ

«لَـوْ» حَـرْفُ شَـرطٍ، فـي مُـضِـيِّ، وَيَـقِـلّ
إِيـلاَؤُهَـا مُـسْـتَـقْـبَـلاً، لَـكِـنْ قُـبِـلْ

لو تستعمل استعمالين:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيّة، وعلامتها صحة وُقُوع «أنْ» مَوْقِعَهَا، نحو «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» أي: قِيَامَهُ، وقد سبق ذِكْرُهَا في باب الموصول.

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها ـ غالباً ـ إلا ماض معنى، ولهذا قال: «لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ» وذلك نحو قولك: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ» وفَسَّرَهَا سيبويه بأنها حَرْفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وفَسَّرَهَا غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأولى الأَصَحُّ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله «ويقل إيلاؤها مستقبلاً» ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا ﴾[1] وقوله:

---

[1] سورة النساء الآية ٩.

(وليخش) (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (واللام) لام الأمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، (يخش) فعل مضارع مجزوم باللام وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف. (الذين) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل. (لو) حرف شرط غير جازم. (تركوا) فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (من خلفهم) جار ومجرور متعلقان بـ يتركوا وهو مضاف هم ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (ذرية) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة =

٣٤٧ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ

عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ، أَوْزَقَا إِلَيْهَا صَدىً مِنْ جَانِبِ الْقَبرِ صَائِحُ

* * *

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَإِنْ

لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يعني أن «لو» الشرطيّةَ تختصُّ بالفعلِ؛ فلا تدخل على الإسم، كما أنَّ «إنْ» الشرطية كذلك، لكن تدخل «لَوْ» على «أَنَّ» واسمها وخبرها، نحو: «لَوْ أَنَّ زيداً قَائِمٌ لَقُمْتُ». واختلف فيها، والحالَةُ هذه؛ فقيل: هذه باقية على اختصاصها، و«أَنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعلٌ بفعل محذوف، والتقدير «لو ثَبتَ أن زيداً قائم لقمت» (أي: لو ثبتَ قيامُ زَيدٍ)، وقيل: زالَتْ عن الاختصاص، و«أَنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير «لَوْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ ثَابِتٌ لقُمْتُ» أي: لَوحَ قِيَامُ زَيْدٍ ثَابِتٌ، وهذا مذهب سيبويه.

* * *

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاهَا صُرِفَا إِلَى المُضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها ـ في الغالب ـ إلا ما كان ماضياً في المعنى، وذَكَرَ هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المضيّ، كقوله:

٣٤٨ ـ رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِين عَهِدْتُهُمْ

يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودَا

الظاهرة على آخره. (ضعافاً) صفة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها. (خافوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بخافوا وجملة خافوا لا محل لها من الإعراب لأنها جواب الشرط غير جازم ومفعول خافوا محذوف تقديره الضياع والهيام.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا   خرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودَا

أي: لو سمعوا.

ولا بُدَّ لِلَوْ هذه من جواب، وجوابُهَا: إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفي بلم.

وإذا كان جوابها مُثْبَتاً، فالأكثرُ اقترانُه باللام، نحو: «لو قام زيد لقام عمرو» ويجوز حَذْفُهَا؛ فتقول: «لو قام زيد قام عمرو».

وإن كان منفياً بلم لم تصحبها اللام؛ فتقول: «لو قام زيد لم يقم عمرو».

وإن نفي بما فالأكثر تَجَرُّدُهُ من اللام، نحو: «لو قام زيد ما قام عمرو» ويجوز اقترانُه بها، نحو: «لو قام زيد لما قام عمرو».

* * *

أَمَّا، وَلَوْلاَ، وَلَوْمَا

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا ـ لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً ـ أُلِفَا

أمّا: حرفُ تفصيلٍ، وهي قائمة مَقَامَ أداةِ الشرطِ، وفعلِ الشرطِ؛ ولهذا فَسَّرَهَا سيبويه بمهما يَكُ من شيء، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ؛ فلذلك لزمته الفاء، نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» والأصْلُ «مهما يَكُ من شيء فزيدٌ منطلقٌ» فأنِيبَتْ «أما» مُنَابَ «مهما يَكُ من شيء»؛ فصار «أما فزيدٌ منطلقٌ» ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار «أما زيد فمنطلق»؛ ولهذا قال: «وَفَا لتلو تلوها وُجُوباً أُلِفَا».

* * *

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ، إذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

قد سَبَقَ أن هذه الفاء ملتَزَمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاء حَذْفُهَا في الشعر، كقوله:

٣٤٩ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ
وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أي: فلا قتال، وحُذِفَتْ في النثر أيضاً: بكثرة، وبقلة؛ فالكثرة عند حَذفِ القول معها، كقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[1] أي فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل: ما كان

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٦.

(الفاء) للتفريع وفيها معنى الاستئناف حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والجملة =

بخلافه، كقوله ﷺ: «أما بعدُ ما بَالُ رِجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» هكذا وقع في صحيح البخاري «ما بال» بحذف الفاء، والأصْلُ: أما بعد فما بالُ رجالٍ فحذفت الفاء.

* * *

لَـــوْلاَ وَلَـــوْمَـــا يَـــلْـــزَمَـــانِ الابْـــتِـــدَا إِذَا امْـــتِـــنَـــاعـــاً بِـــوُجُـــودٍ عَـــقَـــدَا

للولا ولوما استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: «إذا امتناعاً بوجود عَقَدَا»، ويلزمان حينئذٍ الابتداء؛ فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بُدَّ لهما من جواب، فإن كان مُثْبَتاً قُرِنَ باللاّم، غالباً، وإن كان منفياً بما تَجَرَّدَ عَنْها غالباً، وإن كان منفياً بلم لم يقترن بها، نحو «لولا زَيْدٌ لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجيء عمرو»؛ فزيد ـ في هذه المُثُل ونَحْوِها ـ مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيد موجود، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء.

* * *

وَبِـهِـمَـا الـتَّـحْـضِـيـضَ مِـزْ، وَهَـلاَّ، أَلاَّ، أَلاَ، وَأَوْلِـيَـنْـهَـا الْـفِـعْـلاَ

= مستأنفة وأما حرف شرط وتفصيل. (الذين) اسم موصول في محل رفع مبتدأ وجملة (أسودت وجوههم) أسودت فعل ماضٍ مبني على الفتح والتاء للتأنيث. (وجوههم) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف وهم ضمير مبني على الضم في محل جر مضاف إليه وجملة [أسودت وجوههم] صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (أكفرتم) الهمزة للاستفهام، كفر فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل وجملة أكفرتم في محل رفع خبر الذين. (بعد) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وشبه الجملة متعلقة بـ أكفرتم (وبعد) مضاف. (إيمان) مضاف إليه مجرور وهو مضاف والكاف ضمير متصل مضاف إليه.

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حينئذٍ بالفعل، نحو «لَوْلاَ ضَرَبْتَ زَيْداً، وَلَوْمَا قَتَلْتَ بكْراً» فإن قصدت بهما التوبيخَ كان الفعلُ ماضياً، وإن قَصَدْتَ بهما الحثَّ على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾[1] أي: لينفِرْ، وَبقيةُ أدواتِ التحضيض حكمها كذلك، فتقول: «هَلاّ ضَرَبْتَ زيداً، وَألاّ فَعلْتَ كذا» وَألاَ مخففة كألاّ مشددة.

* * *

وَقَدْ يَلِيهَا ٱسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل، فلا تدخل على الإسم، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الإسمُ بعدها، ويكون مَعْمُولاً لفعل مُضْمَرٍ، أو لفعل مُؤَخَّرٍ عن الإسم؛ فالأول كقوله:

٣٥٠ ـ * هَلاّ التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

فـ«التقدمُ» مرفوعٌ بفعل محذوف، وتقديره: هَلاّ وُجِدَ التقدُّمُ، ومثلُه قولُه:

٣٥١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فـ«الكَمِيَّ»: مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: لولا تعدون الكَمِيَّ

---

(١) سورة التوبة الآية ١٢٢.

(الفاء) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لولا) حرف تحضيض بمعنى هلا. (نفر) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (من كل) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من طائفة لأنه نعت تقدم على المنعوت وهو مضاف. (فرقة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (منهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لفرقة. (طائفة) فاعل نفر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (ليتفقهوا) اللام لام التعليل ويتفقهوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل وعلامة نصبه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (في الدين) جار ومجرور متعلقان بـ يتفقهوا والألف فارقة والمصدر المؤول من أن يتفقهوا في محل جر باللام والجار والمجرور متعلقان بـ نفر.

المقنَّع، والثاني كقولك: لولا زيداً ضربتَ، فـ«زيداً» مفعول «ضربت».

الإخبَارُ بِالّذِي، وَالألِفِ وَاللّامِ

مَا قِيلَ «أخْبِرْ عَنْهُ بِالّذِي» خَبَرْ   عَنِ الّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ   عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ
نَحْوُ «الّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»؛ فَذَا   «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ، فَاذْرِ المَأْخَذَا

هذا الباب وَضَعَه النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبِهِ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن إسم من الأسماء بـ«الذي»؛ فظاهِرُ هذا اللفظ أنك تجعل «الذي» خبراً عن ذلك الإسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعولُ خبراً هو ذلك الإسم، والمخبر عنه إنما هو «الذي» كما سَتَعرفه، فقيل: إن الباء في «بالذي» بمعنى «عن»، فكأنه قيل: أخبر عن الذي.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك، فجيء بالذي، وَاجْعَلْهُ مبتدأ، واجعل ذلك الإسْمَ خبراً عن الذي، وَخُذِ الجملة التي كان فيها ذلك الإسم فَوَسِّطْها بين الذي وبين خبره، وهو ذلك الإسْمُ، واجعل الجملَةَ صِلَةَ الذي، واجعل العائِدَ على الذي الموصول ضميراً، تجعله عوضاً عن ذلك الإسم الذي صَيَّرته خبراً.

فإذا قيل لك: أخبِرْ عن «زيد» من قولك «ضَرَبْتُ زَيْداً»؛ فتقول: الذي ضربته زيد، فالذي: مبتدأ، وزيد: خَبَرُه، وضربته: صلة الذي، والهاء في «ضربته» خَلَف عن «زيد» الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على «الذي».

* * *

وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي   أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ المُثْبَتِ

أي: إذا كان الإسْمُ ـ الذي قيل لك أخبر عنه ـ مثنى فجيء بالموصول

مثنى كَالّذَيْنِ، وإن كان مجموعاً فجيء به كذلك كَالِذينَ، وإن كان مؤنثاً فجيء به كذلك كالتي.

والحاصِلُ أنه لا بد من مطابقة الموصول للإسم المخبر عنه به؛ لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفرداً فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن «الزّيْدَيْنِ» من «ضَرَبْتُ الزّيْدَيْنِ» قلت: «اللّذَان ضربتهما الزّيْدَانِ» وإذا قيل: أخبر عن «الزّيْدِينَ» من «ضَرَبْتُ الزّيْدِينَ» قلت: «الّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزّيْدُونَ» وإذا قيل: أخبر عن «هِنْدٍ» من «ضَرَبْتُ هِنْداً» قلت: «الّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ».

* * *

قَبُولُ تَأَخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيِّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

يُشْتَرَط في الإسم المُخْبَرِ عنه بالذي شُرُوطٌ:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير؛ فلا يخبر بالذي عمَّا لَهُ صَدْرُ الكلامِ، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: مَنْ، ومَا.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يُخْبر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي؛ فلا يُخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً، كالهاء في «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمر؛ فلا يُخْبَرُ عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه؛ فلا تخبر عن «رجل» وَحْدَه، من قولك «ضَرَبتُ رَجُلاً ظَرِيفاً»؛ فلا تقول: الذي ضربته ظريفاً رجل؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذٍ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به؛ فلو أخبرت عن

الموصوف مع صفته جاز ذلك؛ لانتفاء هذا المحذور، كقوله «الذي ضرَبْتَهَ رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

وكَذلك لا تخبر عن المضاف وَحْدَه؛ فلا تخبر عن «غلام» وحْدَه من «ضربت غلامَ زيدٍ»؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر، والضمير لا يضاف؛ فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانع؛ فتقول «الذي ضربته غُلاَمُ زيدٍ».

* * *

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِألْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إنْ صَحَّ صَوغُ صِلَةٍ مِنْهُ لألْ
كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ»

يُخْبَر بـ«الذي» عن الإسم الواقع في جملة إسمية أو فعلية؛ فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك «زيد قائم»: «الذي هو قائم زيد»، وتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك «ضربت زيداً»: «الذي ضربته زيد».

ولا يخبر بالألف واللام عن الإسم، إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية، وكان ذلك الفعلُ مما يصح أن يُصَاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول.

ولا يخبر بالألف واللام عن الإسم الواقع في جملة إسمية، ولا عن الإسم الواقع في جملة فعلية فعلُها غيرُ منصرف: كالرجل من قولك «نِعْمَ الرجلُ»؛ إذ لا يصح أن يستعمل من «نعم» صلة الألف واللام.

وتخبر عن الإسم الكريم من قولك: «وَقَى اللَّه الْبَطَلَ» فتقول «الْوَاقي الْبَطَلَ اللَّهُ» وتخبر أيضاً عن «البطل»؛ فتقول: «الواقيه اللَّهُ البطلُ».

* * *

وَإنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ ألْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وانْفَصَلْ

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لأل، إن رفع ضميراً: فإما أن يكون عائداً على

الألف واللام، أو على غيرها؛ فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انْفَصَلَ.

فإذا قلت: «بَلّغْتُ مِنْ الزَّيْدَيْنِ إلى الْعَمْرِينَ رسالةً» فإن أخبرت عن التاء في «بَلّغْتُ» قلت: «المبلغُ مِنَ الزيْدَيْنِ إلى العمرينَ رسالةً أنا»؛ ففي «المبلغ» ضميرٌ عائد على الألف واللام؛ فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن «الزيْدَيْنِ» من المثال المذكور قلت: «المُبَلِّغُ أنا منهما إلى العمرِينَ رسالةً الزَّيْدَانِ» فـ«أنا»: مرفوع بـ«المبلغ» وليس عائداً على الألف واللام؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُثَنًّى، وهو المخبر عنه؛ فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «الْعَمْرِينَ» من المثال المذكور، قلت: «المبلِّغُ أنا من الزَّيْدَيْنِ إليهم رِسَالَةً العَمْرُونَ»؛ فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

(وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رسالة» من المثال المذكور؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالمضير الذي ترفعه صِلَةُ أل المتكَلمُ؛ فتقول: «المبلغُهَا أنَا من الزَّيْدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ».

❊ ❊ ❊

العَدَدُ

ثَـلاثَـةً بِـالـتَّـاءِ قُـلْ لِـلْـعَـشَـرَهْ فِـي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ
فِـي الـضِّـدِّ جَـرِّدْ، وَالـمُـمَـيِّـزَ آجْـرُرِ جَـمْـعـاً بِـلَـفْـظِ قِـلَّـةٍ فِـي الأَكْـثَـرِ

تثبت التاء في ثلاثة، وأربعة، وما بعدهما إلى عشرة، إن كان المَعْدُودُ بهما مذكراً، وتسقط إن كَان مؤنثاً، ويُضَاف إلى جمع، نحو «عندي ثلاثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعُ نِسَاءٍ» وهكذا إلى عشرة.

وأشار بقوله: «جمعاً بلفظ قلة في الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جَمْعُ قلة وكثرة لم يُضَفِ العَدَدُ في الغالب إلا إلى جمع القلة؛ فتقول: «عندي ثَلاثَةُ أَفْلُسٍ، وَثَلاثُ أَنْفُسٍ» ويقلّ «عندي ثَلاثَةُ فُلُوسٍ، وثَلاثُ نُفُوسٍ».

ومما جاء على غير الأكثر قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[1]؛ فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو «أَقْرُء».

---

(1) سورة البقرة الآية ٢٢٨.

(الواو) حرف استئناف أو عاطفة. (المطلقات) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (يتربصن) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة لا محل لها من الإعراب مسوقة لبيان أحكام الطلاق. (بأنفسهن) جار ومجرور متعلقان بـ يتربصن ومعنى الباء السببية أي من أجل أنفسهن لأن نفوس النساء طوامح إلى الرجال فهن أدرى بقمع شرتها. (ثلاثة قروء) مفعول به منصوب ليتربصن وهو مضاف وقروء مضاف إليه وأني أرى أن النصب على الظرفية الزمانية أرجح ويتعلق الظرف بيتربصن أي مدة ثلاثة قروء.

فإن لم يكن للإسم إلا جَمْعُ كثرة لم يُضَفْ إلا إليه، نحو «ثَلاَثَةُ رِجَالٍ».

* * *

وَمِـائَـةً وَالأَلْـفَ لِـلْـفَـرْدِ أَضِـفْ   وَمِـائَـةٌ بِـالْـجَـمْـعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلى جمع، وذكر هنا أن «مائة» وألفاً» من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، نحو «عندي مائةُ رَجُلٍ، وألفُ درهم» وورد إضافة «مائة» إلى جمع قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ ﴾[1] بإضافة مائة إلى سنين.

والحاصل: أن العدد المُضَافَ على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى مفرد، وهو: مائة، وألف، وتثنيتهما، نحو «مِئَتَا درهمٍ، وَأَلْفَا دِرْهَمٍ»، وأما إضَافَةُ «مائةٍ» إلى جمعٍ فقليلٌ.

* * *

وَأَحَـدَ اذْكُـرْ، وَصِـلَـنْـهُ بِـعَـشَـرْ   مُـرَكَّـبـاً قَـاصِـدَ مَـعْـدُودٍ ذَكَـرْ

وَقُـلْ لَـدَى الـتَّـأْنِـيـثِ إِحْـدَى عَـشْـرَهْ   وَالـشِّـينُ فِـيـهَـا عَنْ تَـمِـيـمٍ كَـسْـرَهْ

وَمَـعَ غَـيْـرِ أَحَـدٍ وَإِحْـدَى   مَا مَعْـهُـمَا فَـعَـلْـتَ فَـافْـعَـلْ قَـصْـدَا

---

(١) سورة الكهف الآية ٢٥.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لبثوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والألف فارقة. (في كهفهم) جار ومجرور متعلقان بـ لبثوا وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (ثلاث) مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وشبه الجملة متعلق بلبثوا وهو مضاف. (مائة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة قرىء بتنوين تاء مئةٍ وعليه تكون سنين بدلاً من ثلاثة وقرىء بإضافة مئة إلى السنين على أن تكون سنين في موضع سنة لأن مئة لا تضاف إلا إلى المفرد والأرجح إعرابها بدلاً من ثلاثة منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وَلِـثَـلاَثَــةٍ وَتِـسْـعَـةٍ وَمَـا بَـيْـنَـهُـمَـا إنْ رُكِّـبَـا مَـا قُـدِّمَـا

لما فرغ من (ذِكْرِ) العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المركب؛ فيركّبُ «عشرةٌ» مع ما دونها إلى واحد، نحو «أَحَدَ عَشَرَ، وَٱثْنَا عَشَرَ، وَثَلاَثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ ـ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» هذا للمذكر، وتقول في المؤنث: «إِحْدَى عَشْرَةَ، وَٱثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلاَثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَة ـ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ وَاثْنا، وللمؤنث إِحْدَى واثْنَتَا.

وأما «ثلاثة» وما بعدها إلى «تسعة» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله؛ فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «عشرة» ـ وهو الجزء الأخير ـ فتسقط التاءُ منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها؛ فتقول: «عِنْدِي ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وَثَلاَثَ عَشْرَةَ ٱمْرَأَةً»، وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، وٱثنين وٱثنتين؛ فتقول: «أحدَ عشرَ رجلاً، واثنا عشر رجلاً»، وتقول: «إحدى عشرةَ امرأة، واثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» بإثبات التاء.

ويجوز في شين «عشرة» مع المؤنث التسكينُ، ويجوز أيضاً كَسْرُها، وهي لُغة تميم.

* * *

وَأَوَّلِ عَـشْـرَةَ ٱثْـنَـتَـيْ، وعَـشْـراً اثْـنَـيْ، إِذَا أُنْـثَـى تَـشَـا أَوْ ذَكَـرَا

وَالْـيَـا لِـغَـيْـرِ الـرَّفْـعِ، وَارْفَـعْ بِـالأَلِـف وَالْـفَـتْـحُ فِـي جُـزْءَيْ سِـوَاهُـمَـا أُلِـفْ

قد سبق أنه يقال في العدد المركب «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال «أحَد» في المذكر، و«إِحْدَى» في المؤنث، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة» ـ إلى تسعة» بالتاء للمذكر، وَسُقُوطِهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يُقال «اثْنَا عَشَر» للمذكر، بلا تاء في الصَّدْرِ وَالعَجز، نحو «عندي اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً» ويقال: «اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» للمؤنث، بتاء في الصَّدْرِ والعَجُز.

وَنبَّهَ بقوله: «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صَدْرُهَا وَعَجزُهَا، وتُبْنَى على الفتح، نحو «أَحَدَ عَشَرَ» بفتح الجزءين، و«ثَلاَثَ عَشَرَةَ» بفتح الجزءين.

ويستثنى من ذلك «اثْنَا عَشَرَ، وَاثْنَتَا عَشَرَةَ»؛ فإن صَدْرَهُما يعرب بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، كما يعرب المثنى، وأما عجزهما فيبنى على الفتح؛ فتقول: «جَاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وَجَاءَتِ اثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً، ورَأَيْتُ اثْنَتَيْ عَشَرَةَ امْرَأَةً، ومَرَرْتُ بِاثْنَتَيْ عَشَرَةَ امْرَأَةً».

* * *

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ، كَأَرْبَعِينَ حِينَا

قد سبق أن العدد مُضَافٌ ومُرَكَّبٌ، وذكر هنا العدد المفرد وهو من «عشرين» إلى «تسعين» ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً، نحو «عِشْرُونَ رَجُلاً، وعِشْرُونَ امْرَأَةً» وَيُذْكَر قبله النَّيِّفُ، ويعطف هو عليه؛ فيقال: «أَحَدٌ وعشرون، واثْنَانِ وعشرون، وثَلاَثَةٌ وعشرون» بالتاء في «ثلاثة» وكذا ما عبد الثلاثة إلى التسعة للمذكر ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وَتَلَخَّص ممَا سبق، ومن هذا، أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

* * *

وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

أي: تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته؛ فيكون مفرداً منصوباً، نحو «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَإِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً».

* * *

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا «اثْنَيْ عَشَرَ» فإنه لا يضاف؛ فلا يقال: «اثْنَا عَشَرِكَ».

وإذا أضيف العددُ المركبُ: فمذهبُ البصريين أنه يبقي الجزآن على بنائهما؛ فتقول: «هَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَكَ، وَمَرَرْتُ بخمْسةَ عَشَرَكَ» بفتح آخر الجزءين، وقد يُعْرَب العجز مع بقاء الصَّدْرِ على بنائه؛ فتقول: «هَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرِكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشَرِكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشَرِكَ».

* * *

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى   عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ

وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى   ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

يُصَاغ «من اثنين» إلى «عشرة» اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعل، كما يصاغ من «فَعَلَ» نحو ضارب من ضَرَبَ؛ فَيُقَالُ: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ، - إلى عاشر، بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

* * *

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي   تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا   فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

لفاعل المَصُوغِ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ؛ فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.

والثاني: أن لا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُسْتَعمل مَعَ ما اشْتُقَّ منه، وإما أن يُسْتَعْمَل مع ما قَبْلَ ما اشْتُقَّ منه.

ففي الصورة الأولى يجب إضافةُ فاعل إلى ما بعده؛ فتقول: في التذكير: «ثانِي اثنينِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ - إلى عاشِرِ عشرةٍ» وتقول في التأنيث: «ثانيةُ اثنتينِ، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربع - إلى عاشرة عَشْرٍ»،

والمعنى: أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحدُ عَشرٍ، وإحدىَ عَشرةٍ.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن ترد بَعْضَ الذي ـ البيت» أي: وإن ترد بفاعل ـ المَصُوغِ من اثنين فما فوقه إلى عشرة ـ بعضَ الذي بُنِيَ فاعلٌ منه: أي واحداً مما اشْتُقَّ منه، فأضف إليه مثل بعضٍ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقَّ منه.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان؛ أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، والثاني: تنوينُهُ ونصبُ ما يليه، كما يُفْعَلُ باسم الفاعل، نحو «ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً» فتقول في التذكير «ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً»، وهكذا إلى «عاشِرِ تسعةٍ، وعاشِرٍ تسعةً»، وتقول في التأنيث: «ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثاً» وهكذا إلى «عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعاً»، والمعنى: جاعل الإثنينِ ثلاثةً، والثلاثة أربعةً.

وهذا هو المراد بقوله: «وإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ»، أي: وإن ترد بفاعل ـ المَصُوغِ من اثنين فما فوقه ـ جعلَ ما هو أقلُّ عدداً مثلَ ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جوازِ الإضافَةِ إلى مفعوله، (وتنوينه) ونصبه.

* * *

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي ٱثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِيءْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ ٱلاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ ٱذْكُرَا
وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

قد سبق أنه يُبْنَى فَاعِلٌ من اسم العدد على وجهين؛ أحدهما: أن يكون مراداً به بعضُ ما اشْتُقَّ منه: كثاني اثنين، والثاني: أن يراد به جْعلُ الأقَلِّ مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذكَرَ هنا أنه إذا أريد بناءُ فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول ـ وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه ـ يجوز فيه ثلاثة أوْجُه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صَدْرُ أولهما «فاعلٌ» في التذكير، و«فاعلَةٌ»

في التأنيث، وَعَجُزُهُمَا «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وصَدْرُ الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة»، وفي التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع»، نحو «ثَالِثَ عَشَرَ، ثَلاَثَةَ عَشَرَ» وهكذا إلى «تَاسِعَ عَشَرَ، تِسْعَةَ عَشَرَ». و«ثَالِثَةَ عَشَرَةَ، ثَلاَثَ عَشَرَةَ ـ إِلَى تَاسِعَةَ عَشَرَةَ، تِسْعَ عَشَرَةَ»، وتكون الكلماتُ الأَرْبَعُ مبنيةً على الفتح.

الثاني: أن يُقْتَصَر على صدر المركب الأول، فَيُعْرَب ويضاف المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جُزْءَيْهِ، نحو «هَذَا ثَالِثُ ثَلاَثَةَ عَشَرَ، وهَذه ثَالِثَةُ ثَلاَثَ عَشَرَةَ».

الثالث: أن يُقْتَصَر على المركب الأول باقياً على بناء صدره وعجزه، نحو «هَذَا ثَالِثَ عَشَرَ، وَثَالِثَةَ عَشَرَةَ»، وإليه أشار بقوله: «وشاع الاستغنا بحادي عشراً، ونحوه».

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني ـ وهو أن يراد به جَعْلُ الأَقَلِّ مساوياً لما فوقه ـ فلا يقال «رابع عشر ثلاثة عَشَرَ» وكذلك الجميع؛ ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول.

وحادي: مقلوب واحد، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادي» إلا مع «عشر» ولا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة» ويستعملان أيضاً مع «عشرين» وأخواتها، نحو «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: «وَقَبْلَ عِشْرِين ـ البيت» إلى أن فاعِلا المَصُوغَ من اسم العدد يُسْتَعْمَل قبل العقود ويُعْطَف عليه العقود، نحو «حادي وعشرون، وتاسع وعشرون ـ إلى التسعين» وقوله: «بحالتيه» معناه أنه يُسْتعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سَبَقَتَا، وهو أنه يقال: «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث.

* * *

كَمْ، وَكَأَيٍّ، وَكَذَا

مَيِّزْ فِي ٱلاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
وَأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ «كم» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

«كَمْ» اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجر عليها، ومنه قولهم: «عَلَى كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ» وهي اسمٌ لعددٍ مُبْهم، ولا بُدَّ لها من تمييز، نحو «كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ؟» وقد يُحْذَفُ للدلالة، نحو «كَمْ صُمْتَ؟» أي: كم يوماً صمت.

وتكون استفهاميةً، وخبريةً، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز «عشرين» وأخواته؛ فيكون مفرداً منصوباً، نحو «كَمْ دِرْهَماً قَبَضْت» ويجوز جره بـ«مِنْ» مضمرة إن وَلِيَتْ «كم» حرفَ جَرٍّ، نحو «بِكَمْ دِرْهَم اشْتَرَيْتَ هَذَا» أي: بكم مِنْ درهمٍ؛ فإن لم يدخل عليها حرفُ جر وَجَبَ نَصْبُهُ.

* * *

وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ
كَكَمْ كَأَيٍّ، وَكَذَا، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ

تُسْتعمل «كم» للتكثير، فتمَيَّزُ بجمعٍ مجرور كعشرة، أو بمفردٍ مجرورٍ كمائة، نحو «كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكْتَ، وكَمْ دِرْهَمٍ أنفقتَ» والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت.

ومثل «كم» - في الدلالة على التكثير - كذا، وكأيٍّ، ومميِّزُهُمَا منصوبٌ أو مجرورٌ بمن - وهو الأكثر - نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[1]، و«مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَماً».

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو «مَلَكْتُ كَذَا كَذَا دِرْهَماً» ومعطوفاً عليها مثلُها، نحو «مَلَكْتُ كَذا وكَذا دِرْهَماً».

و«كم» لها صَدْرُ الكلام: استفهاميةً كانت، أو خبريةً؛ فلا تقول: «ضربت كم رجلاً» ولا «ملكت كم غلمان» وكذلك «كأي» بخلاف «كذا»، نحو «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَماً».

* * *

---

(1) سورة آل عمران الآية ١٤٦.

(كأين) بمعنى كم في الاستفهام والخبر وهي مركبة من كاف التشبيه ومن أي الاستفهامية وقد حدث فيها بعد التركيب معنى التكثير المفهوم من كم الخبرية ولا تتعلقان بشيء لأنهما صارتا بمنزلة كلمة واحدة ولذلك رأى أبو حيان أن تكون [كأين] كلمة واحدة غير مركبة وهي خبرية بمعنى كم الخبرية وهي في محل رفع مبتدأ. (من نبي) تمييز كأين وتنوينه للتكثير أي كثيراً من الأنبياء. (قاتل) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة قاتل مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ. (معه) ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم. (ربيون) مبتدأ مؤخر مرفوع. (كثير) صفة مرفوعة والجملة الإسمية في محل نصب على الحال.

الحكاية

أَحْكِ «بِأَيٍّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ   عَنْهُ بِهَا: في الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلْ
وَوقْفاً أَحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ»   وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً: وَأَشْبِعَنْ
وَقُلْ: «مَنَانِ، وَمَنَيْنِ» بَعْدَ «لِي   إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتٌ»: «مَنَهْ»   وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ   بِمَنْ بِإِثْرِ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ»
وَقُلْ: «مَنُونَ، وَمَنِينَ» مُسْكِناً   إِنْ قِيلَ: جَاقَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا
وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لاَ يَخْتَلِفْ   وَنَادِرٌ «مَنُونَ» في نَظْمٍ عُرِفْ

إن سُئل بـ«أَيٍّ» عن منكورٍ مذكورٍ في كلام سابقٍ حُكى في «أي» ما لذلك المنكور من إعرابٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفْعَلُ بها ذلك وَصْلاً ووَقْفاً؛ فتقول لمن قال «جاءني رجل»: «أيٌّ» ولمن قال «رأيت رجلاً»: «أيّاً» ولمن قال «مررت برجل»: «أيٍّ» وكذلك تفعل في الوصل، نحو «أيٌّ يا فتى، وأيّاً يا فتى، وأيٍّ يا فتى» وتقول في التأنيث: «أيّةٌ» وفي التثنية «أيّانِ، وأيّتانِ» رفعاً، و«أيّينِ، وأيّتَيْنِ» جراً ونصباً، وفي الجمع «أيُّونَ، وأيّاتٌ» رفعاً، و«أيّينَ، وأيّاتٍ» جراً ونصباً.

وإن سُئل عن المنكور المذكور بـ«مَنْ» حُكى فيها ماله من إعراب، وتُشْبَعُ الحركة التي على النون؛ فتيولّدُ منها حرف مُجَانس لها، ويحكى فيها ماله من تأنيث وتذكير، وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلّه إلا وقفاً، فتقول لمن قال «جاءني رجل»: «مَنُو» ولمن قال «رأيت رَجُلاً»: «مَنَا» ولمن قال

«مررت برجل»: «مَنِي» وتقول في تثنية المذكر: «مَنَانْ» رفعاً، و«مَنَيْنْ» نصباً وجراً، وتسكن النون فيهما؛ فتقول لمن قال «جاءني رجلان»: «مَنَانْ» ولمن قال «رأيت رَجُلين»: «مَنَيْنْ» ولمن قال «مررت برجلين»: «مَنَيْنْ» وتقول للمؤنثة: «مَنَهْ» رفعاً ونصباً وجراً؛ فإذا قيل «أَتَتْ بِنْتٌ» فقل: «مَنَهْ»، رفعاً، وكذا في الجر والنصب، وتقول في تثنية المؤنث «مَنْتَانْ» رفعاً، و«مَنْتَيْنْ» جراً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلاً فَتْحُ النون التي قبل التاء، نحو «مَنَتَانْ وَمَنَتَيْنْ» وإليه أشار بقوله: «والفتحُ نَزْر» وتقول في جمع المؤنث: «مَنَاتْ» بالألف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل: «جاء نِسْوَةٌ» فقل: «مَنَاتْ» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر رفعاً: «مَنُونْ» رفعاً، و«مَنِينْ» نصباً وجراً، بسكون النون فيهما؛ فإذا قيل: «جاء قوم» فقل: «مَنُونْ» وإذا قيل: «مررت بقوم» أو «رأيت قوماً» فقل: «مَنِينْ».

هذا حكم «مَنْ» إذا حُكي بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ فيها شيء من ذلك؛ لكن تكون بلفظٍ واحدٍ في الجميع؛ فتقول: «مَنْ يا فتى» لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً «مَنُونَ» وُصْلاً، قال الشاعر:

٣٥٢ - أَتَـوْا نَـارِي، فَـقُـلْـتُ: مَـنُـونَ أَنْـتُـمْ؟
فَـقَـالُـوا: الجِـنُ، قُـلْـتُ: عِـمُـوا ظَـلاَمَـا!

فقال: «مَنُونَ أنتم» والقياس «مَنْ أَنْتُمْ».

* * *

وَالْـعَـلَـمَ اَحْـكِـيَـنَّـهُ مِـنْ بَـعْـدِ «مَـنْ» إنْ عَـرِيَـتْ مِنْ عَـاطِـفٍ بِـهَـا اقْـتَـرَنْ

يجوز أن يُحْكَى العَلَمُ بـ«مَنْ» إن لم يتقدم عليها عاطف؛ فتقول لمن قال «جاءني زيد»: «مَنْ زيدٌ» ولمن قال «رأيت زيداً»: «مَنْ زَيْداً» ولمن قال «مررت بزيدٍ» «مَنْ زَيْدٍ» فتحكى في العَلَمْ المذكور بعد «مَنْ» ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

ومَنْ: مبتدأ، والعَلَمُ الذي بعدها خَبَرٌ عنها، أو خبر عن الإسم المذكور بعدمَنْ.

فإن سَبَقَ «مَنْ» عَاطِفٌ لم يجز أن يُحْكَى في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خَبَرٌ عن «مَنْ» أو مبتدأ خبرهُ «مَنْ»؛ فتقول لقائل «جاء زيد، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد»: «وَمَنْ زيدٌ».

ولا يُحْكَى من المعارف إلا العَلَمُ؛ فلا تقول لقائل: «رأيت غلامَ زيد» «مَنْ غُلامَ زيدٍ؟» بنصب غلام، بل يجب رَفْعُه؛ فتقول: «مَنْ غُلامُ زَيْدٍ»، وكذلك في الرفع والجر.

* * *

التأنيث

عَـلاَمَـةُ الـتَّـأْنِـيـثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ ... وَفـي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا الـتَّـا : كَـالْـكَـتِـفْ

وَيُـعْـرَفُ الـتَّـقْـدِيـرُ: بِـالـضَّـمِـيـرِ، ... وَنَـحْـوِهِ، كَـالـرَّدِّ فـي الـتَّـصْـغِـيـرِ

أصلُ الإسم أن يكون مذكراً، والتأنيثُ فَرْعٌ عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل اسْتَغْنَى اسْمُ المذكَّر عن علامةٍ تدلُّ على التذكير، ولكون التأنيث فرْعاً عن التذكير افْتَقَرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليه ـ وهي: التاء، والألف المقصورة، أو الممدودة ـ والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدِّرت في بعض الأسماء كعَيْنٍ وكتِفٍ.

ويُسْتَدَلُّ على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة: بعَوْدِ الضمير إليه مؤنثاً، نحو «الكتف نَهَشْتُهَا، والعين كحَلْتُها» وبما أشبه ذلك كوَصْفِهِ بالمؤنث نحو «أَكَلْتُ كَتِفاً مَشْوِيَّةً» وكردّ التاء إليه في التصغير: ككُتَيْفَةٍ، وَيُدَيَّة.

* * *

وَلاَ تَـلِـي فَـارِقَـةً فَـعُـولاَ ... أَصْـلاً، وَلاَ الـمِـفْـعَـالَ والـمِـفْـعِـيـلاَ

كَـذَاكَ مِـفْـعَـلٌ، وَمَـا تَـلِـيـهِ ... تَـا الـفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَـشُـذُوذٌ فِـيـهِ

وَمِـنْ فَـعِـيـلٍ كَـقَـتِـيـلٍ إن تَـبِـعْ ... مَـوْصُـوفَـهُ غَـالِـبـاً الـتَّـا تَـمْـتَـنِـعْ

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنَّثُ عن المذكر، وأكثَرُ، ما يكون ذلك في الصفات: كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة،

ويَقِلُّ ذلك في الأسماء التي ليست بصفات: كَرجل ورَجُلَةٍ، وإنسان وإنسانة، وامرىء وامرأة.

وأشار بقوله: «ولا تلي فارقة فَعُولا ـ الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو: ما كَان من الصفات على «فَعُولٍ» وكَان بمعنى فاعل، وإليه أشار بقوله «أصْلاً» واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكْثَرُ من الثاني، وذلك نحو «شَكُور، وصَبُور» بمعنى شاكر وصابر؛ فيقال للمذكر والمؤنث «صَبُور، وشَكُور» بلا تاء، نحو «هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ، وامْرَأَةٌ صَبُورٌ».

فإذا كان فَعُول بمعنى مفعول فقد تَلْحَقُه التاء في التأنيث، نحو «رَكُوبَة» ـ بمعنى مركوبة ـ.

وكذلك لا تلحق التاءُ وَصْفاً على «مِفْعَال» كامرأة مِهْذَار ـ وهي الكثيرة الْهَذْر، وهو الهَذَيَانُ ـ أو على «مِفْعِيل» كامرأة مِعْطِير ـ من «عَطِرَتِ المرأةُ» إذا استعملَتِ الطيبَ ـ أو على «مِفْعَل» كمِغْشَمٍ ـ وهو: الذي لاَ يَثْنِيه شيء عما يريده ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يُقاس عليه، نحو «عَدُوّ وَعَدُوّة، ومِيقَان ومِيقَانة، ومِسْكِين ومِسْكِينة».

وأما «فَعِيل» فإما أن يكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث، نحو «رَجُلٌ كَرِيمٌ، وامْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ» وقد حُذِفت منه قليلاً، قال الله تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾[1]، وقال

(١) سورة يس الآية ٧٨.

(من) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يحيي) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (العظام) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. (وهي) الواو واو الحال، هي ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (رميم) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة في محل نصب حال.

الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[1] ، وإن كان بمعنى مفعول ـ وإليه أشار بقوله «كَقَتِيل» ـ فإما أن يستعمل استعمالَ الأسماء أَوْ لاَ؛ فإن اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأسماء ـ أي: لم يتبع موصوفَةً ـ لحقته التاء، نحو «هَذِهِ ذَبِيحَةٌ، ونَطِيحَةٌ، وأَكِيلَةٌ» أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولةُ السبع، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء ـ أي: بأن يتبع موصوفَةً ـ حُذِفت منه التاءُ غالباً، نحو «مررت بامرأة جَرِيحٍ، وبعين كَحِيلٍ» أي: مجروحة ومكحولة، وقد تَلْحَقُه التاء قليلاً، نحو «خَصْلَة ذَمِيمَة» أي: مذمومة، و«فَعْلَة حَمِيدَة» أي: محمودة.

* * *

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ: ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

وَالاِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ «أُرَبَى»، وَالطُّولَى

«وَمَرَطَى» وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَراً، أَوْ صِفَةً: كَشَبْعَى

وَكَحُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى، مَعَ الكُفُرَّى

كَذَاكَ خُلَّيْطَى، مَعَ الشُّقَّارَى، ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين؛ أحدهما: المقصورة، كحُبْلَى وسَكْرَى، والثاني: الممدودة، كَحَمْرَاء وغَرَّاء، ولكل منهما أوزان تُعْرَفُ بها.

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة، وأوزان نادرة.

فمن المشهورة: فُعَلَى، نحو: أُرَبَى ـ للداهية، وشُعَبَى ـ لموضع.

ومنها: فُعْلَى، إسْماً كبُهْمِى ـ لنبتٍ، أو صفةً كحُبْلَى، والطُّولَى، أو مصدراً كرُجْعَى.

ومنها: فَعَلَى، إسْماً كَبَرَدَى ـ لنهر «بدمشق»، أو مصدراً كمرَطَى ـ

---

[1] سورة الأعراف الآية ٥٦.

(إن) حرف توكيد ونصب. (رحمة) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (قريب) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (من المحسنين) جار ومجرور متعلقان بقريب. .

لضَرْبٍ من العَدْو، أو صفة كحَيدَى، يقال: حمارٌ حَيدَى، أي: يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لنَشَاطِهِ.

قال الجوهري: ولم يجيء في نُعُوتِ المذكَّر شيء على فَعَلَى غيره.

ومنها: فَعْلَى، جمعاً، كصَرْعَى جمعُ صريعٍ، أو مَصْدَراً كدَعْوَى، أو صفةً كشَبْعَى وكَسْلعى.

ومنها: فُعَالَى، كحُبَارَى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها: فُعَّلَى، كسُمَّهَى للباطل.

ومنها: فِعَلَّى، كسِبَطْرَى، لضَرْبٍ من المشي.

ومنها: فِعْلَى، مصدراً كَذِكْرَى، أو جمعاً كظِرْبَى جمع ظَرِبَان، وهي: دُوَيْبَّة كَالهرة منتنة الريح، تزعم العرب أنها تَفْسُو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوبُ، وكحِجْلَى جمع حَجَل؛ وليس في الجموع ما هو على وزن فِعْلَى غيرهما.

ومنها: فِعِّيلَى، كحِثِّيثَى، بمعنى الْحَثّ.

ومنها: فُعُلَّى، نحو كُفُرَّى ـ لِوِعَاء الطَّلْع.

ومنها: فُعَيْلَى، نحو خُلَّيْطَى ـ للاختلاط، ويقال: وَقَعُوا في خُلَّيْطَى، أي: اخْتَلَطَ عليهم أمْرُهُمْ.

ومنها: فُعَّالَى، نحو شُقَّارَى ـ لنبتٍ.

* * *

لِمَدِّهَا: فَعْلاَءُ، أَفْعِلاَءُ ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَفَعْلَلاَءُ
ثُمَّ فِعَالاَ، فُعْلُلاَ، فَاعُولاَ وَفَاعِلاَءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُولاَ
وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءِ فَعَلاَءُ أُخِذَا

للألف التأنيث الممدودة أوزانٌ كثيرة، نَبَّهَ المصنف على بعضها.

فمنها: فَعْلاَء، اسْماً كصَحْرَاء، أو صفة مُذكَّرُهَا على أَفْعَلَ كحَمْرَاء، وعلى غير أفعل كدِيمة هَطْلاء، ولا يقال: سَحَاب أهْطَلُ، بل سحاب هَطِلٌ؛ وقولهم: فرس أو ناقة رَوْغَاء، أي: شديدة القِيَادِ، ولا يوصف به المذكَّر منهما؛ فلا يقال: جَمَلٌ أرْوَغُ، وكامرأة حَسْنَاء، ولا يقال: رَجُلٌ أَحْسَنُ، وَالْهَطْلُ: تتابع المطر والدَّمْعِ وسَيَلاَنُهُ، يقال: هَطَلت السماء تَهْطِلُ هَطْلاً وَهَطَلاَناً وَتَهْطَالا.

ومنها: أفْعِلاَء ـ مثلث العين ـ نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أرْبُعَاء ـ بضم الباء وفتحها وكسرها.

ومنها: فَعْلَلاَء، نحو عَقْرَبَاء ـ لأنثى العقارب.

ومنها: فِعَالاَء، نحو قِصَاصَاء ـ للقصاص.

ومنها: فُعْلُلاَء، كقُرْفُصَاء.

ومنها: فَاعُولاَء، كعَاشُورَاء.

ومنها: فَاعِلاَء، كقَاصِعَاء ـ لحجر من جِحَرَةِ اليَرْبُوع.

ومنها: فِعْلِيَاء، نحو: كِبْرِيَاء، وهي العَظَمَة.

ومنها: مَفْعُولاَء، نحو: مَشْيُوخَاء، جمع شَيْخٍ.

ومنها: فَعَالاَء ـ مطلق العين، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها ـ نحو: دَبُوقَاء ـ للعذرة، وبَرَاسَاء، لُغة في البَرْنَسَاء، وهم الناس، وقال ابن السِّكِّيت: يقال ما أدري أي البَرْنَسَاء هو، أي: أيُّ الناس هو، وكَثِيرَاء.

ومنها: فَعَلاَء. مطلق الفاء، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها ـ نحو: خُيَلاَء، للتكبر، وجَنَفَاءَ ـ اسم مكان، وسِيَرَاء ـ لِبُرْدٍ فيه خُطُوطٌ صُفر.

* * *

المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ

إِذَا ٱسْمٌ ٱسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحاً، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ
فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا   كَفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ، نَحْوُ الدُّمَى

المقصور: هو الإسم الذي حَرْفُ إعرابه ألفٌ لازمةٌ.

فخرج بالإسم: الفعلُ، نحو يَرْضَى، وبحرف إعرابه: المبنيُّ، نحو إذا، وبلازمة: المثَنّى، نحو الزيدان؛ فإن ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب.

والمقصور على قسمين: قياسي، وسماعي.

فالقياسيُّ: كل اسم معتلٌ له نَظِيرٌ من الصحيح، مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قبل آخِرِهِ، وذلك: كمصدر الفَعل اللازم الذي على وزن فعِلَ؛ فإنه يكون فَعَلاً، بفتح الفاء والعين، نحو أسِفَ أَسَفاً، فإذا كان معتلاً وجب قَصْرُهُ، نحو جوِيَ جَوىً (لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخره) ونحو فِعَل في جمع فِعْلة بكسر الفاء، وفُعَل في جمع فُعْلة بضم الفاء، نحو مِرىً جمع مِرْيَة، وَمُدىً جمع مُدْية، فإن نظيرهما من الصحيح قِرَب وقُرَب جمع قِرْبة وقُرْبة؛ لأن جمع فِعْلة بكسر الفاء يكون على فِعَلٍ، بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع فُعْلة بضم الفاء يكون على فُعَل، بضم الأول وفتح الثاني، والدُّمى: جمع دُمْيَة، وهي الصُّورة من العاج ونحوه.

* * *

وَمَـا اسْـتَـحَـقَّ قَـبْـلَ آخِـرٍ أَلِـفْ فَـالمعـدُّ فـي نَـظِـيرِهِ حَـتْـماً عُـرِفْ
كَـمَـصْـدَرِ الـفِـعْـلِ الـذي قـد بُـدِئـا بِـهَـمْـزِ وَصْـلٍ كـارْعوى وكـارْتَـأَى
وَالـعَـادِمُ الـنَّـظِـيـرِ ذَا قَـصْـرٍ وَذَا مَـدٍّ، بِـنَـقْـلٍ: كَـالْـحِـجَـا وَكَـالْـحِـذَا

هذا هو القسم الثاني، وهو المقصور السماعيُّ، والممدود السماعيُّ.

وضابطهما: أنَّ ما ليس له نظير اطَّرَد فتحُ ما قبلَ آخرِهِ فقصره موقوف على السماع، وما ليس له نظير اطَّرَد زيادَةُ ألفٍ قبل آخره فمدُّهُ مقصور على السماع.

فمن المقصور السماعيّ: الْفَتَى، واحد الفِتْيَان، والحِجَا: العَقْلُ، والثَّرَى: الترابُ، والسَّنَا: الضوءُ.

ومن الممدود السماعي: الْفَتَاءُ: حَدَاثَةُ السِّنِّ، والسَّنَاء: الشَّرَف، والثَّرَاء: كثرة المال، والحِذَاء: النَّعْلُ.

* * *

وَقَـصْـرُ ذِي الـمَـدِّ اضْـطِـرَاراً مُـجْـمَـعُ عَـلَـيْـهِ، وَالْـعَـكْـسُ بِـخُـلْـفٍ يَـقَـعُ

لا خِلاَفَ بين البصريين والكوفيين في جواز قَصْرِ الممدود للضرورة.

واختلف في جواز مد المقصور؛ فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

٣٥٣ - يَـا لَـكَ مِـنْ تَـمْـرٍ وَمِـنْ شِـيـشَـاءِ
يَـنْـشَـبُ فـي الْمَسْـعَـلِ وَالـلُّـهَـاءِ

فمدَّ «اللهَاءَ» للضرورة، وهو مقصور.

* * *

كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُور تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا ... إنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا الذِي اليَا أَصْلُهُ، نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الذِي أُمِيلَ كَمَتَى
فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

الإسم المتمكنُ إنْ كان صحيحَ الآخِرِ، أو كان منقوصاً، لَحِقَتْهُ علامةُ التثنيةِ من غير تغيير؛ فتقولُ في «رَجُلٍ، وجارية، وقاضٍ»: «رَجُلاَنِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ».

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييرِهِ، على ما نذكره الآن.

وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه.

فإن كانت ألفُ المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً؛ فتقول في «مَلْهىً»: «مَلْهَيَان» وفي «مُسْتَقصَىً»: «مُسْتَقْصَيَانِ» وإن كَانت ثالثةً: فإن كَانت بدلاً من الياء ـ كَفَتىً وَرَحىً ـ قلبت أيضاً ياءً؛ فتقول: «فَتَيَانِ، وَرَحَيَان»، وكَذا إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأُمِيلَتْ؛ فتقول في «مَتَى» علماً: «متَيَان» وإن كانت ثالثة بدلاً من واو ـ كَعصاً وَقَفاً ـ قلبت واواً؛ فتقول: «عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ»، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولَةَ الأصلِ لم تُمَلْ، كإلَى عَلَماً؛ فتقول: «إلَوَانِ».

فالحاصلُ: أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابِعَةَ فصاعداً.

الثاني: إذا كانت ثالثة بدلاً من ياء.

الثالث: إذا كانت ثالثة مجهولَةَ الأصلِ وأميلَتْ.

وتقلب واواً في موضعين:

الأول: إذا كانت ثالثةً بدلاً من الواو.

الثاني: إذا كانت ثالثةً مجهولةَ الأصل ولم تُمَلْ.

وأشار بقوله: «وأوْلهَا ما كان قَبْلُ قد ألف» إلى أنه إذا عمِلَ هذا العَمَلُ المذكور في المقصور ـ أعني قلبَ الألف ياء أو واواً ـ لحقتها علامَةُ التثنية، التي سبق ذكْرُهَا أولَ الكتابِ، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جراً ونصباً.

* * *

وَمَـا كَـصَـحْـرَاءَ بِـوَاوٍ ثُـنِّـيَـا ... وَنَـحْـوُ عِـلْـبَـاءٍ كِـسَـاءٍ وَحَـيَـا

بِـوَاوٍ أَوْ هَـمْـزٍ، وَغَـيْـرَ مَـا ذُكِـرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

لما فَرَغَ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شَرَعَ في ذكر كيفية تثنية الممدود.

والممدود إما أن تكون همزته بَدَلاً من ألف التأنيث، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل، أو أَصْلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التأنيث؛ فالمشهورُ قَلْبُهَا وَاواً؛ فتقول في «صَحْرَاء، وحَمْراء»: «صَحرَاوَانِ، وحَمْرَاوَانِ».

وإن كانت للإلحاق، كعِلْبَاء، أو بدلاً من أصل، نحو «كِسَاءٍ، وحَيَاءٍ» جاز فيها وجهان: أحدهما: قلبها واواً؛ فتقول: «عِلْبَاوَانِ، وكِسَاوَانِ، وحَيَاوَانِ» والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير؛ فتقول: «عِلْبَاءَانِ، وكِسَاءَانِ،

وحَيَاءَانِ» والقلبُ في الملحقة أوْلىَ من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصْلٍ أوْلىَ من قلبها واواً.

وإن كانت الهمزة الممدودة أصْلاً وجب إبقاءها؛ فتقول في «قُرَّاء، وَوُضَّاء»: «قُرَّاءَان، ووُضَّاءَان».

وأشار بقوله: «وما شَذَّ عَلَى نقل قصر» إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيه على السماع، كقولهم في «الْخَوْزَلَي»: «الْخَوْزَلاَنِ» والقياسُ «الْخَوْزَلَيَانِ» وقولهم في «حَمْرَاء»: «حَمْرَايَانِ» والقياسُ «حَمْرَاوانِ».

* * *

وَٱحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الـمُـثَـنَّـى مَـا بِـهِ تَـكَـمَّـلاَ

وَٱلْـفَـتْـحَ أَبْـقِ مُـشْـعِـراً بِـمَـا حُـذِفْ ... وَإِنْ جَـمَـعْـتَـهُ بِـتَـاءٍ وَأَلِـفْ

فَـالأَلِـفَ ٱقْـلِـبْ قَـلْـبَـهَـا فِـي ٱلتَّـثْـنِـيَـهْ ... وَتَـاءَ ذِي الـتَّـاء الْـزِمَـنَّ تَـنْـحِـيَـهْ

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الآخر على حَدِّ المثنى ـ وهو الجمع بالواو والنون ـ لحقته العلامة من غير تغيير؛ في «زيد»: زَيْدُونَ.

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذِفَتْ ياؤه، وضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء؛ فتقول في قاض: قَاضُونَ، رفعاً، وقَاضِينَ، جرّاً ونصباً.

وإن جُمِعَ الممدودُ في هذا الجمع عُومِلَ معاملَتَهُ في التثنية؛ فإن كانت الهمزة بدلاً من أصلٍ، أو للإلحاق ـ جاز فيه وجهان: إبقاءُ الهمزة، وإبدالها واواً؛ فيقال في «كساء» علماً: «كِسَاؤُونَ، وكِسَاوُونَ»، وكذلك عِلْبَاء، وإن كَانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها؛ فتقول في «قُرَّاء»: «قُرَّاؤُونَ».

وأما المقصور ـ وَهُو الذي ذكَره المصنف ـ فتحذف ألِفُه إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها؛ فتقول في مُصْطَفى: «مُصْطَفَوْنَ» رفعاً، و«مُصْطَفَيْنَ» جرّاً ونصباً، بفتح الفاء مع الواو والياء، وإن جُمِعَ بألف

وتاء قلبت أَلِفُه، كما تقلب في التثنية؛ فتقول في «حُبْلَى»: «حُبْلَيَات» وفي «فَتىً، وعَصاً» عَلَمَيْ مؤنث: «فَتَيَات، وعَصَوَات».

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وَجب حينئذٍ حَذْفُهَا؛ فتقول في «فتاة»: «فَتَيَات»، وفي «قَنَاة»: «قَنَوَات».

* * *

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِيَّ اسْماً أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

إذا جُمِعَ الإسمُ الثُّلاَثِيُّ، الصحيحُ العينِ، الساكنها، للمؤنث، المختوم بالتاء أو المجرَّدُ عنها، بألفٍ وتاء، أُتْبِعَتْ عينهُ فَاءَهُ في الحركة مطلقاً؛ فتقول: في «دَعْدٍ»: «دَعَدَات»، وفي «جَفْنَةٍ»: «جَفَنَات»، وفي جُمْل، وبُسْرة» «جُمُلاَت، وبُسُرَات» بضم الفاء والعين، وفي «هِنْدٍ، وكِسْرَة»: «هِنِدَات، وكِسِرَات» بكسر الفاء والعين.

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكينُ والفتحُ؛ فتقول: «جُمْلاَت، وجُمَلاَت، ويُسْرَات، وبُسَرَات، وهِنْدَات، وهِنَدَات، وكِسْرَات، وكِسَرَات»، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الإتباعُ.

واحترز بالثُّلاَثِيّ من غيره كجعفر ـ علم مؤنث، وبالإسم عن الصفة، كَضَخْمَة، وبالصحيح العين من معتلها كجَوْزَة، وبالساكن العين من محركها، كشَجَرَة؛ فإنه لا إتباع في هذه كلها، بل يجبُ إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع؛ فتقول: «جَعْفَرَات، وضَخْمَات، وجَوْزَات، وشَجَرَات»، واحْتَرَزَ بالمؤنث من المذكر كبَدْرٍ؛ فإنه لا يُجْمَعُ بالألف والتاء.

* * *

وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

يعني أنه إذا كان المؤنثُ المذكُورُ مكسورَ الفاءِ، وكانت لامه واواً؛ فإنه يمتنع فيه إتباعُ العينِ للفاء؛ فلا يقال في «ذِرْوَة» ذِرِوَات ـ بكسر الفاء والعين ـ استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتحُ العين أو تسكينُهَا؛ فتقول: ذِرَوَات، أو ذِرْوَات، وشذّ قولُهم «جِرِوَات» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً، نحو «زُبْيَة»؛ فلا تقول «زُبُيَات» بضم الفاء والعين. استثقالاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتحُ أو التسكينُ؛ فتقول: «زُبَيَات. أو زُبْيَات».

* * *

وَنَادِرٌ، أوْ ذُو اضْطِرَارٍ ـ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عُدَّ نادراً، أو ضرورةً، أو لُغَةً لقومٍ.

فالأول كقولهم في «جِرْوَة»: «جِرِوَات» بكسر الفاء والعين.

والثاني كقوله:

٣٥٤ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا

وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

فسكن عين «زَفْرَات» ضرورة، والقياسُ فتحُهَا إتباعاً.

والثالث كقول هُذَيل في جَوْزَة وَبَيْضَة ونحوهما: «جَوَزات وبَيَضات» ـ بفتح الفاء والعين ـ والمشهورُ في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت غَيْرَ صحيحةٍ.

* * *

جَمعُ التَّكسِير

أَفْـعِـلَـةٌ أَفْـعَـلُ ثُـمَّ فِـعْـلَـهْ ثُـمَّـتَ أَفْـعَـالٌ ـ جُـمُـوعُ قِـلَّـهْ

جمعُ التكسير هو: ما دَلَّ على أَكْثَرَ من اثنين، بتغييرٍ ظاهِرٍ كرجُلٍ ورِجَال أو مُقَدَّر كَفُلْكٍ ـ للمفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كضمةِ قُفْل والضمة التي في الجمع كضمة أُسْد، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة؛ فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً.

وأمثلة جمع القلة: أفعِلةٌ كأسْلِحَة، وأَفْعُلٌ كأفْلُسٍ، وَفِعْلَةٌ كَفِتْيَةٍ، وَأفعالٌ كأفْرَاس.

وما عدا هذه الأرْبَعَةَ من جموع التكسير فجموعُ كثرة.

* * *

وَبَـعْـضُ ذِي بِـكَـثْـرَةٍ وَضْـعـاً يَـفِـي كـأرْجُـلٍ، وَالـعَـكْـسُ جَـاءَ كَـالـصُّـفِـي

وقد يُسْتَغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: كرِجْل وَأَرْجُل، وَعُنُق وَأَعْنَاق، وَفُؤَاد وأَفْئِدَة.

وقد يُسْتَغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: كَرَجُل وَرجَال، وَقَلْب وَقُلُوب.

* * *

لِـفَـعْـلٍ اسْـمـاً صَـحَّ عَـيْـنـاً أَفْـعُـلُ وَلِـلـرُّبَـاعِـي اسْـمـاً أَيْـضـاً يُـجْـعَـلُ

إنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ: فِي مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدِّ الأحْرُفِ

أَفْعُلُ: جمعُ لكلِّ اسم ثلاثيٍ على فَعْلٍ، صحيح العينِ، نحو: كَلْبٍ وَأَكْلُبٍ، وظَبْيٍ وأظْبٍ، وأصْلُه أظْبُيٌ؛ فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار أَظْبِيٌ؛ فعومل معامَلَةَ قاضٍ.

وخرج بالإسم الصفةُ؛ فلا يجوز نحو ضَخْم وَأَضْخُم، وجاء عَبْد وأعْبُد، لاستعمال هذه الصفةِ استعمالَ الأسماء، وخرج بصحيح العين المعتلُّ العين، نحو: ثَوْبٍ وَعَيْنٍ، وشذ عَيْنٌ وأعْيُنٌ، وثَوْبٌ وأثْوبٌ.

وأفْعُلُ ـ أيضاً ـ جمعٌ لكلِّ اسمٍ، مؤنثٍ، رباعيٍّ، قبل آخره مَدَّةٌ كَعَنَاق وأعْنُق، ويَمينٍ وأيْمُنٍ.

وشذ من المذكر: شِهَابٌ وأشْهُبٌ، وغُرَابٌ وأغْرُبٌ.

* * *

وَغَيْرُ مَا أفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاَثِي اسْماً ـ بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

وَغَالِباً أغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ فِي فُعَلٍ: كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

قد سبق أن أفْعُلَ جمعٌ لكلِّ اسم ثلاثي على فَعْل صحيح العين؛ وذكر هنا أنَّ ما لا يطَّرد فيه من الثلاثي أفْعُلُ يُجْمَعُ على أفْعَالٍ، وذلك كثَوْب وأثْوَاب، وَجَمل وأجْمَالٍ وعَضُد وأعْضَادٍ، وحِمْل وأحْمَال، وعِنَبٍ وأعْنَاب، وإبِل وآبال، وقُفْل وأقفَال.

وأما جمع فَعْلٍ الصحيحِ العين على أفْعَال فشاذ: كَفَرْخٍ وأفْرَاخٍ.

وأما فُعَلٌ فجاء بعضُه على أفعال: كرُطَب وأرْطَاب، والغالبُ مجيئُه على فِعْلاَن كصُرَد وصِرْدَان، ونُغَر ونِغْرَان.

* * *

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ، اوْ فِعَالٍ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ، اوْ إعْلاَلِ

«أفعِلَة» جمعٌ لكل اسم، مذكر، رباعيّ، ثالثه مدةٌ نحو: قَذَال وأقذِلة، ورَغِيف وأرْغِفَة، وعَمُود وأعْمِدَة، وآلْتُزِم أفعِلَة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فَعَالٍ أو فِعَالٍ: كبَتَات وأبِتَّة، وزِمَام وأزِمَّة؛ وقَبَاء وأقْبِيَة؛ وفِنَاء وأفْنية.

* * *

فُـعْـلٌ لِـنَـحْـوِ أحْـمَـرٍ وَحَـمْـرَا وَفِـعْـلَـةٌ جَـمْـعاً بِـنَـقْـلٍ يُـدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة: فُعْلٌ، وهو مُطَّرد في كل وَصْف يكون المذكر منه على أفعَلَ، والمؤنث منه على فَعْلاَء، نحو أَحْمَر وحُمْرٍ وحَمْراءَ وحُمْرٍ.

ومن أمثلة جمع القلة: فِعْلَة، ولم يَطَّرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن الذي حفظ منه فتىً وفتِيْه، وشَيْخ وشيخَة، وغُلاَم وغِلْمةٌ، وصَبِيٌّ وصِبْية.

* * *

وَفُـعُـلٌ لاسْـمٍ رُبَـاعِـيٍّ، بِـمَـدّ قَـدْ زِيـدَ قَـبْـلَ لاَمٍ، آعْـلالاً فَـقَـدْ

مَا لَـمْ يُضَاعَفْ في الأعَمّ ذُو الألِفْ وَفُـعَـلٌ جَـمْـعاً لِـفُـعْـلَـةٍ عُـرِفْ

وَنَـحْـوِ كُـبْـرَى، وَلِـفِـعْـلَـة فِـعَـلْ، وَقَـدْ يَـجِـيءُ جَـمْـعُـهُ عَـلَـى فُـعَـلْ

من أمثلة جمع الكثرة: فُعُلٌ، وهو مُطَّرد في كلِّ اسم، رُبَاعِيٍّ، قد زِيدَ قبل آخره مَدَّةٌ؛ بشرط كونه صحيحَ الآخر، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ إن كانت المدة ألفاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين المذكَّر والمؤنث، نحو: قَذَال وقُذُل، وحِمَار وحُمُر، وكُرَاع وكُرُع، وذِرَاع وذُرُع، وقَضِيب وقُضُب، وعَمُود وعُمُد.

وأما المضاعف: فإن كانت مدتُه ألفاً فجمعهُ على فُعُلٍ غيرُ مُطَّردٍ، نحو: عِنَان وعُنُنٍ، وحِجَاج وحُجُجٍ؛ فإن كانت مدتُه غيرَ ألفٍ فجمعُه على فُعُل مُطَّرِدٌ، نحو: سَرِير وسُرُرٍ، وذَلُول وذُلُلٍ.

ومن أمثلة جمع الكثرة فُعَلٌ، وهو جمع لاسم على فُعْلَة أو على فعْلىَ ـ أنثى الأفعَلِ ـ فالأول ـ كقُرْبَة وقُرَب، وغُرْفَة وغُرَف؛ والثاني:

ككُبْرَى وكُبَرْ، وصُغْرَى وصُغَر.

ومن أمثلة جمع الكثرة فِعَلٌ، وهو جمع لاسم على فِعْلَة، نحو: كِسْرَة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرىً، وقد يجيء جمعُ فِعْلَة على فُعَل، نحو: لِحْية ولُحىً، وحِلْية وحُلىً.

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ   فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ

ومن أمثلة جمع الكثرة: فُعَلَة، وهو مُطَّرد في كل وَصْفٍ، على فاعِلٍ، معتلِّ اللاّم لمذكَّر عاقل، كرَامٍ ورُمَاة، وقَاضٍ وقُضَاة.

ومنها: فَعَلَة، وهو مُطَّردٌ في وصفٍ، على فاعِلٍ صحيح اللام، لمذكَّر عاقل، نحو: كَامِل وكَمَله، وسَاحِر وسَحَرة، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها، وهو رَامٍ وكَامِلٌ.

* * *

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ، وَزَمِنْ،   وَهَالِكٍ، وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

ومن أمثلة جمع الكثرة: فَعْلَى، وهو جمع لوصف، على فَعِيلٍ بمعنى مفعول، دال عَلَى هلاك أو توجُّع: كَقَتِيل وقَتْلى، وَجَرِيح وَجَرْحى، وأَسِيرٍ وَأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى، من فَعِيل بمعنى فاعل: كمريض ومَرْضَى، ومن فَعِلٍ، كزَمِنٍ وَزَمْنَى، ومن فاعل: كهالك وَهَلْكَى، ومن فَيْعِلٍ: كميِّت وَمَوْتَى وأفْعَل نحو: أحْمَق وحَمْقَى.

* * *

لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ   وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفُعْلٍ قَلَّلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة فِعَلَة؛ وهو جمع لفُعْل، إسماً، صحيحَ اللام، نحو قُرْط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجَة، وكُوزٍ وكِوَزَة، ويحفظ في اسم عَلَى فِعْلٍ نحو قِرْد وقِرَدة، أو عَلَى فَعْل نحو غَرْد وغِرَدَة.

وفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وفَاعِلَهْ ... وَصْفَيْنِ، نحو عَاذِلٍ وعَاذِلَهْ
ومِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا ... وذَانِ فِي المَعَلِّ لاماً نَدَرَا

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَّل، وهو مَقِيس في وصْفٍ، صحيح اللام، عَلَى فاعل أو فاعلة، نحو ضارب وضُرَّب وصائم وصُوَّم، وضاربة وضُرَّب وصائمة وصُوَّم.

ومنها فُعَّال، وهو مَقِيس في وصفٍ، صحيح اللامِ عَلَى فاعل، لمذكر، نحو صائم وصُوَّام، وقَائم وقُوَّام.

ونَدَرَ فُعَّل وَفُعَّال في المعتل اللام المذكَّر، نحو غازٍ وَغُزّىً، وَسَارٍ وَسُرَّى، وعافٍ وَعُفّى، وقالوا: غُزَّاء في جمع غَاز، وَسُرَّاء في جمع سَار، وندر أيضاً (في جمع) فاعلة، كقول الشاعر:

٣٥٥ ـ أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ ... وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّارِ

(يعني جمع صادَّة).

* * *

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة: فِعَال، وهو مُطَّرد في فَعْل وفَعْلة، اسمين، نحو كَعْب وَكِعَاب، وَثَوْب وَثِيَاب، وَقَصْعة وقِصَاع، أو وصفين، نحو صَعْب وَصِعَاب، وَصَعْبة وَصِعَاب، وقَلّ فيما عينُه ياءٌ، نحو ضَيْف وَضِيَاف، وَضَيْعة وَضِيَاع.

* * *

وفَعَلٌ أيضاً لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ
أَوْ يَكُ مُضْعَفاً، وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا، وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ، فاقْبَلِ

أي: اطَّرد أيضاً فِعَال في فَعَل وَفَعَلة، ما لم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفاً، نحو «جَبَل وَجِبَال، وَجَمَل وَجِمَال، وَرَقَبَة ورِقَاب، وَثَمَرَة وثمار».

واطرد أيضاً فِعَالٌ في فِعْل وَفُعْل، نحو ذِئْب وَذِئاب، وَرُمْح وَرِمَاح.

واحترز من المعتل اللام: كفَتىً، ومن المضعف كطَلَلٍ.

* * *

وفـي فَـعِـيـل وَصْـفَ فَـاعِـلٍ وَرَدْ　　كَـذَاكَ فـي أُنْـثَـاهُ أيـضـاً اطَّـرَد

واطرد أيضاً فِعَالٌ في كل صفة على فَعِيل بمعنى فاعل: مقترنة بالتاء أو مجردة عنها كَكَرِيم وَكِرَامَ، وكريمة وكرام، وَمَرِيضٍ ومِرَاض، وَمَرِيضة ومِرَاض.

* * *

وَشَاعَ فـي وَصْـفٍ عَـلَـى فَـعْـلاَنَـا،　　أَوْ أُنْـثَـيَـيْـهِ، أو عَـلَـى فُـعْـلاَنَـا

وَمِـثْـلُـهُ فُـعْـلاَنَـةٌ، وَالْـزَمْـهُ فـي　　نَـحْـوِ طَـوِيـلٍ وَطَـوِيـلَـةٍ تَـفِـي

أي: واطّرد أيضاً مجيءُ فِعَال جمعاً، لوصف عَلَى فَعْلاَن، أو عَلَى فَعْلاَنَةٍ، أو عَلَى فَعْلَى، نحو: عَطْشَان وَعِطَاش، وَعَطْشَى وَعِطَاش، وَنَدْمانة وَنِدَام.

وكذلك اطرد فِعَال في وصف، عَلَى فُعْلاَنٍ، أو عَلَى فُعْلاَنَةٍ، نحو «خُمْصَان وَخِمَاص، وَخُمْصَانة وَخِمَاص».

والتزم فِعَال في كل وصف عَلَى فَعِيل أو فَعِيلة، مُعْتَلٌ العين، نحو «طويل وَطِوَال، وَطَوِيلة وَطِوَال».

* * *

وَبِـفُـعُـولٍ فَـعِـلٌ نَـحْـوُ كَـبِـدْ　　يُـخَـصُّ غـالـبـاً، كَـذَاكَ يَـطّـرِدْ

في فَعْلٍ ٱسْماً مُطْلَقَ الْفَا، وَفَعَلْ　　لَـهُ، وَلِـلْـفُـعَـال فِـعْـلاَنٌ حَـصَـلْ

وَشَـاعَ فـي حُـوتٍ وَقَـاعٍ مَـعَ مَـا　　ضَـاهَـاهُـمَـا، وَقَـلَّ في غَـيْـرِهِـمـا

ومن أمثلة جمع الكثرة: فُعُول، وهو مُطَّرِد في اسم ثلاثيّ على فَعِل نحو «كبد وَكُبود، وَوَعِلٍ وَوُعُول» وهو ملتزم فيه غالباً.

واطَّرَدَ فُعُول أيضاً في اسم عَلَى فَعْلٍ ـ بفتح الفاء ـ نحو «كَعْبٍ وَكُعُوب، وَفَلْس وَفُلُوس» أو عَلَى فِعْل ـ بكسر الفاء ـ نحو «حِمْل وَحُمُول، وَضِرْس وَضُرُوس» أو عَلى فُعْل ـ بضم الفاء ـ نحو «جُنْد وَجُنُود، وَبُرْد وَبُرُود».

ويحفظ فُعُول في فَعَلٍ، نحو «أسدٍ وَأُسُود» ويفهم كونه غير مطرد من قوله «وَفَعَلَ له» ولم يقيده باطراد.

وأشار بقوله: «وللفُعَالِ فِعْلاَنِ حَصَلْ» إلى أن من أمثلة جمع الكثرة فِعْلاَناً؛ وهو مُطَّرد في اسم عَلَى فُعَال؛ نحو «غُلاَم وَغِلْمَان وَغُرَاب وَغِرْبَان».

وقد سبق أنه مطرد في فُعَل: كَصُرَدْ وصِرْدَان.

واطرد فِعْلاَن ـ أيضاً ـ في جمع ما عينُه واو: من فُعْل، أو فَعَل؛ نحو «عُودٍ وعِيدان، وَحُوت وحِيتَانٍ، وقاع وقيعان، وتاج وتيجان».

وقَلَّ فِعْلاَنٌ في غير ما ذكر، نحو «أخٍ وإِخْوَان، وَغَزَالٍ وغِزْلاَن».

* * *

وَفَعْلاً اسْماً، وَفَعِيلاً، وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ ـ فُعْلاَنٌ شَمِلْ

من أبنية جمع الكثرة: فُعْلاَنٌ، وهو مَقِيس في اسم صحيح العين، عَلَى فَعْلٍ، نحو «ظَهْر وظُهران، وَبَطْنٍ وبُطْنَانٍ» أو عَلَى فعيل، نحو «قَضِيب وقُضْبَان، ورَغِيف ورُغْفَان» أو عَلَى فَعَلٍ، نحو «ذَكَر وذُكْرَانٍ، وحَمَل وحُمْلان».

* * *

وَلِكَرِيم وبَخِيلٍ فُعَلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ
وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاَءُ فِي الْمُعَلّ لاماً، ومُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَلاَءُ، وهو مَقِيس في فَعِيلٍ ـ بمعنى فاعل ـ صفة لمذكر عاقل، غير مضاعف، ولا معتل، نحو «ظَرِيف وظُرَفاء، وكَرِيم وكُرَماء، وبَخِيل وبُخَلاَء».

وأشار بقوله: «كذا لما ضاهاهما» إلى أن ما شابه فَعِيلاً ـ في كونه دالاً

على معنى هو كالغريزة ـ يُجْمَع على فُعَلاَء، نحو عاقل وعُقَلاَء، وصالح وصُلَحَاء، وشاعر وشُعَرَاء.

وينوب عن فُعَلاَء في المضاعف والمعتلّ: أَفعِلاَء، نحو «شَدِيد وأَشِدَّاءَ، ووليّ وأَوْلِيَاء».

وقد يجيء «أَفْعِلاَءُ» جمعاً لغير ما ذكر، نحو «نَصِيب وَأَنْصِبَاء، وهَيِّن وأَهْوِنَاء».

* * *

فَــوَاعِــلٌ لِــفَــوْعَــلٍ وَفَــاعَــلِ ... وَفَــاعِــلاَءَ مَــعَ نَــحْــوِ كــاهِــلِ

وَحَــائِــضٍ، وَصَــاهِــل، وَفَــاعِــلَــهْ، ... وَشَــذَّ فــي الْــفَــارِس، مَــعْ مَــا مَــاثَــلَــهُ

من أمثلة جمع الكثرة: فَوَاعِلُ، وهو لاسم عَلَى فَوْعَل، نحو «جَوْهَرِ وَجَوَاهر» أو عَلَى فَاعَل، نحو «طَابَع وطَوَابعَ»، أو عَلَى فَاعِلاَء، نحو «قَاصِعَاء وقَوَاصِع» أو على فاعل، نحو «كاهِل، وكَوَاهِل».

وفَوَاعل ـ أيضاً ـ جمع لوصف على فَاعلٍ إن كان لمؤنث عاقل، نحو «حائِضٍ وحَوَائض»، أو لمذكر ما لا يعقل، نحو «صَاهِل وصَوَاهل».

فإن كان الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل، لم يجمع على فَوَاعل، وشذّ «فارس وفوارس، وسابق وسوابق».

وفواعل ـ أيضاً ـ جمع لفاعلة، نحو «صاحبة وصَوَاحب، وفاطمة وفَوَاطم».

* * *

وَبِــفَــعَــائِــلَ اْجْــمَــعَــنْ فَــعَــالَــهْ ... وَشِــبْــهَــهُ ذَا تَــاءٍ اْوْ مُــزَالَــهْ

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَائِلُ، وهو: لكل اسم، رباعي، بمدَّة قبل آخره، مؤنثاً بالتاء، نحو «سَحَابة وسحائب، ورِسَالة ورسَائل، وكُناسة وكنائس، وصَحِيفة وصَحَائف، وحَلُوبة وحَلاَئب» أو مجرداً منها، نحو

«شَمَال وشَمائِلَ، وَعُقَاب وعقائب، وعَجُوز وعَجَائز».

* * *

وَبِالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ والْعَذْرَاءُ، وَالقَيْسَ اتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة: فَعَالِي، وفَعَالَى، ويشتركان فيما كان على فَعْلاءَ، اسما كَصَحْرَاء وصَحَارِي وَصَحَارَى، أو صفة كعَذْرَاء وعذَارِي وعَذَارَى.

* * *

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ ... جُدِّدَ، كالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

من أمثلة جمع الكثرة: فعاليُّ، وهو جمع لكل اسم، ثلاثي، آخِرُهُ ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب، نحو «كخرْسِيٍّ وكَراسِيّ، وبَرْدِيّ وبَرادِيَّ»، ولا يقال «بَصْرِيّ وَبَصَارِيّ».

* * *

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... في جَمْعِ ما فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، ومِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ، الآخِرَ انْفِ بالقِيَاسِ

والرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ قَدْ ... يُحذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ

وزَائِدَ العَادِي الرباعِي احْذِفْهُ، مَا ... لَمْ يَكُ لَيْناً، إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِلُ» وشبهه، وهو: كل جمع ثالثهُ ألف بعدها حرفان؛ فيجمع بفَعَالِلَ: كل اسم، رباعيّ، غير مزيد فيه، نحو «جَعْفَر وجَعافر، وزِبْرِج وزَبَارِج، وبُرثُنٍ وَبَرَاثن» ويجمع بشبهه: كل اسم، رباعي، مَزِيدٍ فيه، كَـ«جَوْهَر وجَواهِرَ، وصَيْرَفٍ وصَيَارِفَ، ومَسْجد ومَسَاجد».

واحترز بقوله: «من غير ما مضى» من الرباعي الذي سبق ذكر جَمْعِه: كأَحْمَر، وحَمْرَاء، ونحوهما مما سبق ذكرهُ.

وأشار بقوله: «ومن خماسي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياس» إلى أن

الخماسيّ المجردَ عن الزيادة يجمع على فَعَالِلَ قياساً، ويحذف خامسُهُ، نحو «سَفَارج» في سَفَرْجَل، و«فَرَازد» في فَرَزْدَق، و«خَوَارِنَ» في خَوَرْنَق.

وأشار بقوله: «والرابع الشبيه بالمزيد ـ البيت» إلى أنه يجوز حذفُ رابع الخماسيّ المجرّد عن الزيادة، وإبقاء خامسة، إذا كان رابعه مُشْبهاً للحرف الزائد ـ بأن كان من حروف الزيادة، كنون «خَوَرْنَق»، أو كان من مَخْرج حروف الزيادة، كدَال «فرزدق» ـ فيجوز أن يقال: «خَوَارِق، وفَرَازق»، والكثيرُ الأولُ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو «خَوَارن، وفَرَازد».

فإن كان الرابعُ غيرَ مُشْبه للزائد لم يجُزْ حَذْفُه، بل يتعين حذفُ الخامسِ؛ فتقول في «سَفَرْجَلٍ»: «سَفَارِجَ» ولا يجوز «سَفَارل».

وأشار بقوله: «وزائد العادي الرباعي ـ البيت» إلى أنه إذا كان الخماسيُّ مَزِيداً فيه حرف حُذِف ذلك الحرفُ، إن لم يكن حرفَ مَدٍّ قبل الآخر؛ فتقول في «سِبَطْرَى»: «سَبَاطِر»، وفي «فَدَوْكس»: «فَدَاكس»، وفي «مُدَحْرِج»: «دَحَارج».

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرفَ مَدٍّ قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الإسم على «فَعَالِيلَ» نحو «قِرْطَاس وقَرَاطيس، وقِنْدِيل وقَنَاديل، وعُصْفُور وعَصَافير».

* * *

وَالسِّينَ والتَّا مِنْ كَـ«مُسْتَدَعٍ أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ
وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

إذا اشتمل الإسمُ على زيادة، لو أبقيت لاختلَّ بناء الجمع، الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموعُ ـ وهو فَعَالل، وفَعَاليل ـ حُذِفت الزيادة، فإن أمكن جَمْعُه على إحدى الصيغتين، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض؛ فله حالتان:

أحداهما: أن يكون للبعض مَزِيَّةٌ على الآخرِ.

والثانية: أن لا يكون كذلك.

والأولى هي المراد هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأولى «مُسْتَدْعٍ» فتقول في جمعِهِ: «مَدَاعٍ» فتحذف السين والتاء، وتُبْقى الميمَ؛ لأنها مُصَدَّرَة ومجردة للدلالة على معنى، وتقول في أَلَنْدَدٍ، و«يَلَنْدَدٍ»: «ألادّ»، و«يَلادّ» فتحذف النون، وَتُبْقِي الهمزة من «ألندد»، والياءَ من «يلندد»؛ لتصدُّرهما، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه دَالَّيْنِ عَلَى مَعْنىً، نحو: أقوم ويقوم، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

والألَنْدَد، واليَلَنْدَد: الْخَصِمُ، يقال: رجل أَلَنْدَدٌ، وَيَلَنْدَدٌ، أي: خَصِمٌ، مثل الألَدِّ.

* * *

وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَـ«حَيْزَبُونٍ» فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

إذا اشتمل الإسم على زيادتين، وكان حذفُ إحداهما يتأتى معه صيغةُ الجمع، وحَذْفُ الأخرى لا يتأتى معه ذلك ـ حُذِفَ ما يتأتى معه [صيغة الجمع] وأبقى الآخَرُ؛ فتقول في «حَيْزَبُونٍ»: «حَزَابِين»؛ فتحذف الياء، وتبقى الواو، فَتُقْلَبُ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وأُوثِرَتِ الواوِ بالبقاء لأنها لو حُذِفت لم يُغْنِ حذفُهَا عن حذف الياء؛ لأنَّ بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع.

والْحَيْزَبُونُ: العَجُوز.

* * *

وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى وكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ«الْعَلَنْدَى»

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ على الآخر كنت بِالْخِيَار؛ فتقول في «سَرَنْدَى»: «سَرَاند» بحذف الألف وإبقاء النون، و«سَرَادٍ» بحذف النون وإبقاء الألف، وكذلك «عَلَنْدَى»؛ فتقول: «عَلانِد» ومثلهما «حَبَنْطَى»؛ فتقول: «حَبَانِط» و«حَبَاطٍ»؛ لأنهما زيادتان، زِيدَتَا معاً للإلحاق بسَفَرْجَل، ولا مَزِيَّةَ لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ كل زيادتين زِيدَتَا للإلحاق.

والسَّرَنْدَى: الشديد، والأنثى سَرَنْدَاةٌ، والْعَلَنْدَى ـ بالفتح ـ الغليظُ من كل شيء، وربما قيل: جمل عُلَنْدَى ـ بالضم ـ والْحَبَنْطَي: القصيرُ البَطِينُ، يقال: رَجُلٌ حَبَنْطيٌ ـ بالتنوين ـ وامرأَةٌ حَبَنْطَاةٌ.

* * *

التصغيرُ

فُـعَـيْـلاً اجْـعَـلِ الـثُّـلاَثِـيَّ، إذَا صَـغَّـرْتَـهُ، نَـحْـوُ «قُـذَيٍّ» فِي «قَـذَى»

فُـعَـيْـعِـلٌ مَـعَ فُـعَـيْـعِـيـلٍ لِـمَـا فَـاقَ كَـجَـعْـلِ دِرْهَـمٍ دُرَيْـهِـمَـا

إذا صُغِّرَ الإسم المتمكن ضُمَّ أولُه، وفُتح ثانيه، وزِيدَ بعد ثانيه يَاءٌ ساكنة، ويُقْتَصر على ذلك إن كان الإسم ثلاثياً؛ فتقول في «فلْسٍ»: «فُلَيْسٌ» وفي «قَذىً»: «قُذَيٌّ».

وإن كان رباعياً فأكثرَ فُعِل به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء؛ فتقول في «دِرهم»: «دُرَيْهِمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصَيْفِيرٌ».

فأمثلة التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ.

* * *

وَمَـا بِـهِ لِـمُـنْـتَـهى الْـجَـمْـعِ وُصِـلْ بِـهِ إِلَـى أَمْـثِـلَـةِ الـتَّـصْـغِـيـرِ صِـلْ

أي: إذا كان الإسْمُ مما يُصَغَّر على فُعَيْعِل، أو على فُعَيْعِيل ـ تُوُصِّل إلى تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على فَعَالِلَ أو فَعَالِيلَ: من حذف حرفٍ أصلي أو زائد؛ فتقول في «سَفَرْجَل»: «سُفَيْرِجٌ»، كما تقول: «سَفَارِج»، وفي «مستدعٍ»: «مُدَيْعٍ»، كما تقول: «مَدَاعٍ» فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع، وتقول في «عَلَنْدَى»: «عُلَيْنِدٌ» وإن شئت قلت: «عُلَيْدٍ»، كما تقول في الجمع: «عَلاَنِد» و«عَلاَدٍ».

* * *

وَجَـائِـزٌ تَـعْـوِيـضُ يَـا قَـبْـلَ الـطَّـرَفْ
إِنْ كَـانَ بَـعْـضُ الإِسْـمِ فِـيـهِـمَـا انْـحَـذَفْ

أي: يجوز أن يُعَوَّضَ مما حذف في التصغير أو التكسير ياءٌ قبل الآخر؛ فتقول في «سَفَرْجَل»: «سُفَيْرِيج» و«سَفَارِيج»، وفي «حَبَنْطَى»: «حُبَيْنِيط»، و«حَبَانِيط».

* * *

وَحَـائِـدٌ عَـنِ الْـقِـيَـاس كُـلُّ مَـا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

أي: قَدْ يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحدِهِ، فيحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم في تصغير مَغْرب «مُغَيْرِبَان» وفي عَشِيَّة «عُشَيْشِيَة». وقولهم في جمع رَهْطٍ «أَرَاهِط» وفي باطل «أَبَاطِيل».

* * *

لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ - مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ، أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمْ
كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْـعَـالٍ سَـبَـقْ أَوْ مَـدَّ سَـكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ الْـتَـحَـقْ

أي: يجب فتحُ ما وليَ ياءَ التصغير، إن وليته تاءُ التأنيث، أو ألفُهُ المقصورة، أو الممدودة، أو أَلِفُ أَفْعَالٍ جمعاً، أو أَلفُ فَعْلاَنَ الذي مؤنثُه فَعْلى؛ فتقول: في تَمْرَة: «تُمَيْرَة»، وفي «حُبْلَى»: «حُبَيْلَى»، وفي حَمْرَاء: «حُمَيْرَاء»، وفي أَجْمَال: «أَجَيْمَال»، وفي سَكْران: «سُكَيْرَان».

فإن كان فَعْلاَن من غير باب سَكْرَان، لم يُفْتَحْ ما قبل أَلفه، بل يُكسَر، فتقلب الألف ياءً؛ فتقول في «سِرْحَان»: «سُرَيْحِين» كما تقول في الجمع «سَرَاحِينُ».

ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر، إن لم يكُن حَرْفَ إعراب؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيهِمٌ»، وفي «عُصفور»: «عُصَيْفِير»، فإن كان حَرْفَ إعْرَاب حَرَّكْتَه بحركة الإعْراب، نحو «هذا فُلَيْسٌ، وَرَأَيْتُ فُلَيْساً وَمَرَرْتُ بفُلَيْسٍ».

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ... وعَجُزُ المُضَافِ والمُرَكَّبِ
وهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا ... مِنْ بَعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
وقَدِّرِ انْفِصَال مَا دَالٌّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أو جَمْعِ تَصْحِيحٍ جلا

لا يُعْتَدُّ في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتاء التأنيث، ولا بزيادة ياء النَّسَبِ، ولا بَعْجُزِ المضاف، ولا بعجز المركب، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح.

ومعنى كون هذه لا يعتدُّ بها: أنه لا يَضُرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين؛ فيقال في «جُخْدُباء»: «جُخَيْدِباء»، وفي «حَنْظلة»: «حُنَيْظِلة»، وفي «عَبْقَرِيّ»: «عُبَيْقِرِيٌّ»، وفي «بعلبك»: «بُعَيْلِبك»، وفي «عبد الله»: «عُبَيْد الله» وفي «زَعْفَرَان»: «زُعَيْفِرَان»، وفي «مُسْلِمَيْنِ»: «مُسَيلِمَيْنِ»، وفي «مُسْلِمينَ»: «مُسَيْلِمينَ» وفي «مسلمات»: «مُسَيْلِمَات».

* * *

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

أي: إذا كانت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجَبَ حَذْفُهَا في التصغير؛ لأن بقاءها يُخْرِجِ البناء عن مثال فُعَيعِل، وفعيعيل؛ فتقول في «قَرْقَرَى»: «قُرَيْقِرٌ»، وفي «لُغَيْزَى»: «لُغَيْغِيز».

فإن كانت خامسة وقبلها مَدَّةٌ زائدةٌ جاز حَذْفُ المدَّةِ المزيدة وإبقاءُ ألف التأنيث؛ فتقول في «حُبَارَى»: «حُبَيْرَى» وجاز أيضاً حذفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاء المدة؛ فتقول: «حُبَيِّر».

* * *

وَارْدُدْ لأصْلٍ ثَانِياً لَيناً قُلِبْ ... فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ، وَحُتِمْ   لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
وَالأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ   وَاواً، كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

أي: إذا كان ثاني الإسم المصغر من حروف اللين، وَجَبَ رَدُّه إلى أصله.

فإن كان أصْله الواو قلب واواً؛ فتقول في «قيمَةٍ»: «قُويمة»، وفي «بَاب»: «بُوَيب».

وإن كان أصْله الياء قلب ياءً؛ فتقول في «مُوقن»: «مُييقن»، وفي «نَابٍ»: «نُيَيْبٌ».

وشذ قولُهم في «عِيدٍ»: «عُيَيْد»، والقياسُ «عُوَيْد» بقلب الياء واواً؛ لأنها أصلُه؛ لأنه من عَادَ يَعُود.

فإن كان ثاني الإسم المصغَّر ألفاً مزيدةً أو مجهولَةَ الأصلِ وجب قَلْبُهَا واواً؛ في «ضَارِب»: «ضُوَيْرب»، وفي «عَاج»: «عُوَيْجٌ».

والتكسير ـ فيما ذكرناه ـ كالتصغير؛ فتقول في «بَاب»: «أبْواب»، وفي «ناب»: «أنْيَاب»، وفي «ضَارِبة»: «ضَوَارِب».

* * *

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

المراد بالمنقوص ـ هنا ـ ما نَقَصَ منه حرفٌ؛ فإذا صُغِّر هذا النوعُ من الأسماء؛ فلا يخلو؛ إما أن يكون ثنائياً، مجرداً عن التاء، أو ثنائياً ملتبساً بها، أو ثلاثياً مجرداً عنها.

فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاءِ أو ملتبساً بها ـ رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه؛ فيقال في «دَم»: «دُمَيٌّ»، وفي «شَفَة»: «شُفَيْهة»، وفي «عدَة»: وَعَيْد»، وفي «مَاءٍ» ـ مُسَمًّى به ـ: «مُوَيٌّ».

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثةُ غيرُ تاءِ التأنيث صُغِّر على لفظه، ولم يُرَدّ إليه شيء؛ فتقول في «شَاك السلاح»: «شُوَيْك».

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ كالعطيف يَعْنِي المِعْطَفَا

من التصغير نوعٌ يُسمىَ تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الإسم بعد تَجْرِيده من الزوائد التي هي فيه.

فإن كانت أصولُه ثَلاثَةً صُغِّرَ على فُعَيْل، ثم إن كان المُسَمَّى به مذكراً جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث؛ فيقالُ في «المعطف»: «عُطَيْفٌ»، وفي «حَامِد»: «حُمَيْد»، وفي «حُبلَى» «حُبَيْلة»، وفي «سَوْدَاء»: «سُوَيْدَة».

وإن كانت أصولُه أَرْبَعَةً صُغِّرَ على فُعَيْعِل؛ فتقول في «قِرْطَاس»: «قُرَيْطِس»، وفي «عُصْفور»: «عُصَيْفِر».

* * *

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيّ، كَسِنّ

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيّاً كَثَرْ

إذا صُغِّر الثلاثيُّ، المؤنثُ، الخالي من علامة التأنيث ـ لحقته التاء عند أمْنِ اللَّبْسِ، وَشَذَّ حَذْفُهَا حينئذٍ؛ فتقول في «سِنّ»: «سُنَيْنَة»، وفي «دَار»: «دُوَيْرَة»، وفي «يَد»: يُدَيّة».

فإن خِيفَ اللَّبْسُ لم تلحقه التاء؛ فتقول في «شَجَر، وَبَقَر، وَخَمْس»: «شُجَيْرٌ، وَبُقَيْرٌ، وَخُمَيْسٌ» ـ بِلاَ تَاءٍ ـ إذ لو قلت «شُجَيْرة، وَبُقَيْرَة، وَخُمَيْسَة» لالتبس بتصغير «شَجَرَة، وَبَقَرَة وَخَمْسَة» المعدود به مذكر.

ومما شَذّ فيه الحذفُ عند أمن اللبس قولهم في «ذَوْد، وحَرْب، وقَوْس، ونَعْل»: «ذُوَيْد، وحُرَيْب، وقُوَيْس، ونُعَيْل».

وشذّ أيضاً لحاقُ التاءِ فيما زاد على ثلاثة أحْرُفٍ، كقولهم في «قُدَّام»: «قُدَيْدِيمَة».

وَصَـغَـرُوا شُـذُوذاً: «الَّـذِي، الَّـتـي   وَذَا» مَـعَ الْـفُـرُوعِ مِـنْـهَـا «تَـا، وَتِـي»

التصغيرُ من خواصّ الأسماء المتمكنة؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ، وشَذّ تصغير «الّذِي» وفروعه، و«ذا» وفروعه، قالوا في «الّذِي»: «الُّذَيّا» وفي «الّتي»: «اللُّتيّا» وفي «ذَا، وتَا»: «ذَيّا، وتيّا».

* * *

النَّسَب

يَـاءً كَـيَـا الْـكُـرْسِـيِّ زَادُوا لِـلـنَّـسَـبْ   وَكُـلُّ مَـا تَـلِـيـهِ كَـسْـرُهُ وَجَـبْ

إذا أريد إضافَةُ شيءٍ إلى بلد، أو قبيلة، أو نحو ذلك - جُعِلَ آخره ياءً مُشَدَّدة، مكسوراً ما قبلها؛ فيقال في النسب إلى «دمشق»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى «تميم»: «تَمِيمِيٌّ»، وإلى «أحمد»: «أَحْمَدِيٌّ».

* * *

وَمِـثْـلَـهُ مِـمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا   تَـأْنِـيـثٍ اَوْ مَـدَّتَـهُ، لاَ تُـثْـبِـتَـا

وَإِنْ تَـكُـنْ تَـرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَـنْ   فَـقَـلْـبُـهَـا وَاواً وَحَـذْفُـهَـا حَـسَـنْ

يعني أنه إذا كان في آخر الإسم ياء كياء الكرسيّ - في كونها مشددة، واقعة بعد ثلاثة أحْرُفٍ فصاعداً - وَجَبَ حَذْفُهَا، وجَعلُ ياء النسب موضعها، فيقال في النسب إلى «الشافعيّ»: «شَافعيٌّ» وفي النسب إلى «مَرْمِيّ»: «مَرْمِيٌّ».

وكذلك إن كان آخِرُ الإسم تاء التأنيث وجَبَ حَذْفُهَا للنسب؛ فيقال في النسب إلى «مكة»: مَكِّيٌّ».

ومثلُ تاء التأنيث - في وجوب الحذف للنسب - أَلِفُ التأنيث المقصورةُ إذا كانت خامسةً فصاعداً، كَحُبَارَى وحُبَارِيّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجَمَزَى وجَمَزِيّ، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه - كحُبلىَ - جاز فيها وجهان: أحدهما الحذف - وهو المختار - فتقول: «حُبْلِيٌّ، والثاني قلبها واواً؛ فتقول: «حُبْلَوِيٌّ».

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ، وَالأَصْلِيِّ ـ مَا لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ
وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث: في وُجوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً كَحَبَرْكَى وَحَبَرْكِيٌّ؛ وَجَوَازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً: كَعَلْقَى وَعَلْقِيٌّ، وَعَلْقَوِي، ولكن المختار هنا القلبُ، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً: كعَصاً وعَصَوِيٌّ، وفَتًى وفَتَوِيٌّ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً وَاواً: كَمَلْهَوِي، ورُبَّمَا حذفت كَمَلْهِيّ، والأوّلُ هو المختار، وإليه أشار بقوله: «وللأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى» أي: يُخْتَار، يقال: اعْتَمَيْتُ الشيء ـ أي: اخترته ـ وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ الحذفُ كمُصْطَفِيّ في مُصْطَفىً، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالأَلِفَ الجائز أربعاً أَزِلْ».

وأشار بقوله: «كَذَكَ يَا المَنْقُوصِ ـ إلى آخره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص؛ فإن كانت ياؤه ثالثةً قلبت واواً وَفُتِحَ ما قبلها، نحو «شَجَوِيّ» في شَجٍ، وإن كانت رابعة حذفت، نحو «قَاضِيّ» في قَاضٍ، وقد تقلب واواً، نحو «قَاضَوِيٌّ»، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها «كَمُعْتَدِيّ» في مُعْتَدٍ، و«مُسْتَعْلِيّ» في «مُسْتَعْلٍ».

وَالْحَبَرْكَى: ذَكَرُ القُرَادِ. والأنثى: حَبَرْكَاةٌ، وَالعَلْقَى: نَبْتٌ، وَاحِدُهُ عَلْقَاة.

* * *

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً، وَفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

يعني أنه إذا قُلبت ياءُ المنقوص واواً وَجَبَ فتحُ ما قبلها، نحو: «شَجَوِيّ وَقَاضَوِيّ».

وأشار بقوله: «وَفَعِلٌ ـ إلى آخره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةٌ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد ـ وجب التخفيفُ بجعل الكسرة

فتحة، فيقال في نَمِر: «نَمَرِيٌّ» وفي دُئِل: «دُؤَلي»، وفي «إبِل»: «إبَلِيّ».

* * *

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ ... وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

قد سبق أنه إذا كان آخرُ الإسمِ ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها في النسب؛ فيقال في «الشافعي»: «شَافِعِيّ»، وفي «مَرْمِيّ»: «مَرْمِيٌّ».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً، والأخرى زائدة؛ فمن العرب مَنْ يكتفى بحذف الزائدة منهما، ويُبْقِى الأصليةَ، ويقلبها واواً، فيقول في «المرمىّ»: «مَرْمَوِيّ»، وهي لغة قليلة؛ والمختار اللغة الأولى ـ وهي الحذف ـ سواءٌ كَانَتَا زائِدَتَيْنِ، أم لا؛ فتقول في «الشافعيّ»: «شَافِعِيّ» وفي «مرْمِيّ»: «مَرْمِيٌّ».

* * *

وَنَحْوُ حَيّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ ... وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

قد سبق حُكم الياء المشددة المسبوقة بأكْثَرَ من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الإسم في النسب شيءٍ، بل يُفْتح ثانِيهِ ويُقْلب ثالثه واواً، ثم إن كان ثانيه ليس بَدَلاً من واو لم يغير، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً؛ فتقول في «حَيّ»: «حَيَوِي»؛ لأنه من حَيِيتُ، وفي «طَيّ»: «طَوَوِى»؛ لأنه من طَوَيْتُ.

* * *

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ ... وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يُحْذف من المنسوب إليه (ما فيه من) علامة تثنية، أو جمع تصحيح؛ فإذا سَمَّيْتَ رجلاً «زَيْدَانِ» ـ وأعربته بالألف رَفْعاً ـ وبالياءِ جرّاً ونصباً ـ قلت: «زَيْدِيٌّ» وتقول فيمن اسمه: «زَيْدُونَ» ـ إذا أعربته بالحروف ـ:

«زَيْدِيّ» وفيمن اسمه هندات: «هِنْدِيٌّ».

* * *

وَثَـالِـثٌ مِـنْ نَـحْـوِ طَـيِّـبٍ حُـذِفْ وَشَـذَّ طَـائـيٌّ مَـقُـولاً بـالألِـفْ

قد سبق أنه يجب كسرُ ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسرُهُ في النسب ياءٌ (مكسورةٌ) مُدْغَم فيها ياءٌ ـ وجب حذفُ الياء المكسورة، فتقول في طيِّبٍ: «طَيْبِيٌّ».

وقياسُ النسبِ في طيِّءٍ: «طَيْئِيٌّ»، لكن تركوا القياس، وقالوا: «طائيٌّ» بإبدال الياء ألفاً.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحَةً لم تحذف، نحو «هَبَيَّخِيّ» في هَبَيَّخ.

والهبيخ: الغلام الممتلىء، والأنثى هَبَيَّخةٌ.

* * *

وَفَـعَـلِـيٌّ فِـي فَـعِـيـلـةَ الْـتُـزِمْ وَفُـعَـلِـيٌّ فِـي فُـعَـيْـلَـةٍ حُـتِـمْ

يقال في النسب إلى فَعِيلة: فَعَلِيٌّ ـ بفتح عينه وحذف يائه ـ إن لم يكن معتلّ العين، ولا مضاعفاً، كما يأتي؛ فتقول في حَنِيفة: «حَنَفِيٌّ».

ويقال في النسب في فُعَيْلة: فُعَلِيٌّ ـ بحذف الياء ـ إن لم يكن مضاعفاً؛ فتقول في جُهَيْنَةَ: «جُهَنِيٌّ».

* * *

وَأَلْـحَـقُـوا مُـعَـلَّ لامٍ عَـرِيَـا مِـنَ الْـمِـثَـالَـيْـنِ بِـمَـا الـتَّـا أُولِـيَـا

يعني أن ما كان على فعِيل أو فُعَيْل، بلا تاء، وكان معتلّ اللام ـ فحكمه حكم ما فيه التاء: في وجوب حَذْفِ يائه وفتح عينه؛ فتقول في «عَدِيٌّ»: «عَدَوِيٌّ»، وفي «قُصيٌّ»: «قُصَوِيٌّ»، كما تقول في «أُمَيَّة»: «أُمَوِيٌّ» فإن كان فَعِيلٌ وفُعَيْلٌ صحيحَي اللامِ، لم يُحْذَفْ شيء منهما؛ فتقول في

«عَقِيل»: عَقِيلي»، وفي «عُقَيْل»: «عُقَيْلي».

* * *

وَتَـمَّـمُـوا مَـا كَـانَ كَـالـطَّـوِيـلَـهْ   وَهَـكَـذَا مَـا كَـانَ كَـالْـجَـلِـيـلَـهْ

يعني أن ما كان على فَعِيلة، وكان مُعْتَلَّ العين، أو مُضَاعَفاً ـ لا تحذف ياؤه في النسب؛ فتقول في طوِيلة: «طوِيلي»، وفي جَلِيلة «جَلِيلي» وكذلك أيضاً ما كان على فُعَيْلة وكان مضاعفاً، فتقول في قُلَيْلَةِ: «قُلَيْلِيّ».

* * *

وَهَـمْـزُ ذِي مَـدٍّ يُـنَـال فِـي الـنَّـسَـبْ   مَـا كَـانَ فِـي تَـثْـنِـيَـةٍ لَـهُ انْـتَـسَـبْ

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية: فإن كانت زائدةً للتأنيث قلبت واواً نحو «حَمْرَاوِيّ» في حمراء، أو زائدة للإلحاق كعِلْبَاء، أو بدلاً من أصل نحو كساء؛ فوجهان: التصحيحُ نحو علبائي وكسائي، والقَلْبُ نحو عِلْبَاوِي وكِسَاوِيّ، أو أصلاً فالتصحيح لا غير نحو قُرَّائي في قَرَّاء.

* * *

وَانْـسُـبْ لِـصَـدْرِ جُـمْـلَـةٍ وَصَـدْرِ مَـا   رُكِّـبَ مَـزْجـاً، ولِـثَـانٍ تَـمَّـمَـا
إِضَـافَـةً مَـبْـدُوءَة بِـابْـنٍ أَوَ أَب   أَوْ مَـالَـهُ الـتَّـعْـرِيـفُ بِـالـثَّـانِـي وَجَـب
فِـيـمَـا سِـوَى هَـذَا انْـسُـبَـنْ لِـلأَوَّلِ   مَا لَـمْ يُـخَفْ لَبْسٌ، كـ«عَبْدِ الأَشْهَلِ»

إذا نُسِبَ إلى الإسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ، أو تركيبَ مَزْجٍ، حُذِف عجزُهُ، وألحق صدره ياء النسب؛ فتقول في تَأَبَّط شرّاً: «تَأَبَّطِيٌّ»، وفي بعلبك «بَعْلِيّ» وإن كان مركباً تركيبَ إضافة، فإن كان صدرُهُ ابناً، أو كان مُعَرَّفاً بعجزه ـ حُذِفَ صَدْرُهُ، وألحق عجزه ياء النسب؛ فتقول في ابن الزبير: «زُبَيْرِي» وفي أبي بكر: «بَكْرِيٌّ»، وفي غلام زيد: «زَيْدِيٌّ» فإن لم يكن كذلك؛ فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِف عَجْزُهُ ونُسِبَ إلى صدره؛ فتقول في امرىء القيس: «اَمْرِئِيٌّ» وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره، ونسب إلى عجزه؛ فتقول في عبد الأشهل، وعبد القيس: «أَشْهَلِيّ وقَيْسِيّ».

وَٱجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوازاً اَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ، أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

إِذَا كان المنسوب إليه محذوفَ اللامِ، فلا يخلو: إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنِية، أوْ لا.

فإن لم تكن مستحقةً للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الردُّ وتركهُ؛ فتقول في «يَدٍ وابْنٍ»: «يَدَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ، وَٱبْنِيٌّ، وَيَدِيٌّ» كقولهم في التثنية: «يَدَانِ، وَابْنَانِ» وفي «يَدٍ» عَلماً لمذكر: «يَدُون».

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وجَبَ ردُّها في النسب؛ فتقول في «أَبٍ، وَأَخٍ، وَأُخْت»: «أَبَوِيٌّ، وَأَخَوِيٌّ» كقولهم: «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَات».

* * *

وَبِأَخٍ أُخْتاً، وَبِابْنٍ بِنْتَا ... أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

مذهَبُ الخليل وسيبويه ـ رحمهما الله تعالى ـ إلحاقُ أُخت وبنت في النسب بأخ وابن؛ فتُحْذَفُ منهما تاء التأنيث، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ؛ فيقال: «أَخَوِيٌّ، وَبَنَوِي» كما يفعل بأخ وابن، ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما؛ فتقول: «أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ».

* * *

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ«لاَ وَلاَئِي»

إذا نُسِبَ إلى ثنائيّ لا ثَالثَ له، فلا يخلو الثاني؛ إما أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معتلاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ؛ فتقول في كَم: «كَمِيٌّ، وكَمِّيٌّ».

وإن كان حرفاً معتلاً وجب تضعيفُهُ؛ فتقول في لو: «لَوِّيٌّ».

كذا، وجُعل منه قولُه تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾[1] أي: بذي ظُلْمٍ.

وقد يستغنى ـ عن ياء النسب أيضاً ـ بفَعِل بمعنى صاحب كذا، نحو: «رجل طَعِمٌ وَلَبِسٌ» أي: صاحب طَعَامٍ ولِبَاسٍ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى:

٣٥٦ ـ لَسْتُ بِلَيْلِيّ، وَلَكِنِّي نَهِرْ
لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

أي: ولكني نهَارِيٌّ، أي عامل بالنهار.

* * *

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

أي: ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سَبَقَ تقريرُه فهو من شَوَاذِّ النسب، يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، كقولهم في النسب إلى البَصْرَة: «بِصْرِيّ»، وإلى الدَّهْرِ: «دُهْرِيّ» وإلى مَرْوَ «مَرْوَزِي».

* * *

(١) سورة فصلت الآية ٤٦.

(الواو) حرف استئناف. (ما) حرف نفي يعمل عمل ليس مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ربك) اسم ما مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (بظلام) الباء حرف جر زائد، ظلام خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (للعبيد) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لظلام.

الوَقفُ

تَـنْـوِيـنـاً آثْـرَ فَـتْـحٍ اجْـعَـلْ أَلِـفَـا وَقْـفـاً، وَتِـلْـوَ غـيْـرِ فَـتْـحٍ احْـذِفَـا

أي: إذا وقف على الإسم المنون، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحتُهُ للإعراب، نحو «رَأَيْتُ زَيْداً»، وما فتحتُه لغير الإعراب، كقولك في ايهاً ووَيْهَا: «إيهَا، ووَيْهَا».

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسكن ما قبله، كقولك في «جَاء زَيْدٌ»، و«مَرَرْتُ بزَيْدٍ»: «جَاء زَيْدْ»، و«مَرَرْتُ بزَيْدْ».

* * *

وَٱحْذِفْ لِـوَقْـفٍ فِـي سِـوَى اضْـطِـرَارِ صِـلَـةَ غَـيْـرِ الـفَـتْـحِ فـهـي الإضْـمَـارِ

وَأَشْـبَـهَـتْ «إِذاً» مُـنَـوَّنـاً نُـصِـبْ فَـأَلِـفـاً فِـي الْـوَقْـفِ نُـونُـهَـا قُـلِـبْ

إذا وُقِفَ على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة نحو «رأيتُهُ» أو مكسورة نحو «مَرَرْتُ بِهِ» حُذِفت صلتُهَا، ووقف على الهاء ساكنةً، إلا في الضرورة، وإن كانت مفتوحة نحو «هِنْدٌ رَأَيْتُهَا» وقف على الألف ولم تحذف.

وشبهوا «إذاً» بالمنصوب المنون، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف.

* * *

وَحَـذْفُ يَـا الـمَـنْـقُـوصِ ذِي الـتَّـنْـوِيـنِ ـ مَـا لَمْ يُـنْـصَـبْ ـ أَوْلَى مِـنْ ثُـبُـوتٍ فَـاعْـلَـمَـا

وَغَيْـرُ ذِي التَّـنْـوِيـنِ بـالْـعَـكْـسِ، وفـي نَـحْـوِ مُـرٍ لُـزُومُ رَدِّ الْـيَـا اقْـتُـفِـي

إذا وُقف على المنقوص المنَوّنِ؛ فإن كان منصوباً أُبْدِلَمن تنوينه ألف، نحو «رأيت قاضياً»؛ فإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ «هذا قَاضْ، ومررت بقَاضْ» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير: ﴿ تُؤَلِّهِذَنَآسُوٓءًا ﴾[1]

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العين: كَمُرٍ ـ اسمَ فاعل مِنْ أُرَى ـ أو الفاء: كيَفِي ـ علماً لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: «هذا مُرِي، وهذا يَفِي» وإليه أشار بقوله: «وفي نحو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي».

فإن كان المنقوصُ غيرَ مِنَوَّنٍ؛ فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكِنَةً، نحو «رأيتُ القاضِيَ» وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثباتُ الياء وحذفُهَا، والإثباتُ أجْوَدُ، نحو «هذا الْقَاضِي، ومررتُ بالْقَاضِي».

* * *

وَغَيْرَهَا التَّأنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ، أَوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أوقِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً، إنْ قَفَا

مُحَرَّكاً، وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

إذا أريد الوقْفُ على الإسم المحرَّكِ الآخِرِ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث، أو غَيْرَهَا.

فإن كان آخِرُهُ هَاءُ التأنيثِ وجب الوقفُ عليها بالسكون، كقولك في «هذه فاطمةُ أقْبَلَتْ»: «هذه فَاطِمَهْ».

وإن كان [آخِرُهُ] غير هَاءِ التأنيثِ ففي الوقف عليه خمسةُ أوْجُهِ:

---

(١) سورة الرعد الآية ٧.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا ملح له من الإعراب. (لكل) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم وهو مضاف. (قوم) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (هاد) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب.

التسكين، والرَّوْم، والإشمام، والتضعيف، والنَّقْلُ.

فالرَّوْم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفيٍّ.

والإشمام: عبارة عن ضَمِّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركتهُ ضمة.

وشرطُ الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخيرُ همزة كخطأ، ولا معتلاً كفَتىً، وأن يَلِيَ حركةً، كالجَمَل؛ فتقول في الوقف عليه: الجمل ـ بتشديد اللام ـ فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كَالْحِمْل.

والوَقْفُ بالنقل عبارة عن: تسكين الحرف الأخير، ونَقْلِ حركته إلى الحرف الذي قبله، وشَرْطُهُ: أن يكون ما قبل الآخر ساكِناً، قابلاً للحركة، نحو «هذا الضّرْبُ، ورأيت الضّرْبَ، ومررت بالضّرْبِ».

فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يُوقَفْ بالنقل كجَعْفَرٍ.

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف، نحو: باب وإنسان.

* * *

وَنَـقْـلُ فَـتْـحٍ مِـنْ سِـوَى الـمَـهْـمُـوزِ لاَ ... يَـرَاهُ بَـصْـرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَـقَـلاَ

مذهبُ الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموزٍ؛ فتقول عندهم: «هذا الضَّرُبْ، ورَأَيْتُ الضَّرَبْ، ومَرَرْتُ بالضّرِبْ» في الوقف على «الضّرْب»، و«هذا الرِّدُءْ، ورأيتُ الرِّدَءْ، ومررتُ بالرِّدِءْ» في الوقف على الرِّدْء».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخِر مهموزاً؛ فيجوز عندهم «رأيت الرِّدَءْ» ويمتنع «رأيت الضَّرَبْ».

ومذهب الكوفيين أوْلىَ؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

* * *

وَالـنَّـقْـلُ إنْ يُـعْـدَمْ نَـظِـيـرٌ مُـمْـتَـنِـعْ ... وَذَاكَ فِـي الـمَـهْـمُـوزِ لَـيْـسَ يَـمْـتَـنِـعْ

يعني أنه متى أدّى النقلُ إلى أن تَصِيرَ الكلمة على بناءٍ غير موجود في كلامهم امتنع ذلك، إلا إن كان الآخِرُ همزةً فيجوز: فعلى هذا يمتنع «هَذَا الْعِلُمْ» في الوقف على «العِلْمِ» لأن فِعُلاً مفقودٌ في كلامهم، ويجوز «هَذَا الرِّدُءْ» لأن الآخر هَمزة.

* * *

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الإسْمِ هَا جُعِلْ إنْ لَـمْ يَـكُـنْ بِسَـاكِـنٍ صَـحَّ وُصِـلْ
وَقَـلَّ ذَا فـي جَـمْـعِ تَـصْـحِـيـحٍ، وَمَـا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا وُقف على ما فيه تاء التأنيث؛ فإن كان فعلاً وُقف عليه بالتاء، نحو «هِنْدٌ قَامَتْ» وإن كان إسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، أوْ لاَ؛ فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وُقف عليه بالتاء، نحو «بِنْتْ، وأُخْتْ»، وإن كان غيرَ ذلك وُقف عليه بالهاء، نحو «فَاطِمَهْ، وَحَمْزَهْ، وفَتَاهْ» وإن كان جمعاً أو شبهه وُقف عليه بالتاء، نحو «هِنْدَاتْ، وهَيْهَاتْ» وَقَلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء، نحو «فَاطِمَتْ» وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو «هِنْدَاهْ، وهَيْهَاهْ».

* * *

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ المُعَلّ بِـحَـذْفِ آخِـرٍ كَـأَعْـطِ مَـنْ سَـأَلْ
وَلَـيْسَ حَـتْـماً فـي سِوَى مَا كَـعِ أوْ كَـيَـعِ مَـجْـزُومـاً؛ فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

ويجوز الوقف بهاءِ السكت على كل فعل حُذِفَ آخرُه: للجزم، أو الوقف، كقولك في لم يُعْطِ: «لم يُعْطِهْ» وفي أعْطِ: «أَعْطِهْ» ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُه قد بقي على حرفٍ واحدٍ، أو على حرفين أحدهما زائد؛ فالأول كقولك في «ع» و«قِ»: «عِهْ، وقِهْ» والثاني كقولك في لم يَعِ» و«لم يَقِ»: «لَمْ يَعِهْ، وَلَمْ يَقِهْ».

* * *

وَمَا فِي الاِسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِـفُـهَـا، وَأَوْلِـهَـا الْـهَـا إنْ تَـقِـفْ

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى معا انْخَفَضَا باسْمٍ، كَقَوْلِكَ «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى»

إذا دخل على «مَا» الاستفهامية جارٌ وجب حذفُ ألفها، نحو «عَمَّ تَسْأَلُ؟» و«بِمَ جِئْتَ؟» و«اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضى زَيْدٌ» وإذا وُقف عنيها بعد دخول الجار؛ فإما أن يكون الجار لها حرفاً، أو إسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السَّكْت، نحو «عَمَّهْ» و«فِيمَهْ» وإن كان إسماً وجب إلحاقها، نحو «اقْتَضَاءَ مَهْ» و«مَجِيءَ مَهْ».

* * *

وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ، في الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يجوز الوقْفُ بهاءِ السَّكْتِ على كل متحرك بحركة بناء، لازمة، لا تشبه حركة إعراب، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَهْ» ولا يُوقف بها على ما حركتُهُ إعْرَابِيَّةٌ، نحو «جَاءَ زَيْدٌ» ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، نحو «قَبْلُ» و«بَعْدُ» والمنادى المفرد، نحو «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ» واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو «لاَ رَجُلَ» وشَذَّ وَصْلُهَا بما حركتُهُ النبائيةُ غيرُ لازمةٍ، كقولهم في «مِنْ عَلُ»: «مِنْ عَلُهْ»، واستحسن إلحاقها بما حركتُه دائمة لازمة.

* * *

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يُعْطَى الوصْلُ حُكْمَ الوقْفِ، وذلك كثيرٌ في النظم، قليلٌ في النثر، ومنه في النثر قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[1] ومن النظم قولُه:

٣٥٧ - * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

فضعّف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق وهو الألف.

سورة البقرة الآية ٢٥٩.

(لم) حرف نفي وجزم وقلب، (يتسنه) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون إذا كان الهاء أصلية، وإن كانت للسكت فالفعل مجزوم بحذف حرف العلة المحذوفة وجملة لم يتسنه حال.

الإمَالَةُ

الألِفَ الْـمُـبْـدَلَ مِـنْ «يَـا» فِـي طَـرَفْ أَمِـلْ، كَـذَا الْـوَاقِـعُ مِـنْـهُ الْـيَـا خَـلَـفْ
دُونَ مَـــزِيــدٍ، أَوْ شُـــذُوذٍ، وَلِــمَـــا تَـلِـيـهِ هَـا الـتَّـأْنِـيـثِ مَـا الْـهَـا عَـدِمَـا

الإمالة: عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.

وتُمَالُ الألف إذا كانت طرفاً: بدلاً من ياء، أو صائرةً إلى الياء، دون زيادة أو شذوذ؛ فالأول كألف «رَمَى، ومَرْمَى» والثاني كألف «مَلْهَى» فإنها تصير ياء في التثنية نحو «مَلْهَيَانِ».

واحترز بقوله: «دون ززيد أو شذوذ» مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو «قُفَيٌّ» أو في لُغة شاذة، كقول هُذَيْل في «قَفَا» إذا أُضيف إلى ياء المتكلم «قَفَيَّ».

وأشار بقوله: «ولما تليه ها التأنيث ما الهاء عَدِمَا» إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمَال، وإن وليتها هاءُ التأنيث كفَتَاة.

* * *

وَهَـكَـذَا بَـدَلُ عَـيْـنِ الْـفِـعْـلِ إنْ يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ، كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

أي: كما تُمَالُ الألف المتطرِفَةُ كما سبق تُمَالُ الألف الواقعةُ بَدَلاً من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتُ بكسر الفاء: سواء كانت العين واواً كخاف، أو ياء كبَاعَ وكدَانَ؛ فيجوز إمالتها كقولك: «خِفْتُ، ودِنْتُ، وبِعْتُ».

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمالة، نحو «قَالَ، وجَالَ» فلا تُمِلْها، كقولك: قُلْتُ، وجُلْتُ.

* * *

كَـذَاكَ تَـالِي الْيَـاءِ، وَالْفَـصْـلُ اغْـتُـفِرْ بِـحَـرْفٍ أَوْ مَـعَ هَـا كَـ«جَـيْـبَـهَـا أَدِرْ»

كذاك تُمَالُ الألفُ الواقعة بعد الياء: متصلةً بها نحو بَيَان، أو منفصلة بحرفٍ نحو يَسار، أو بحرفين أحدهما هاءٌ نحو: أَدِرْ جَيْبَهَا؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإمالة؛ لبعد الألف عن الياء، نحو بَيْنَنَا، والله أعلم.

* * *

كَـذَاكَ مَـا يَـلِـيـهِ كَـسْـرٌ، أوْ يَـلِـي تَـالِـيَ كَـسْـرٍ أَوْ سُـكُـونٍ قَـدْ وَلِـي

كَسْراً، وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ فَـ«دِرْهَـمَـاكَ» مَنْ يُـمِلْـهُ لَـمْ يُصَدْ

أي: كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرةٌ، نحو عَالِم، أو وقعت بعد حرف يَلِي كسرةً، نحو كِتَاب، أو بعد حرفين وَلِيا كسرةً أَوَّلُهما ساكن، نحو شِمْلاَل، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء، نحو يُرِيدُ أن يَضْرِبَهَا، وكذلك يُمَالُ ما فَصَلَ فيه الهاءُ بين الحرفين اللذين وَقَعَا بعد الكسرة أولهما ساكن، نحو «هَذَانِ دِرْهَمَاكَ» والله أعلم.

* * *

وَحَـرْفُ الاِسْـتِـعْـلاَ يَـكُـفُّ مُـظْـهَـرَا مِـنْ كَـسْـرٍ أَوْ يَـا، وَكَـذَا تَـكُـفُّ رَا

إنْ كَـانَ مَـا يَـكُـفُّ بَـعْـدُ مُـتَّـصِـلْ أَوْ بَـعْـدَ حَرْفٍ أَوْ بِـحَـرْفَـيْـنِ فُـصِـلْ

كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَـنْـكَـسِـرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالمِطْوَاعَ مِرْ

حروفُ الاستعلاء سبعةٌ، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والقاف، وكل واحد منها يَمْنَع الإمالةَ، إذا كان سببها كسرةً ظاهرةً، أو ياء موجودة، ووقع بعد الألف متصلاً بها، كسَاخِطٍ، وحَاصِلٍ، أو مفصولاً بحرف كنَافِخ ونَاعِق، أو حرفين كمَنَاشِيط ومَوَاثِيق.

وحكم حرف الاستعلاء في مَنْعِ الإمالة يُعْطَى للراء التي هي غير مكسورة ـ وهي المضمومة، نحو هذا عِذَارٌ، والمفتوحة، نحو هذان عِذَارَانِ ـ بخلاف المكسورة على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: «كذا إذا قُدِّمَ ـ البيت» إلى أنَّ حرف الاستعلاء المتقدم يَكُفُّ سَبَبَ الإمالة، ما لم يكن مكسوراً، أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا يُمَالُ نحو صَالِح، وظَالِم، وقَاتِل، ويُمَالُ نحو طِلاَب، وغِلاَب، وإِصْلاَح.

* * *

وَكَــفُّ مُـسْـتَـعْـلٍ وَرَا يَـنْـكَـفُّ بِـكَـسْـرِ رَا كَـغَـارِمـاً لاَ أَجْـفُـو

يعني أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة، مع المكسورة غلبتهما المكسورةُ وأمِيلَتْ لألفُ لأجلها؛ فيمالُ نحو «على أبْصَارِهم، ودار القرار».

وَفُهِمَ منه جوازُ إمالة نحو «حِمَارك»؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة ـ وهو حرفُ الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة ـ فإِمَالَتُهَا مع عدم المقتضى لتركها أوْلىَ وأَحْرَى.

* * *

وَلاَ تُـمِـلْ لِـسَـبَـبٍ لَـمْ يَـتَّـصِـلْ وَالْـكَـفُّ قَـدْ يُـوجِـبُـهُ مَـا يَـنْـفَـصِـلْ

إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤَثِّرْ، بخلاف سببِ المنع؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً؛ فلا يُمَالُ «أَتَى قَاسِمٌ» بخلاف «أتى أحمد».

* * *

وَقَــدْ أَمَــالُــوا لِـتَـنَـاسُـبٍ بِـلاَ دَاعٍ سِـوَاهُ، كَـعِـمَـاداً، وَتَــلاَ

قد تُمَالُ الألف الخاليةُ من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألفٍ قبلها، مشتملةٍ على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو «عِمَاداً» لمناسبة الألِفِ الممالة قبلها، وكإمالة ألف «تلاَ» كَذلك.

وَلاَ تُـمِـلْ مَـا لَـمْ تَـنَـلْ تَـمَـكُّـنَـا   دُونَ سَـمَـاعٍ غَـيْـرَ «هَـا» وَغَـيْـرَ «نَـا»

الإمالةُ من خَوَاصّ الأسماء المُتَمَكّنَة؛ فلا يُمَالُ غير المتمكن إلا سماعاً، إلا «ها» و«نا»؛ فإنهما يُمَالاَن قياساً مُطَّرِداً، نحو «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» و«مَرَّ بِنَا».

* * *

وَالْـفَـتْـحَ قَـبْـلَ كَـسْـرِ رَاءٍ فِـي طَـرَفْ   أَمِـلْ، كَـ«لِـلأَيْـسَـرِ مِـلْ تُـكْـفَ الْـكُـلَـفْ»

كَـذَا الَّـذِي تَـلِـيـهِ «هَـا» الـتَّـأْنِـيـثِ فِـي   وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْـرَ أَلِـفِ

أي: تُمَالُ الفتحةُ قبل الراء المكسورة: وَصْلاً، ووَقْفاً، نحو «بِشَرَرٍ» «ولِلأَيْسَرِ مِلْ» وكذلك يُمَالُ ما وليه هاءُ التأنيثِ من نحو «قَيِّمَهْ، ونِعْمَهْ».

* * *

التَّصْرِيفُ

حَـرْفٌ وَشِـبْـهُـهُ مِـنَ الـصَّـرْفِ بَـرِي وَمَـا سِـوَاهُـمَـا بِـتَـصْـرِيـفٍ حَـرِي

التصريف عبارة عن: علم يُبْحَثُ فيه عن أحكام بِنْيَةِ الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشِبْهِ ذلك.

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال؛ فأما الحروف وشِبْهُهَا فلا تَعَلُّق لعلم التصريف بها.

* * *

وَلَـيْـسَ أَدْنَـى مِـنْ ثُـلاَثِـيٍّ يُـرَى قَـابِـلَ تَـصْـرِيـفٍ سِـوَى مَـا غُـيِّـرَا

يعني أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه؛ فأَقَلُّ ما تُبْنَى عليه الأسماء المتمكنةُ والأفعالُ ثلاثةُ أحْرُفٍ، ثم قد يعرض لبعضها نَقْصٌ كـ«يَدٍ» و«قُلْ» و«مَ الله» و«قِ زَيْداً».

* * *

وَمُـنْـتَـهَـى اسْـمٍ خَـمْـسٌ انْ تَـجَـرَّدَا وَإِنْ يُـزَدْ فِـيـهِ فَـمَـا سَـبْـعـاً عَـدَا

الإسمُ قسمان: مزيدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفِهِ ساقِطٌ وَضْعاً، وأكثر ما يبلغ الإسْمُ بالزيادة سبعةُ أحرف، نحو: احْرِنْجَام، واشْهِيبَاب.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً في أصل

الوضع، وهو: إما ثلاثي كفَلْس، أو رُبَاعي كجعفَرٍ، وإما خماسي ـ وهو غايته ـ كَسَفَرْجَل.

* * *

وَغَـيْـرَ آخِـرِ الـثُّـلاَثِـي ٱفْـتَـحْ وَضُـمّ   وَٱكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِـيـنَ ثَـانِـيـهِ تَـعُـمّ

العبرة في وزن الكلمة بما عَدَا الحرف الأخير منها، وحينئذٍ فالإسم الثلاثي: إما أن يكون مضموم الأولِ أو مكسورَهُ أو مفتوحَهُ وعلى كل من هذا التقادير: إما أن يكون مضمومَ الثاني أو مكسورَهُ أو مفتوحَهُ، أو ساكنه، فتخرج من هذا اثنا عَشَرَ بناءً حاصلة من ضَرْبِ ثلاثةٍ في أربعة، وذلك نحو: قُفْل، وَعُنُق، وَدُئِل، وَصُرَد، ونحو: عِلْم، وَحِبُك، وَإِبِل، وَعِنَب، ونحو: فَلْس، وَفَرَس، وَعَضُدٍ، وَكَبِدٍ.

* * *

وَفِـعُـلٌ أُهْـمِـلَ، وَالْـعَـكْـسُ يَـقِـلّ   لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين أحَدُهما مهمل والآخرُ قليلٌ.

فالأول: ما كان على وزن فِعُل ـ بكسر الأول، وضم الثاني ـ وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حِبُك.

والثاني: ما كان على وزن فُعِل ـ بضم الأول، وكسر الثاني ـ كدُئِل، وإنما قَلَّ ذلك في الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيص هذا الوزن بِفِعْل ما لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ كضُرِبَ وقُتِلَ.

* * *

وَافْـتَـحْ وَضُـمَّ وَاكْـسِـرِ الـثَّـانِـيَ مِنْ   فِـعْـلٍ ثُـلاَثِـيٍّ، وَزِدْ نَـحْـوَ ضُـمِـنْ
وَمُـنْـتَـهَـاهُ أربـعٌ إِنْ جُـرِّدَا   وَإِنْ يُـزَدْ فِـيـهِ فَـمَـا سِـتّـاً عَـدَا

الفعل ينقسم إلى مجرد، و[إلى] مزيد فيه، كما انقسم الإسمُ إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجردُ أربعةُ أحرفٍ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعةُ أوزانٍ: ثلاثةٌ لفعل الفاعل، وواحد لفعل المفعول.

فالتي لفعل الفاعل فَعَلَ - بفتح العين - كَضَرَب، وفَعِلَ - بكسرها - كشَرِب، وفَعُلَ. بضمها - كشَرُفَ.

والذي لفعل المفعول فُعِلَ - بضم الفاء، وكسر العين - كضُمِنَ.

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة، ولهذا قال المصنف «وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مُثَلّثاً، وسكَتَ عن الأول؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

وللرباعيّ المجرد ثلاثَةُ أوزانٍ: واحدٌ لفعل الفاعل، كدَحْرَجَ، وواحدٌ لفعل المفعول كدُحْرِجَ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِجْ.

وأما المزيد فيه؛ فإنه ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف: كضَارَبَ، أو على خمسة: كَانْطَلَقَ، أو على ستة: كَاسْتَخْرَجَ، وإن كَان رباعيّاً صار بالزيادة على خمسة: كَتَدَحْرَجَ، أو على ستة: كَاحْرَنْجَمَ.

* * *

لاِسْـمٍ مُـجَـرَّدٍ رُبَـاعٍ فَـعْـلَـلُ ... وَفِـعْـلِـلٌ وَفِـعْـلَـلٌ وَفُـعْـلُـلَ

وَمَـعْ فِـعَـلٍّ فُـعْـلَـلٌ، وَإِنْ عَـلاَ ... فَـمَـعْ فَـعَـلَّـلٍ حَـوَى فَـعْـلَـلِـلاَ

كَـذَا فُـعَـلِّـلٌ وَفِـعْـلَـلٌّ، وَمَـا ... غَـايَـرَ لِـلـزَّيْـدِ أَوِ الـنَّـقْـصِ انْـتَـمَـى

الإسمُ الرباعيُّ المجرد له ستةُ أوزان:

الأول: فَعْلَلٌ - بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه - نحو: جَعْفَرٍ.

الثاني: فِعْلِلٌ - بكسر أوله وثالثه، وسكون ثانيه - نحو: زِبْرِج.

الثالث: فِعْلَلٌ - بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه - نحو: دِرْهَم [وهِجْرَع].

الرابع: فُعْلُلٌ - بضم أوله وثالثه، وسكون ثانيه - نحو: بُرْثُنٍ.

الخامس: فِعَلٌ - بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه - نحو: هِزَبْرٍ.

السادس: فُعْلَل - بضم أوله، وفتح ثالثه، وسكون ثانيه -نحو: جُخْدَبٍ.

وأشار بقوله: «فإن عَلاَ - إلخ» إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:

الأول: فَعَلّلٌ - بفتح أوله وثانيه، وسكون ثالثه، وفتح رابعه - نحو: سَفَرْجَلٍ.

الثاني: فَعْلَلِلٌ - بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه - نحو: جَحْمَرِش.

الثالث: فُعَلِّلٌ - بضم أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه - نحو: قُذَعْمِل.

الرابع: فِعْلَلٌّ - بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وسكون رابعه - نحو: قِرْطَعْبٍ.

وأشار بقوله: «وما غَايَرَ- إلخ» إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو إما ناقِصٌ، وإما مَزِيد فيه؛ فالأول كَيدٍ وَدَمٍ، والثاني كاسْتِخْرَاجٍ وَاقْتِدَار.

* * *

وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فأصْلٌ، وَالّذِي لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا احْتُذِي

الحرفُ الذي يلزم تصاريفَ الكلمةِ هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ.

* * *

بِضِمْنِ فِعْلٍ قابِلِ الأصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

وَضَاعِفِ اللاّمَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وقافِ فُسْتُقِ

إذا أريد وَزْنُ الكلمةِ قوبلت أصولُها بالفاء والعين واللام؛ فيقابل أولُهَا بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عُبِّر عنه باللام.

فإن قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فعَل، وما وزن زَيْدٍ؟ فقل: فَعْل، وما وزن جَعْفَر؟ فقل: فَعْلَل، وما وزن فُسْتُقٍ؟ فقل: فُعْلُلٌ، وتُكَرِّرُ اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد عُبِّر عنه بلفظِه؛ فإذا قيل: ما وزن ضَارب؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوْهر؟ فقل: فَوْعَل، وما وزن مُسْتَخْرِجٍ؟ فقل: مُسْتَفْعِلٌ.

هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصلي؛ فإن كان ضِعْفَه عبر عنه بما عُبِّرَ به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

* * *

وَإِنْ يَـكُ الـزائِـدُ ضِـعْـفَ أَصْـلِـي فـاجْـعَـلْ لـهُ في الْـوَزْنِ مَـا لـلأَصْـلِ

فتقول في وزن اغْدَوْدَن: افْعَوْعَلَ؛ فتعبِّر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضِعفُهَا، وتقول في وزن قَتَّل: فَعَّل، ووزن كرَّم فعَّل؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اغْدَوْدَن افعَوْدل، ولا في وزن قَتَّل فَعْتَل، ولا في وزن كرَّم فَعْرَل.

* * *

وَاحـكُـم بـتـأْصِـيـلِ حُـرُوفِ سِـمْـسِـمِ وَنَـحْـوِهِ، والْـخُـلْـفِ فـي كَـلْـمـلَـمِ

المُرَاد بسمسم الرباعي الذي تكرَّرت فاؤه وعينه، ولم يكن أَحَدُ المكررين صالحاً للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف ـ وذلك نحو «لَمْلِمْ» أمر من لَمْلَمَ، و«كَفْكِفْ» أمر من كَفْكَفَ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة لَمَّ وكفَّ ـ فاختلف الناسُ في ذلك؛ فقيل: هما مادتان، وليس كفكف من كف ولا لملم من لَمَّ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين؛ وقيل: اللام زائدة وكذا الكاف، وقيل: هما بَدَلان من حرف مضاعف، والأصلُ لَمَّمَ وكفَّفَ، ثم أبْدِل من أحد المضاعفين؛ لامٌ في لملم،

وكاف في كفكف.

* * *

فَـأَلِـفٌ أكـثـرَ مِـنْ أصـلَـيْـنِ صَـاحَـبَ ـ زَائِـدٌ بِـغَـيْـرِ مَـيْـنِ

إذا صَحِبَتِ الألفُ ثلاثَةَ أحرُفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها، نحو: ضَارِبٍ وَغَضْبَى، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل: كإلىَ، وإما بدل من أصل: كقَال وبَاع.

* * *

وَالْـيَـا كَـذَا وَالْـوَاوُ إنْ لَـمْ يَـقَـعَـا كـمَـا هُـمَـا فـي يُـؤْيُـؤ وَوَعْـوَعَـا

أي: كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثةَ أحْرُفٍ أصولٍ، فإنه يحكم بزيادتهما، إلا في الثنائي المكرر.

فالأول: كصَيْرَفٍ، ويَعْمَل، وجَوْهَر، وعَجُوز.

والثاني: كيُؤْيُؤ ـ لطائر ذي مِخْلَبٍ ـ وَوَعْوَعة ـ مصدر وَعْوَعَ إذا صَوَّتَ.

فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

* * *

وَهَـكَـذَا هَـمْـزٌ وَمِـيـمٌ سَـبَـقَـا ثَـلاثَـةً تَـأَصِـيلُـهَـا تُـحُـقِّـقَـا

أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدَّمَتَا على ثلاثة أحرف أصول، كأحْمَدَ ومُكْرِمٍ، فإن سَبَقَا أصلين حكم بأصالتهما كإبل ومَهْد.

* * *

كَـذَاكَ هَـمْـزٌ آخِـرٌ بَـعْـدَ أَلِـفْ أَكْـثَـرَ مِـنْ حَـرْفَـيْـنِ لَـفْـظُـهَـا رَدِفْ

أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدَّمها أكثرُ من حرفين، نحو: حَمْرَاء، وعَاشُوراء، وقَاصِعَاءَ.

فإن تقدم الألفَ حرفانِ فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، ورداء؛

فالهمزة في الأول بدلٌ من واو، وفي الثاني بدل من ياء، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كماء، وداءٍ.

* * *

وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةً كُفِي

النونُ إذا وقعت آخراً بعد ألف، تقدَّمها أكثرُ من حرفين ـ حكم عليها بالزيادة، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو زَعْفَرَان، وسَكْرَان.

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية، نحو مَكان، وزَمَان.

ويحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كَغَضَنْفَر.

* * *

وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاِسْتَفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

تُزَادُ التاءُ إذا كانت للتأنيث، كقائمة، وللمضارعة، نحو أنْتَ تَفْعَلُ، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، نحو اسْتِخْرَاج ومُسْتَخْرج واسْتَخْرج، أو مطاوعة فعَّل نحو عَلَّمْتُه فتعَلَّم، أو فَعْلَل كتَدَحْرَج.

* * *

وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَالَّلامُ فِي الإشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

تُزادُ الهاءُ في الوقف، نحو لِمَهْ ولم تَرَهْ، وقد سَبَقَ في باب الوقف بيانُ ما تُزاد فيه، وهو «ما» الاستفهامية المجرورة، والفعلُ المحذوفُ اللام للوقف، نحو «رَهْ»، أو المجزومُ، نحو «لَم تَرَهْ» وكلُّ مبنيٍّ على حركة نحو «كَيْفَهْ» إلا ما قطع عن الإضافة كَقَبْلُ وبَعْدُ، واسمُ «لا» التي لنفي الجنس نحو «لا رجُلَ» والمنادى نحو «يَا زَيْدُ» والفعل الماضي نحو «ضَرَبَ».

واطَّرَد أيضاً زيادَةُ اللام في أسماء الإشارة، نحو ذلك، وتلك، وهنالك.

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: «سألتمونيها» خالياً عما قُيِّدَت به زيادتُه فاحكم بأصالته، إلا إن قام على زيادته حجة بينة: كسقوط همزة «شمَأل» في قولهم: «شملت الرِّيح شمولاً» إذا هَبَّتَ شمالاً، وكسقوط نون «حَنْظَل» في قولهم «حَظِلَتِ الإبلُ» إذا آذاها أكلُ الحنظل، وكسقوط تاء «ملكوت» في «الملك».

* * *

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ   إِلاَّ إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

لا يُبتدأ بساكن، كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيانُ بهمزة متحركة، تَوَصُّلاً للنطق بالساكن، وتسمى (هذه الهمزة) همزة وَصْلٍ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرْج، نحو اَسْتَثْبِتُوا ـ أمر للجماعة بالاستثبات.

* * *

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى   أَكْثَرَ مِنْ أَربعةٍ، نَحْوُ اَنْجَلَى

وَالأمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا   أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانفُذَا

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف اخْتَصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيانُ في أوَّله بهمزة الوصل، نحو اسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ، وكذلك الأمر منه نحو اسْتَخْرِجْ وَاَنْطَلِقْ، والمصدر نحو اسْتِخْرَاج وَانْطِلاَق، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو اَخْشَ وَامْضِ وَانْفُذْ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ.

* * *

وَفِي اَسْمٍ اَسْتٍ ابْنٍ ابْنُم سمِعْ   وَاثْنَيْنِ وَامْرِيءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

وَايْمُنُ، هَمْزُ أَلْ كَذَا، وَيُبْدَلُ   مَدّاً فِي الاِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

لم تحفظ همزةُ الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على

أربعة، إلا في عشرة أسماء: اسْم، واسْتٍ، وابْنُمٍ، واثنين، وامريءٍ، وامرأة، وابنةٍ، واثنتين، وايمُنَ - في القسم.

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة - لم يَجُزْ حذفُ همزةِ الاستفهام؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصل ألفاً، نحو: آلأَميرُ قائم؟ أو تسهيلُها، ومنه قوله:

٣٥٨ - أَأَلْحَقَّ - إِءَنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ - أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

* * *

الإبْدَالُ

أحْـرُفُ الإبْـدَالِ «هَـدَأْتُ مُـوطِـيَـا» فَـأبْـدِلِ الْـهَـمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا
آخِـراً أثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِـي فَـاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَـيْـنـاً ذَا اقْـتُـفِـي

هذا البابُ عَقَدَهُ المصنف لبيان الحروف التي تُبْدَلُ من غيرها إبدالاً شائعاً، وهي تسعة أحرف، جَمَعَهَا المصنفُ رحمه الله تعالى في قوله «هدأت موطياً» ومعنى «هدأت» سكنت، و«موطياً» اسم فاعل من «أَوْطَأْت الرَّحْلَ» إذا جعلته وَطِيئاً؛ لكنه خُفِّفَ همزتُهُ بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل، فلم يتعرض المصنف له، وذلك كقولهم في اضطجَع: «الْطَجَعَ» وفي أُصَيْلاَنٍ: «أُصَيْلاَلٌ».

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء، تَطَرَّفَتا، ووقَعتَا، بعد ألف زائدة، نحو دُعاء، وبناء، والأَصْلُ دُعَاوٌ وبِنَايٌ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة، لم تبدل، نحو آيَةٍ ورَايَة، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كَتَبَايُنٍ وتَعَاوُنٍ.

وأشار بقوله: «وفي فاعل ما أُعِلّ عينا ذا اقتفى» إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً مُتَّبَعاً إذا وقعت كلٌّ منهما عين اسم فاعلٍ وأُعِلّتْ في فعله، نحو قائل وبائع، وأصلهما قَاوِلٌ وَبايِعٌ، ولكن أَعَلُّوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا قَالَ وَبَاعَ فقلبوا العينَ ألفاً قائل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزةً؛ فإن لم تُعَلَّ العينُ في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو عَوِرَ فهو عَاوِرٌ وعَيِنَ فهو عَايِنٌ.

وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ   هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

تبدل الهمزة ـ أيضاً ـ مما ولي ألفَ الجمعِ الذي على مثال مَفَاعِل؛ إن كان مَدَّةً مَزِيدَةً في الواحد، نحو قِلَادة وقَلَائِد، وصحيفة وصحائف، وعَجُوز وعَجَائز؛ فلو كان غير مدة لم تبدل، نحو قَسْوَرَة وَقَسَاوِرَ، وهكذا إن كان مدة غير زائدة نحو مَفَازة ومَفَاوز، ومَعِيشة ومَعَايش، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو مُصِيبعةٍ ومَصَائِب.

* * *

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا   مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

أي: كذلك تُبْدَلُ الهمزةُ من ثاني حرفين لينين، تَوَسَّط بينهما مدَّةُ مَفَاعِلَ، كما لو سميت [رجلاً] بِنَيِّفٍ ثم كسرته فإنك تقول: نَيَائف ـ بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ـ ومثله أوَّل وأوائل؛ فلو توسَّطَ بينهما مدةُ مَفَاعِيلَ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطَوَاوِيسَ؛ ولهذا قيد المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ ذلك بمدة مَفَاعِلَ.

* * *

وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَيَا فِيمَا أُعِلّ   لَاماً، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ

وَاواً، وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ   فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُدّ

قد سبق أنه يجب إبدالُ المدةِ الزائدةِ في الواحد همزةً، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألفُ مفاعِلَ بين حرفين لينين قُلِبَ الثاني منهما همزةً؛ نحو نَيِّف ونَيَائف.

وذكر هنا أنه إذا اعْتَلّ لامُ أحَدِ هذين النوعين فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول قَضِيَّة وقَضَايا ـ وأصْلُه قَضَائِيُ، بإبدال مدة الواحِدِ همة، كما فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قَضَاءاً، فأبدلت الهمزة ياء، فصار «قَضَايَا».

ومثالُ الثاني زَاوِيَة وزَوَايَا ـ وأصْلُه: زوائيُ، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة كنيِّف ونَيَائف، فقلبوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت زوَاءَاً، ثم قلبوا الهمزة ياء، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله: «وفي مثل هِرَاوَة جُعل واواً» إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياءً إذا لم تكن اللامُ واواً سلمت في المفرد كما مثل؛ فإن كانت اللام واواً سلمت في المفرد، لم تقلب الهمزة ياءً، بل تقلب واواً؛ ليشاكل الجمعُ واحِدَه، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم: «هِرَاوة وهَرَاوي» وأصلها هرائِوُ كصحائف، فقلبت كسرةُ الهمزة فتحة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَاءَا، ثم قلبوا الهمزة واواً؛ فصار «هَرَاوَى».

وأشار بقوله: «وهمزاً أول الواوين رُدَّ» إلى أنه يجب ردُّ أول الواوين المُصَدَّرتين همزةً، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فَاعَلَ، نحو أَوَاصِلُ في جمع واصلة، والأصْلُ «وَوَاصِلُ» بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بَدَل من ألف فاعلة؛ فإن كانت الثاني بدَلاً من ألف فَاعَلَ لم يجب الإبدال؛ نحو ووُفِيَ وَوُورِيَ ـ أصله وَافَى ووَارَى، فلما بني للمفعول احْتِيجَ إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت الألف واواً.

* * *

ومَـدّاً اَبْـدِلْ ثَـانِـيَ الْـهَـمْـزَيْـنِ مِـنْ	كِـلْـمَـةٍ اَنْ يَـسْـكُـنْ كـآثِـرْ وَائْـتُـمِـنْ
إنْ يُـفْـتَـحِ اثْـرَ ضَـمٍّ اَوْ فَـتْـحٍ قُـلِـبْ	وَاواً، وَيَـاءً إثْـرَ كَـسْـرٍ يَـنْـقَـلِـبْ
ذُو الْكَسْرِ مُطْلقاً كَذَا، وَمَا يُضَمّ	وَاواً أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّ
فَـذَاكَ يَـاءً مُـطْـلَـقـاً جَـا، وَأَؤُمْ	وَنَـحْـوُهُ وَجْـهَـيْـنِ فـي ثَـانِـيـهِ أُمّ

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ، إن لم يكونا في موضع العين، نحو سَئّال وَرَأّس، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدالُ الثانية مدةً تُجَانِسُ حركَةَ الأولى، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية

ألفاً، نحو آزَرْتُ، وإن كانت ضمة أبدلت واواً، نحو أوثِرُ، وإن كَانت كسرة أبدلت ياءً، نحو إيثار، وهذا هو المراد بقوله «ومد ٱبْدِلْ ـ البيتَ».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتُهَا فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واواً؛ فالأول نحو: أوَادِم جمع آدم، وأصله أأدم، والثاني نحو أُوَيْدِم، تصغير آدم، وهذا هو المراد بقوله: «إن يفتح آثر ضم أو فتح قلب واواً».

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، نحو إيَمُّ ـ وهو مثال إصْبَع من أمَّ، وأصله إئْمَمٌ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار إئَمٌّ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء، فصار إيَمٌّ، وهذا هو المراد من قوله «وياء آثر كسر ينقلب».

وأشار بقوله: «ذو الكسر مطلقاً كذا» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقاً ـ أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ـ فالأول نحو أيِنُّ ـ مُضَارع أنَّ ـ وأصلها ائِنُّ؛ فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها [فصار أينُّ] وقد تُحَقَّق، نحو أئِنُّ ـ بهمزتين ـ ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح، والثاني نحو: إيِمٌّ مثال إصْبِع من أمَّ، وأصله إئْمِمٌ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم فصار إئِمٌّ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إيِم، والثالث نحو: أُيِنُّ ـ أصْلُه أُئِنُّ [والأصل أؤْنِنُ] لأنه مضارع أأْنَنْتُهُ: أي جعلته يَئِنُّ ـ فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها فصار أُيِنُّ.

وأشار بقوله: «وما يضم واواً أصِرْ» إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة، قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى، أو انكسرت، أو انضمت؛ فالأول نحو أوُبُ ـ جمعَ أبٌ، وهو الْمَرْعَى ـ أصله أأبُبٌ لأنه أفْعُلٌ، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغم فصار أؤُبٌّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار أوُبُّ، والثاني نحو إوَمّ ـ مثال إصْبَع من أمَّ، والثالث نحو أُوُمُّ ـ مثال أُبْلُم من أمّ.

وأشار بقوله: «ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طَرَفاً، فإن كانت طرَفاً صُيِّرَت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى، أو انكسرت، أو انفتحت، أو سكنت؛ فتقول في مثال جَعْفَرِ من قرأ «قرأأ» ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير قَرْأياً، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار قَرْأىً، وتقول في مثال زبرِج من قرأ «قِرْئِيء» ثم تقلب الهمزة ياء فتصر قِرْئياً، كالمنقوص، وتقول في مثال بُرْثُن من قرأ «قُرْؤُؤ» ثم تقلب الضمة التي على الهمزة التي كسرة؛ فيصير قُرْئياً مثل القاضي.

وأشار بقوله: «وأؤمُّ ونحوه وجهين في ثانيه أم» إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وَجْهَانِ: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو أَؤُم ـ مضارع أَمَّ، فإن شئت أبدلت، فقلت: أوُمّ، وإن شئت حَقَّقت، فقلت: أؤُمُّ ـ وكذا ما كان نحو أؤُمُّ في كون أولى همزتيه للمتكلم، وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال، والتحقيق، نحو أَئِنُّ مضارع أنَّ؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أيِنُّ، وإن شئت حققت فقلت: أئنُّ.

* * *

وَيَـاءً اقْـلِـبْ أَلِـفـاً كَـسْـراً تَـلاَ	أَوْ يَـاءَ تَـصْـغِـيـرٍ، بِـوَاوٍ ذَا افْـعَـلاَ
فـي آخِـرٍ، أوْ قَـبْـلَ تَـا الـتَّـأنِـيـثِ، أوْ	زِيَـادَتَـيْ فَـعْـلاَنَ، ذَا أيْـضـاً رَأَوْا
في مَصْدَرِ الْمُعتَلِّ عَيْناً، وَالْفِعَلْ	مِنْهُ صَحِيحٌ غالباً، نحوُ الْحِوَلْ

إذا وقعت الألفُ بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مِصْبَاح ودِينَار: «مَصَابِيحَ، ودَنَانِيرَ» وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَالٍ: «غُزَيِّل» وفي قَذَال: «قُذَيِّل».

وأشار بقوله «بواو ذا افعلا في آخر ـ إلى آخر البيت» إلى أن الواو تقلب أيضاً ياء: إذا تَطَرَّفَتْ بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي فَعْلاَنَ، مكسورة ما قبلها.

فالأول نحو «رَضِيَ، وقَوِيَ» أصلهما رَضِوَ وقَوِوَ؛ لأنهمَا من الرِّضْوَانِ والقُوّة؛ فقلبت الواو ياء.

والثاني نحو «جُرَيٌّ» تصغير جَرْوٍ، وأصله جُرَيْوٌ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

والثالث نحو: شَجِيَةٍ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شُجَيَّة ـ مُصَغَّراً، وأصله شُجَيْوة ـ من الشَّجْو.

والرابع نحو «غَزَيَان» وهو مِثَالُ ظَرِيَان من الغَزْوِ.

وأشار بقوله: «ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً» إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينُه، نحو «صَامَ صِيَاماً، وقَامَ قِيَاماً» والأصل صِوَام وقِوَامٌ، فأُعِلّت الواو في المصدر حَمْلاً له على فعله.

فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر، نحو: لاوَذَ لِوَاذاً، وَجَاوَرَ جِوَاراً.

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو حَالَ حِوَلاً.

* * *

وَجَـمْـعُ ذِي عَـيْـنٍ أُعِـلَّ أَوْ سـكَـنْ   فَاحْكُم بِذَا الإعْلاَلِ فيهِ حَيْثُ عَنّ

أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ، وأُعِلَّتْ في واحدة أو سكنت، وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً: إن انكسر ما قبلها، ووقع بعدها ألف، نحو دِيَارٍ، وَثِيَابٍ ـ أصْلُهما دِوَار وَثِوَاب، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلةً كدَارٍ، أو شَبيهَةً بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكناً كثَوْب.

* * *

وَصَـحَّـحُـوا فِـعَـلَـةً، وَفـي فِـعَـلْ   وَجْـهَـانِ، والإعـلاَلُ أَوْلَـى كَـالْـحِـيَـلْ

إذا وقعت الواو عينَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها واعتلَّتْ في واحدِهِ، أو

سكنت، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فِعَلَةٍ ـ وجب تصحيحُها، نحو عَوْد وعِوَدَةٍ، وكوز وكِوَزَةٍ، وشذ ثَوْر وثِيَرَة.

ومن هُنَا يُعْلم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره؛ لأنه حَكم على فِعَلَةٍ بوجوب التصحيح، وعلى فِعَلٍ بجواز التصحيح والإعلال؛ فالتصحيح نحو: حَاجة وحِوَج، والإعلال نحو: قامة وقِيَم، ودِيمةٍ ودِيَم، والتصحيح فيها قليل، والإعلالُ غالبٌ.

* * *

والْـوَاوُ لاماً بَـعْـدَ فَـتْـحٍ يَـا انْـقَـلَـبْ كـالْـمُـعْـطَـيَـانِ يُـرْضَـيَـانِ، وَوَجَـبْ

إِبْــدَالُ وَاوٍ بَــعْــدَ ضَــمٍّ مِــنْ أَلِــفْ وَيَــاكَــمُــوقِــنٍ، بِــذَالــهَــا اعْــتَــرِف

إذا وقعت الواو طَرَفاً، رابعةً فصاعداً، بعد فتحة؛ قلبت ياء، نحو: أعْطَيْتُ ـ أصله أعْطَوْتُ؛ لأنه من «عَطَا يَعْطُو» إذا تَنَاوَل ـ فقلبت الواو في الماضي ياء حَمْلاً على المضارع نحو «يُعْطي» كما حُمِلَ اسم المفعول نحو: مُعْطَيَانِ على اسم الفاعل نحو مُعْطِيَانِ؛ وكذلك يُرْضَيَان ـ أصله يُرْضَوَان؛ لأنه من الرِّضْوَان ـ فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حَمْلاً لبناءِ المفعول على بناء الفاعل نحو يُرْضِيَانِ.

وقوله «ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف» معناه أنه يجب أن يُبْدَلَ من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة كقولك في «بَايَعَ»: «بُويعَ»، وفي «ضَارَبَ»: «ضُورِبَ».

وقوله: «ويا كموقن بذالها اعترف» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة؛ وجب إبدالها واواً، نحو مُوقِنٍ ومُوسِرٍ ـ أصلهما مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ؛ لأنهما من أيقن وأيْسَرَ ـ فلو تحركت الياء لَم تُعَلَّ، نحو هُيَام.

* * *

وَيُكْسَرُ الـمَـضْـمُـومُ فـي جَـمْـعٍ كَـمَـا يُـقَـالُ «هِـيـمٌ» عـنـد جَـمْـعِ «أَهْـيَـمَـا»

يجمع فَعْلاَءُ وأفْعَلُ على فُعْلٍ ـ بضم الفاء، وسكون العين ـ كما سبق

في التكسير، كحَمْرَاء وحُمْرٍ وأحْمَر وحُمر؛ فإذا اعْتَلّتْ عينُ هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء، نحو: هَيْمَاءَ وهِيم، وبَيَضَاء وبِيضٍ، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا في المفرد ـ كمُوقِنٍ ـ استثقالاً لذلك في الجمع.

* * *

وَوَاواً آثْـرَ الـضّـمِّ رُدَّ الْـيَـا مَـتَـى ... أُلْـفِـيَ لاَمَ فِـعْـلٍ أَوْ مِـنْ قَـبْـلِ تَـا
كَـتَـاءِ بَـانٍ مِـنْ رَمَـى كَـمَـقْـدُرَهْ ... كَـذَا إِذَا كَـسَـبُـعَـانَ صَـيَّـرَهْ

إذا وقعت الياء لاَمَ فِعْلٍ، أو من قبل تاء التأنيث، أو زِيَادَتَيْ فَعْلاَن، وانْضَمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة ـ وجب قلبها واواً.

فالأول: نحو قَضُوَ الرجلُ.

والثاني: كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْماً على وزن مَقْدُرَةٍ؛ فإنك تقول: مَرْمُوَةٌ.

والثالث: كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْماً على وزن سَبُعَان؛ فإنك تقول: رَمُوَان.

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

* * *

وَإِنْ تَـكُـنْ عَـيْـناً لِـفُـعْـلَـى وَصْـفَـا ... فَـذَاكَ بِـالْـوَجْـهَـيْـنِ عَـنْـهُـمْ يُـلْـفَـى

إذا وقعت الياء عيناً لصفة، على وزن فُعْلَى ـ جاز فيها وَجْهَانِ:

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء.

والثاني: إبقاء الضمة؛ فتقلب الياء واواً، نحو: الضِّيقَى، والكِيسَى، والضُّوقَى، والكُوسَى، وهما تأنيث الأضْيَقِ والأكْيَسِ.

* * *

فَصْلٌ

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ، كَتَقْوَى، غَالِبَا جَذَا الْبَدَلْ

تُبْدَلُ الواو من الياء الواقعة لاَمَ اسْم على وزن فَعْلَى، نحو تَقْوَى، وأصله تَقْيَا؛ لأنه من تَقَيْتُ ـ فإن كانت فَعْلَى صفة لم تُبْدَلِ الْيَاء واواً، نحو صديا وخَزْيَا، ومثل تَقْوَى: فَتْوَى ـ بمعنى الفُتْيَا، وبَقْوعى ـ بمعنى البقيا، واحترز بقوله «غالباً» مما لم تبدل الياء فيه واواً وهي لاَمُ اَسْمٍ على فَعْلَى كقولهم للرائحة: رَيَّا.

* * *

بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا ... وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى

أي: تُبْدَل الواو الواقعة لاماً لِفُعْلَى وصفاً ياء، نحو الدُّنْيَا، والْعُلْيَا، وَشَذَّ قول أهل الحجاز: القُصْوَى؛ فإن كان فُعْلَى اَسْماً سلمت الواوُ، كحُزْوَى.

* * *

فَصْلٌ

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

فَيَاءَ الْوَاوَ اَقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، وكان

سكونها أصْلِيّاً - أبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياءُ في الياءِ، وذلك نحو «سَيِّد، ومَيِّتٍ» - والأصل سَيودٌ ومَيْوتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياءُ في الياءِ؛ فصار سَيِّد ومَيِّت - فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو يُعْطِي وَاقِدٌ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَة: «رُويَة» وفي «قَوِيَ»: قَوْيَ» وَشذَّ التصحيحُ في قولهم: «يَوْمٌ أيْوَمُ» وَشَذَّ - أيضاً - إبدال الياء واواً في قولهم: «عَوىَ الْكَلْبُ عَوَّةً».

* * *

مِـنْ يَـاءٍ اَوْ وَاوٍ بِـتَـحْـرِيـكٍ أُصِـلْ أَلِـفـاً اَبْـدِلِ بَـعْـدَ فَـتْـحٍ مُـتَّـصِـلْ

إنْ حُـرِّكَ الـتَّـالِـي، وَإنْ سُـكِّـنَ كَـفْ إعْـلاَلَ غَـيْـرِ الّـلامِ، وَهْـيَ لاَ يُـكَـفْ

إعْـلاَلُـهَـا بِـسَـاكِـنٍ غَـيْـرِ أُلِـفْ أَوْ يَـاءِ الـتَّـشْـدِيـدُ فِـيـهَـا قَـدْ أُلِـفْ

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو قَالَ وبَاعَ، أصلهما قَوَلَ وبَيَعَ، فقلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها كجَيَلٍ وتَوَم - أصلهما جَيْأَلٌ وتَوْأَمٌ، نقلت حركة الهمزة إلى اليَاءِ والواو فصار جَيلاً وتَوماً.

فلو سَكَنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً وجب التصحيحُ، نحوَ بَيَان وطَوِيل؛ فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة - كرَمَيَا وعَلَوِيٌّ، وذلك نحو يَخْشَوْنَ - أصْلُهُ يَخْشَيُونَ فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

* * *

وَصَـحَّ عَـيْـنُ فَـعَـلٍ وَفَـعِـلاَ ذَا أَفْـعَـلٍ كَـأَغْـيَـدٍ وَأَحْـوَلاَ

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعل منه على وزن أفْعَلَ فإنه يلزم عينَه التصحيحُ، نحو عَوِرَ فهو أعْوَرُ، وهَيِفَ فهو أهْيَفُ، وغَيِدَ فهو أغْيَدُ، وحَوِلَ فهو أحْوَلُ وحُمِلَ المصدر على فعله، نحو هَيَفٍ وغَيَدٍ وعَوَرٍ وحَوَلٍ.

وَإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنَ ٱفْتَعَلْ   وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

إذا كان افْتَعَلَ معتلَّ العينِ فحقُّه أن تبدل عينه ألفاً ـ نحو اعْتَادَ وارْتَادَ ـ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فإن أبانَ افتعل معنى تَفَاعَلَ ـ وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية ـ حُمِلَ عليه في التصحيح إن كان واوياً نحو اشْتَوَرُوا؛ فإن كانت العين ياء وجب إعلالها، نحو ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا ـ أي: تَضَارَبُوا بالسيوف.

* * *

وَإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإعْلاَلُ اسْتُحِقّ   صُحِّحَ أَوّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

إذا كان في كلمة حَرْفَا عِلَّةٍ، كلُّ واحد متحرك، مفتوحٌ ما قبله ـ لم يجز إعلالهما معاً؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان؛ فيجب إعلالُ أحدهما وتصحيحُ الآخَرِ، وَالأحَقُّ منهما بالإعلال الثاني، نحو الْحَيَا وَالْهَوَى، والأصْلُ حَيَيٌ وَهَوَيٌ، فوجد في كل من العين واللام سببُ الإعلال فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً والأطرافُ محلُّ التغيير. وشَذَّ إعلالُ العينِ وتصحيح اللام نحو «غَايَة».

* * *

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً، متحركة، مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الإسمَ ـ لم يَجُزْ قلبُهَا ألفاً، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو «جَوَلانَ، وهَيَمَان» وشذ «مَاهَان، وداران».

* * *

وَقَبْلَ بَا ٱقْلِبْ مِيماً النُّونَ، إذَا   كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الباء عَسِراً وجب قلبُ النون ميماً، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة، ويجمعهما قولُه «مَنْ بَتَّ انْبِذَا»

أي: مَنْ قَطَعك فألقِهِ عن بالك وٱطْرَحه، وألف «انبذا» مُبْدَلَةٌ من نون التوكيد الخفيفة.

* * *

فَصْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

إذا كانت عينُ الفعل ياء أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً ـ وجَبَ نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: يَبِينُ ويَقُومُ، والأصل يَبْيِنُ وَيقْوُمُ ـ بكسر الياء وضم الواو ـ فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما ـ وهو الباء، والقاف ـ وكذلك في أبِنْ».

فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركة، نحو: بَايَعَ وبَيَّنَ وعَوَّقَ.

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، ولاَ كَابْيَضَّ أوْ أهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لَم يكن الفعل للتعجب، أو مضاعفاً، أو مُعْتَلَّ اللام؛ فإن كان كذلك فلا تَنْقل، نحو: ما أبْيَنَ الشيء وأبْيِنْ بهِ، وما أقْوَمَهُ وأقْوِمْ بِهِ، ونحو: ابْيَضَّ واسْوَدَّ، ونحو: أهْوَى.

* * *

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلاَلِ ٱسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

يعني أنه يثبت للإسم الذي يُشْبِهِ الفعلَ المضارعَ ـ في زيادته فقط، أو وَزْنه فقط ـ من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي أشْبَهَ المضارع في زيادته فقط تِبِيعٌ، وهو مثال تِحْلىءٍ من البيع، الأصْلُ تِبْيِعٌ ـ بكسر التاء وسكون الباء ـ فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار تِبِيع.

والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مَقَامٌ، والأصل مَقْوَم؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن أشْبَهَه في الزيادة والزِّنَةِ؛ فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه أعِلّ كَيَزَيد، وإلا صَحّ كَأَبْيَض وأَسْوَدَ.

* * *

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا الإعْلاَلِ، والتَّا الزَمْ عِوَضْ، وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

لما كان مِفْعَالٌ غيرَ مُشْبِهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَمِسْوَاكٍ، وحُمِل أيضاً مِفْعَلٌ عليه؛ لمشابهته له في المعنى، فصحح كما صحح مفعال كمِقْوعل ومِقْوَالٍ.

وأشار بقوله «وألف الإفعال واستفعال أزل ـ إلى آخره» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفْعَالٍ أو اَسْتِفعَالٍ، وكان معتلّ العينِ، فإنه ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو إقَامَة واسْتِقَامة، وأصله إقْوَامٌ واسْتِقْوَامٌ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّض منها تاء التأنيث، فصار إقَامَةً واسْتِقَامَة، وقد تحذف هذه التاء كقولهم: أجَابَ إجَاباً، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمِرِيْنَلِيَّتَنِي ﴾[1]

* * *

وَمَا لإفْعَالٍ ـ مِنَ الْحَذْفِ، وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضاً قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اَشْتَهَرْ

إذا بُني مَفْعُول من الفعل المعتل العين ـ بالياء أو الواو ـ وجب فيه ما

(١) سورة الأنبياء الآية ٧٣. مرَ اعرابها.

وجب في إفعال واستفعال من النقل والحذف؛ فتقول في مفعول من باع وقال: «مَبِيعٌ ومَقُولٌ» والأصل مَبْيُوعٌ ومَقْوُولٌ، فنقلت حرَكَةُ العينِ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان؛ العينُ، وواو مفعول، فحذفت واو مفعول، فصار مَبِيع ومَقُول ـ وكان حَقُّ مبيع أن يقال فيه: مُبُوع، لكن قلبوا الضمةَ كسرةً لتصح الياء، وندر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: ثوب مَصْوُونٌ، والقياس مَصُونٌ، ولغة تميم تصحيحُ ما عينُه ياء؛ فيقولون: مَبْيُوعٌ، ومَخْيُوط، ولهذا قال المصنف رحمهُ الله تعالى: «وندر تصحيح ذي الواو، وفي ذي اليا اشتهر».

* * *

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

إذا بُني مَفْعُول من فعلٍ معتلّ اللام، فلا يخلو: إما أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو.

فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة، نحو مَرْمِيّ ـ والأصل ـ مَرْمُويٌ، فاجتمعت الواو والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء ـ وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلاً بالواو، فالأجودُ التصحيحُ، إن لم يكن الفعل على فَعِلَ، نحو «مَعْدُوّ» مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: «مِن نحو عدا»، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: مَعْدِيّ، فإن كان الواويّ على فَعِلَ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: «مَرْضِيّ» مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾[1]؛

---

(1) سورة الفجر الآية ٢٨.

(ارجعي) فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل. (إلى ربك) جار ومجرور متعلقان بارجعي وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (راضية) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها. (مرضية) حال ثانية منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

والتصحيح قليل؛ نحو مَرْضُوٌّ.

* * *

كَـذَاكَ ذَا وَجْـهَـيْـنِ جَـا الْـفُـعُـولُ مِـنْ ذِي الْـوَاوِ لاَمَ جَـمْـعٍ أو فَـرْدٍ يَـعِـنّ

إذا بُني اسمٌ على فُعُولٍ، فإن كان جمعاً، وكانت لامه واواً ـ جاز فيه وجهان: التصحيحُ، والإعلالُ، نحو: عُصِيٌّ وَدُلِيٌّ، في جمع عَصاً وَدَلْو، وَأبُوٌّ، وَنجُوٌّ، جمع أبٍ وَنَجْو، والإعلالُ أجودُ من التصحيح في الجمع، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح أجود، نحو علا عُلُوّاً، وَعَتَا عُتُوّاً، ويَقِلُّ الإعلالُ نحو «قَسَاقِسيًّا» أي قسوة.

* * *

وَشَـاعَ نَـحْـوُ نُـيَّـمٍ فـي نُـوَّمِ وَنَـحْـوُ نُـيَّـامٍ شُـذُوذُهُ نُـمِـي

إذا كان فُعَّل جمعاً لما عينُه واوٌ جاز تصحيحهُ وإعلاله، إن لم يكن قبل لامه ألف، كقولك في جمع صائم: صُوَّمٌ وَصُيَّمٌ، وفي جمع نائم: نُوَّم وَنُيَّم.

فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح، والإعلالُ شاذ، نحو «صُوَّام»، و«نُوَّام» ومن الإعلال قولُه:

٣٥٩ ـ * فَـمَـا أَرَّقَ الـنُّـيَّـامَ إلا كَـلاَمُـهَـا *

* * *

فَصْلٌ

ذُو الـلِّـيـنِ فَـاتَـا فِـي افْـتِـعَـالٍ أُبْـدِلاَ وَشَـذَّ فـي ذِي الْـهَـمْـزِ نَـحْـوُ ائْـتَـكَـلاَ

إذا بني افتعالٌ وفروعهُ من كلمة فاؤها حرفُ لينٍ ـ وجب إبدال حرف اللين تاء نحو: اتّصال، واتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٍ ـ والأصل فيه: اُوْتِصَال، وأَوتَصَلَ، وموتَصِلٌ، فإن كان حرفُ اللين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاء؛ فتقول في افتعل من الأكل: ائْتَكَلَ، ثم تبدل الهمزة ياء، فتقول: ايتكل، ولا

يجوز إبدال الياء تاء، وشذَّ قولهم «اتَّزَرَ» بإبدال الياء تاء.

* * *

طَـا تَـا افْـتِـعَـالٍ رُدَّ إِثْـرَ مُـطْـبِـقِ   فـي ادَّان وَازْدَدْ وادَّكِـرْ دَالاً بَـقِـي

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق ـ وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء ـ وجَب إبدالُهُ طاءً، كقولك: اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، وظْطَعَنُوا، وَاظْطَلَمُوا.

والأصل: اصْتَبَرَ، واضْتَجَعَ، واظتعنوا، واظْتَلموا؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء.

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو ادَّانَ، وازْدَدْ، وادَّكِرْ.

والأصلُ: ادْتَانَ، وازْتَدْ، واذْتَكِرْ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدالُ في الدال.

* * *

فَصْلٌ

فَـا أَمْـرٍ أَوْ مُـضَـارِعٍ مِـنْ كَـوَعَـدْ   احْـذِفْ، وَفـي كَـعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ

وَحَـذْفُ هَـمْـزِ أَفْـعَـلَ اسْـتَـمَـرَّ فـي   مُـضَـارِعٍ وَبِـنْـيَـتَـيْ مُـتَّـصِـفِ

إذا كان الفعلُ الماضي معتلَّ الفاء كوَعَدَ ـ وجب حذفُ الفاء: في الأمر، والمضارع، والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عِدْ، ويَعِدُ، وعِدَةٍ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء، كوَعْدٍ.

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع، واسم الفاعِلِ، واسم المفعول، نحو قولك في أَكْرَمَ؛ يُكْرِم، والأصل يُؤَكْرِمُ، ونحو: مُكْرِمٍ، ومُكْرَم، والأصْلُ مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعولَ.

ظِلْتُ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ   وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ، وَقَرْنَ نُقِلاَ

إذا أسند الفعلُ الماضي، المضاعَفُ، المكسورُ العينِ، إلى تاء الضمير أونونه، جاز فيه ثَلاثَةُ أوْجُهٍ:

أحدها: إتمامه، نحو: ظَلِلْتُ أفْعَلُ كذا، إذا عملته بالنهار.

والثاني: حذفُ لاَمِهِ، ونَقْلُ حركة العين إلى الفاء، نحو: ظِلْتُ.

والثالث: حذفُ لامه، وإبقاء فائه على حركتها، نحو: ظَلْتُ.

وأشار بقوله «وقِرْنَ في اقْرِرْنَ» إلى أن الفعل المضارعِ، المضاعَفَ، الذي على وزن يَفعِلْنَ، إذا اتَّصل بنون الإناث ـ جاز تخفيفُه بحذف عينه بعد نَقْل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في يَقْرِرْنَ: «يَقِرْنَ»، وفي اقْرِرْنَ: «قِرْنَ».

وأشار بقوله «وقَرْنَ نُقِلاَ» إلى قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾[1] ـ بفتح القاف ـ وأصله اقْرَرْنَ، من قولهم: قَرَّ بالمكان يَقَرُّ، بمعنى يَقِرُّ، حكاه ابن القَطَّاع، ثم خففت بالحذف بعد نقل الحركة ـ وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين.

* * *

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٣.

(الواو) عاطفة. (قرن) فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون ضمير متصل في محل رفع فاعل. (في بيوتكن) جار ومجرور متعلقان بقرن وهو مضاف، كن ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (ولا تربصن) لا ناهية جازمة. تبرجنَ فعل مضارع مبني على السكون في محل جزم ونون النسوة فاعل. (تبرج) مفعول مطلق منصوب وهو مضاف والجاهلية مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (الأولى) نعت للجاهلية مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف وجملة قرن في محل جزم معطوفة على جملة [لا تخضعن] وجملة لا تبرجن في محل محل جزم على جملة لا تخضعن.

الإِدْغَامُ

أوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ أدْغِمْ لا كَمِثْلِ صُفَفِ
وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ ... ولا كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ أبِي
وَلاَ كَهَيْلَلَ، وَشَذ فِي ألِلْ ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أوَّلُهُمَا في ثانيهما، إن لم يَتَصَدَّرَا، ولم يكن ما هما فيه إسماً على وزن فُعَلٍ، أو على وزن فُعُلٍ، أو فِعَلٍ، أو فَعَل، ولم يتصل أولُ المثلين بمُدْغَم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره.

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام كَدَدَنٍ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره؛ فالأول كَصُفَفٍ ودُرَرٍ، والثاني: كذُلُلٍ وجُدُد، والثالث: ككِلَلٍ ولِمَمٍ، والرابع: كَطَلَلٍ ولَبَبٍ، والخامس: كجُسَّسٍ - جمع جَاسٍّ - والسادس: كَاخْصُصَ أَبي، وأصله اخْصُصْ أبي، فنقلتِ الهمزة إلى الصاد والسابع: كَهَيْلَلَ - أي أكْثَرَ من قول لاَ إلَهَ إلاَّ الله، ونحوه: قَرْدَدٌ، وَمَهْدَدٌ.

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو رَدَّ، وَضَنَّ - أي: بَخِلَ - وَلَبَّ، والأصل: رَدَدَ، وَضنِنَ، وَلَبُبَ.

وأشار بقوله «وشذ في ألِلَ ونحوه فَكٌّ بنقل فقبل» إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قِيَاسُهَا وُجُوبُ الإدغام؛ فجعل شَاذاً يُحْفَظُ وَلا يُقَاس عليه، نحو «ألِلَ السقَاءُ» إذا تَغَيَّرَتْ رائحته و«لَحِحَت عَيْنُه» إذ التصقت بالرَّمَصِ.

وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفَكُّ.

وفهم منه: أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بِحَيِيَ: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحْرِيكُهُمَا، نحو: حَيِيَ وعَيِيَ؛ فيجوز الإدغام، نحو: حَيَّ وعَيَّ؛ فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يَجُزْ الإدغام اتفَاقاً نحو: لَنْ يُحْيِيَ.

وأشارَ بقوله: «كذاك نحو تَتَجَلّى وَاسْتَتَرْ» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل «تَتَجَلّى» يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكَّ، وهو القياسُ، نَظَر إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلّى؛ فيدغم أحَدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين؛ فيؤتى بهمزة الوصل تُوَصُّلاً للنطق بالساكن.

وكذلك قياسُ تاء «اسْتَتَرَ» الفَكُّ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقلِ حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّاراً.

* * *

وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

يقال في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها: «تَعَلَّمُ، وَتَنَزَّلُ، وَتَبَيَّنْ» بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾[1]

* * *

وَفَكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

---

(١) سورة القدر الآية ٤.

(تنزل) أصلها تتنزل فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (الملائكة) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (والروح) الواو حرف عطف.. الروح معطوف على الملائكة. (فيها) جار ومجرور متعلقان بـ ينزل.

نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ، وفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

إذا اتصل بالفعل المُدْغَم عَيْنُه في لامه ضميرُ رَفْعٍ سكن آخِرُهُ؛ فيجب حينئذٍ الفَكُّ، نحو: حَلَلْتُ، وحَلَلْنَا، والهندات حَلَلْنَ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الفَكُّ، نحو: لم يَحْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾[1] وقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾[2] والفَكُّ لُغَةُ أهلِ الحجاز، وجاز الإدغام، نحو «لم يَحُلَّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[3] وهي لغة تميم، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الأمر، نحو: احْلُلْ، وإن شئت قلت:

---

(١) سورة طه الآية ٨١.
(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يحلل) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر. (عليه) الجار والمجرور متعلقان بيحلل. (غضبي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. (فقد) الفاء واقعة في جواب الشرط. (قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (هوى) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة فعل الشرط وجواب الشرط في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٧.
(الواو) حرف استئناف. (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يرتدد) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (عن دينه) جار ومجرور متعلقان بيرتدد. (فيمت) (الفاء) عاطفة ويمت فعل مضارع مجزوم عطفاً على يرتدد (وهو) الواو واو الحال.. هو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (كافر) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٣) سورة الأنفال الآية ١٣.
(ومن) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل مبتدأ. (يشاقق) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (ورسوله) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.. رسوله معطوف على لفظ الجلالة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. وجملة [فإن الله] الفاء واقعة في جواب الشرط (إن) حرف توكيد ونصب. =

حُلَّ: لأن حكم الأمر كحكم (المضارع) المجزوم.

* * *

وَفَكُّ أفْعِلْ في التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أيْضاً فِي هَلُمْ

ولما ذكر أن فعلَ الأمْرِ يجوز فيه وجهان ـ نحو اخْلُلْ، وحُلَّ ـ استثنى من ذلك شيئين:

أحدهما: أفْعِلْ في التعجب؛ فإنه يجب فَكّهُ، نحو: أحْبِبْ بِزَيْدٍ، وأَشْدِدْ ببياض وجهه.

الثاني: هَلُمَّ؛ فإنهم التزموا إدغامه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلاَ خَصَاصَهْ

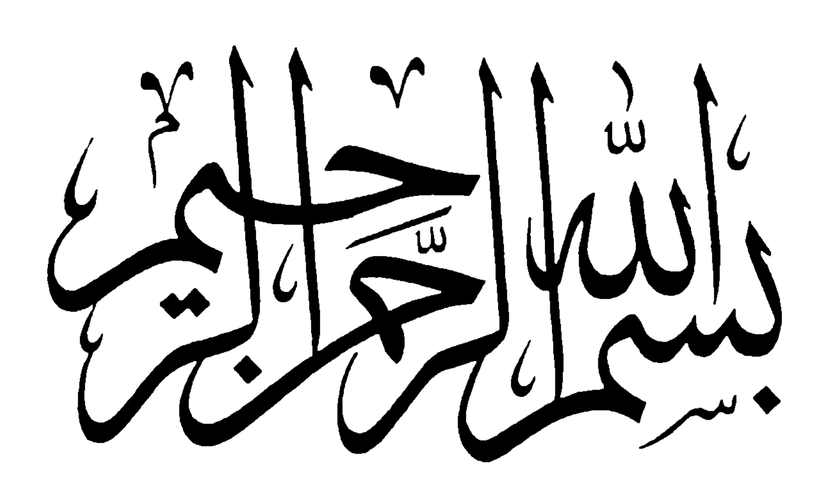
فَأحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ

وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَجَبِينَ الْخِيَرَهْ

* * *

= (الله) لفظ الجلالة اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (شديدٌ) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف.. (العقاب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وجملة إن واسمها وخبرها وفعل الشرط وجوابه خبر. (من) الشرطية والشرط هنا تكملة لما قبله وتكرير لمضمونه.

فهرست


بسم الله الرحمن الرحيم